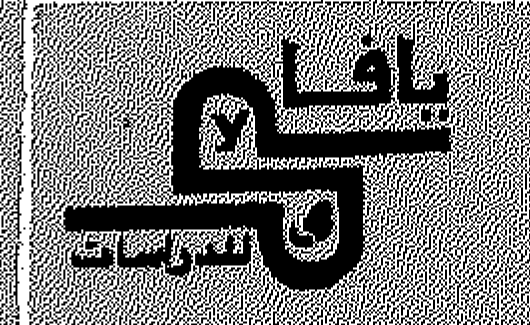
د. رفيق حبيب

# اغتيال جيل

## الكنيسة وعودة محاكم التفتيش

### تجربة ذاتية



اهداءات ٢٠٠١
ا.صلاح راتب
القاهرة

# اغتيـــال جيـــل

## الكنيسة وعودة محاكم التفتيش

# اغتيـــال جيـــل

## الكنيسة وعودة محاكم التفتيش

« تجربة ذاتية »

د. رفيق حبيب

يافا للدراسات والابحاث

الكتاب : اغتيال جيل . . . الكنيسة وعودة محاكم التفتيش
المؤلف : د . رفيق حبيب
سنة النشر : ١٩٩٢
الطبعة : الأولى
الناشر : يافا للدراسات والأبحاث

## هذا الكتاب / الوثيقة

تفخر مؤسسة يافا للدراسات والأبحاث أن تقدم هذه الوثيقة التاريخية بالغة الأهمية ، والتى ستثير من ردود الفعل الكثير ، وهو ما نتوقعه ، وننتظره .

فبعد سلسلة إصدارات المؤسسة السابقة والمتميزة وبخاصة كتابى : « المسيحية السياسية فى مصر » و « المسيحية والحرب » للدكتور رفيق حبيب ، قامت الدنيا ولم تقعد داخل كنائس مصر والغرب الأوروبى – دون مبالغة – وكاد القوم أن يعقدوا محاكم التفتيش للمؤلف ، وأن يحاكموه على أمور لم يرتكبها أو أمور فهمت خطأ ، وبسوء نية .

ومن هنا . . . .

ومن أجل ايقاف تلك " **المحاكم الجديدة** " التى تفتش عن النوايا وتصادر المواقف الوطنية الواعية الحريصة على مصالح الأمة ومستقبلها ؛ كان هذا الكتاب / الوثيقة الذى بين يدى القارئ ، والذى يكشف بالوثائق والأسرار الخفية حقيقة تلك " **المحاكم الجديدة** " فى كنائس مصر والشرق العربى .

انه كتاب مثير ، وغاضب ، لمؤلف قدير واع ، عن تجربة ذاتية حقيقية من هنا نرشحه للقراءة ولإثارة الجدل العلمى الواعى من أجل مصالح مصر و العالم العربى

**د . رفعت سيد أحمد**

المدير العام لمؤسسة

يافا للدراسات والأبحاث

# الفهـــرس

إلى إبنى رامى

وأنت فى طفولتك البريئة ، أهديك هذا الكتاب ، لتقرأه عندما تكبر وتعى . فتعرف أننا لم نكن جيل التخاذل والصمت ، بقدر ما كنا جيل الأزمة والانكسار ، جيل حاول أن يضئ شمعة ، فدفع الثمن وسيدفعه .

لا أعرف كيف سيكون زمنك وجيلك ، فإذا جاء زمن ردئ وجيل يئن تحت نير الاستبداد والضياع ، فاعلم أننا حاولنا . وإذا جاء زمنكم أفضل من زماننا ، فلا تسمح لإنجازنا أن يأسرك ، ولا تسمح لأحد أن يستبد بك وبجيلك ، لأنه أضاء لكم الطريق .

نعم ... فليخرج جيلك من الأسر ، ليأتى جيل فتى ، شجاع ، قوى ، يعطى لمصر مجدها وكرامتها .

**رفيق حبيب**
**١٩٩٣**

## ١

# البداية
# قصة الأمل .. والألم

إن تلك الصفحات ، التى بين يديك ، عزيزى القارئ ، تمثل بالنسبة لى ، لا كلمات أكتبها ، ولا كتابا جديداً أنشره ، ولكنها تمثل لحظة قاومتها كثيراً . وتمثل فعلاً حاولت تجنبه . ولكنى لم أجد من المحاولة مهرباً ، ومن التجربة مقراً . فتركت القلم يكتب ، ليسجل مشاهدتى ، ويدون تجربتى الذاتية . وكنت أتصور أن هذا النوع من الكتابة ، لا يحدث إلا عندما يبلغ الفرد من العمر أرزله . فالتجربة الذاتية ، توحى بأنها مذكرات ، أو ذكريات ، فهل يكتب الإنسان ذكرياته وهو فى مقتبل العمر ؟

لا ، إنها ليست ذكريات ، ولا مذكرات ، ولكنها شهادة على تجربة ، تمليها ظروف الواقع ، وتفرضها أحداث الحياة . فلقد تعود كل جيل ، على تدوين تجربته ، عندما يصل إلى التقاعد الفعلى . ولكنى أخرج بنفسى وبجيلى عن هذا التقليد ، لأدون لا تجربة الحياة ، بل أول تجارب الحياة .

وكأنى بذلك ، أوقف عجلة الزمن ، وأقاوم تتابع الأحداث ، وأفرض على نفسى ، وعليك عزيزى القارئ ، أن نتوقف لحظة عن الحياة ، لنقيم ما يحدث . وكأنه التشاؤم مما يحمله المستقبل ، أو الإحساس العميق بإنجراف أحداث الحياة إلى ذروة المأساة ، وإنجراف المجتمع إلى عمق الأزمات .

ولكن عما تعبر تجربتى الذاتية ؟! عن المجتمع المصرى ككل ؟ أم عن كل جيلى ؟ أراها تعبر عن نفسها ، وعن المجتمع المصرى ، وعن جيلى بأكمله . وهذا ليس تعميماً للخاص على العام ، أو تعميما للفرد على

الجماعة ، بقدر ما هو إدراك لتشابه المشكلة ، وسيادة الأزمة ، وعمومية المحنة . فتجربتى فى النهاية ، صورة من صور الواقع ، وإفراز من إفرازاته .

فما هى تجربتى ؟! إنها تجربة ممارسة دور الباحث ، الذى يقوم بوظيفة اجتماعية ، من خلال دراسة الظاهرة الدينية فى مصر . وهى التجربة التى ظهرت فى كتبى المنشورة . وحول هذه الكتب ، وبسببها دارت معارك كثيرة ، كان للكنسية فيها النصيب الأكبر ، فقد فتحت ملفاً كان مغلقاً ، وهو ملف الحركات والمؤسسات المسيحية فى مصر .

ومن خلال ما كتبت ، وما كتب تعليقاً عليه ، تشكلت الظاهرة / التجربة . ولم تكن التجربة ، خلافاً فى الرأى ، فما أحوجنا إليه ، أو خلافاً حول الحقائق ، ونحن فى أشد الحاجة إلى الحقيقة والحقيقة المضادة ، والمعلومة والمعلومة المضادة ، حتى نعرف الحقيقه ، أو حتى نقترب منها . ولكن التجربة ، كانت أبعد ما يكون عنْ حوار العقل ، وإعمال الفكر ، والتنافس فى الوصول إلى الحقيقه . وكانت التجربة فى النهاية ، دليلاً على عسكرة الفكر ، وبيروقراطية الحوار ، والأسلوب الأمنى فى التعامل مع الكتابة . وكأن الفكر أصبح ساحة معركة ، أو ميدان قوانين ونظم ، أو مجرد مخالفات وجرائم ، تبدأ بالجنحة وتصل إلى الجناية .

من هنا كانت أهمية التجربة ، برغم خصوصيتها ، ورغم ذاتيتها ، فهى مؤشر واضح على المناخ السائد فى المجتمع المصرى ، مناخ الاستبداد المؤسسى . وإذا جاز لجهاز الأمن أن يتحول إلى مؤسسة

مستبدة . فهل يجوز للمؤسسة الدينية ، أن تكون مستبدة ؟! وإذا جاز مواجهة العنف ، بتكيفه قانونياً ، فهل يجوز مواجهة الفكر ، بالتكيف القانونى ، والبحث عن الاتهامات ، ثم المؤامرات ، وصولاً للحكم النهائى . ويصبح كل تفكير جريمة ، وكل كتاب جناية ، وكل مؤلف متهماً حتى يثبت العكس .

قد يظن البعض أن فى ذلك مبالغة ، ولكن الظن يتراجع ، عندما أتحدث عن جيلى . نعم جيلى ، الذى لم يخرج منه إلا القليل من الكتب ، ولم يقدم على المواجهة ، إلا القليل . ففى هذه الصفحات ، أتحدث عن الجيل الذى لم يبلغ بعد منتصف الثلاثينات ، والذى جاوز الثلاثين قليلاً . أكتب عن جيل ، أعرف منه بعض من كتب ، فجاءت كتابته مختلفة ، وفكره جديداً ، فأصاب الأجيال السابقة بالغضب ، ودفع بعض المؤسسات إلى سياسة العنف فى مقابل الكلمة .

عن هذا الجيل أتحدث ، عن البذرة التى تكافح حتى لا تموت قبل أن تولد ، عن الجديد الذى يرفضه القديم ، ويرفض هو هذا القديم . عن الجيل الذى ظهر بعد انقطاع الإنجاز ، والنهضة ، فجاء وبينه وبين من سبقه فجوة . لهذا أقدم تجربتى ، بحثاً عن كلمات تعبر عنى وعن جيلى أقدمها الآن أو قبل الأوان ، خوفاً على جيل بأكمله ، وأمة بأسرها .

فمن هو جيلى ؟! لا أعرف . نعم .. لا أعرف ، فهو جيل مطحون بين ظروف تحطمه ، ومجتمع لا يشعر به . جيل ، لا يعرفه أحد ، فهو غائب عن الكتب والمقالات ، غائب عن الصحافة ووسائل الإعلام . وهو بكل صدق ، جيل لم يجد أمامه إلا التعصب والتطرف حتى العنف ، أو المادية

والكسب حتى الانحلال . وفى كل الحالات هو جيل مدان ، ومتهم . وهكذا أصبح المجنى عليه ، جانياً ، عندما أصبح الجيل الجديد مسئولاً عن الماضى والحاضر .

ومن ملامح تجربتى ، سوف أبحث عن جيلى ، الذى وعى فى طفولته الهزيمة (١٩٦٧) وفى طفولته مات جمال عبد الناصر (١٩٧٠) فعرف فقدان الرمز ، قبل أن يعرف الرمز ، وفى فجر شبابه عرف الانتصار (١٩٧٣) وراحت تداعبه الآمال والأحلام ، وراح يجرى وراء مسيرة النصر ، فإذا بكل شئ ينهار ويتداخل ، فيتزاوج الانفتاح مع التهليب (١٩٧٤) والسلام مع الاستسلام (١٩٧٧) وقمة شموخ الرمز بالاغتيال (١٩٨١) .

ولم يكن جيلى ، هو صاحب المسميات ولا الأحكام ، لم يحدد معانى النصر والهزيمة والسلام والاستسلام ، ولكنه وجد كل شئ ، يسمى بكل إسم ، وكأن الحقيقه قد ماتت . وحتى ما جاء به جيلى من أفعال ، أصبح أشياء لا نعرف حقيقتها . فالنضال والجهاد والعنف والإرهاب والجريمة ، أصبحت شيئاً واحداً . والإيمان والإحياء الدينى ، والهوس والغيبيات والخرافات ، أصبحت شيئاً واحداً . وبات واضحاً ، أن جيلى ينتحر ، وأنه يرفض المجتمع ويمزقه . ولكن ، بات واضحاً أيضاً ، أن جيلى ولد مشوها ، وأن الجانى الحقيقى ، وهو الجيل الحاكم ، لم يجد طريقاً للخلاص من المشكلة ، إلا قتل وليده المشوه ، برغم أن الوالد هو سبب تشويه الوليد ، كما أن الحاضر هو نتاج الماضى .

من داخل هذه الأزمة ، قررت أن أكتب ، وأن أمارس دورى كباحث .

ولكنى لم أجد من الكتابة فائدة ، إلا إذا كانت استدعاءً للمستقبل ، ورؤية جديدة تخرجنا من أسر الماضى ، وموقف جديد قد يأتى بأمل جديد . ومرة أخرى ، نصل إلى نفس المأساة ، فالجانى لا يريد للمجنى عليه ، أن يثبت حقه ، ففى ذلك إدانة له . لذلك ظل الحل الأمثل ، أن يقتل المجنى عليه ، متهماً بأنه الجانى ، وبهذا يغتال جيل ، حتى لا يظهر عار الجيل الذى يملك السلطة .

وعندما بدأت الكتابة ، تصورت عدداً من الأسس الهامة ، وهى البحث عن الحقيقه ، والصالح العام للمجتمع المصرى ، واكتشاف المشترك الأعظم بين فئات المجتمع ، والنظر إلى المستقبل باعتباره الهدف الأول . فكتبت من أجل جيلى ، وتجاهلت الجيل الحاكم ، فقد تصورت - ومازلت - أن المستقبل للجيل الجديد ، والحاضر لم يعد له . وكان الطريق واضحاً ، الحقيقه أولاً ، حتى ينمو وعى واقعى عميق بما يحدث ، ثم يطرح الأمل فى مستقبل جديد . ولكى نعرف الحقيقه ، علينا ألا نتحيز ، إلا للمجتمع المصرى ككل ، التراث والتاريخ والخصوصيه ، دون التحيز لحزب أو مؤسسة أو جماعة . ولكن اللا تحيز ، لم يفهم إلا باعتباره تحيزاً ضد ، فيتصور كل اتجاه أن ذلك الموقف ضده ومع الآخر . ومن هنا تبدأ سلسلة الاتهامات ، التى لا تنتهى ، إلا باغتيال جيل ، أو قلم من هذا الجيل .

وبعد ، عزيزى القارئ ، فعندما تحتاج البديهيات إلى دليل ، والمبادئ إلى تبرير ، والقيم إلى تعليل ، وعندما يصبح البحث العلمى جريمة ، والتحليل الاجتماعى مؤامرة ، عندئذ يصبح المجتمع فى خطر ، والمستقبل

فى مهب الريح . وفيما كتبت قدمت اجتهادى العلمى ، وفى هذا الكتاب أسجل تجربتى القصيرة فى دراسة إحدى الظواهر الإجتماعية الهامة ، فهل فى ذلك تبرير أو اعتذار ، لا .. لا اعتذار عن بحث يهدف إلى معرفة الحقيقة ويبحث عن المصلحة العامة للمجتمع . ولا اعتذار عن جيل يبحث عن حياته ومستقبله ، وهو فى النهاية صاحب هذا المستقبل .

وهذا الكتاب ، كسابقيه ، ليس مؤامرة ، ولا يهدف لتحقيق مصلحة مؤسسة أو جماعة ضد أخرى . ولا يهدف للمدح أو الذم ، ولا للتمجيد أو الاتهام . بل هو صرخة قلم من الجيل الجديد ، يتصور أنه يصرخ نيابة عن جيله بأكمله . وهذا الكتاب ، يمكن أن يكون وثيقة اعتزال ، أو شهادة خروج على المعاش ، أو حتى قرار انتحار ، ولكنه يمكن أيضاً أن يكون بداية عهد جديد ، وشرارة ثورة .

٢

# الظرف
# الخروج من الأزمة .. جريمة

عشرات ، بل آلاف ، بل ملايين من الكلمات ، تلك التى تتحدث عن أزمتنا ، وعن الظرف التاريخى ، والتأخر والتخلف ، والمشكلات والمصائب . كلمات تملء الدنيا ضجيجاً . والسبب يختلف حسب وجهة النظر . فهو الغرب حيناً ، والدولة حيناً ، والنظام السياسى أحياناً . وفى كل الظروف ، يظل الجيل الجديد ، هو المجنى عليه ، وهو المتهم بإثارة التوتر فى الحياة ، بتطرفه العنيف ، أو بإنحرافه الفج .

فماذا عن النظام الاجتماعى ؟ والنمط السائد فى الحياة ؟ ماذا عن الأسرة ، والمدرسة ، والكنيسة ، والجامع ، والجامعة ، والمصلحة الحكومية. إن الأزمة اجتماعية ، قبل أن تكون سياسية . الأزمة داخل الجيل الذى يقود حياتنا الاجتماعية . الجيل الذى تصور أن الحياة ستتقدم ، بالقانون والسلطة والفكر الموجه ، والحرية المشروطة ، والإعلام الذى لا يُعْلِم . وكأن الحياة تتقدم عندما لا نعرف ، ولا نفهم . أو عندما نعرف ونفهم ، ولكن نصمت . وعندما نخرج عن الصمت ، لنرفض ، أياً كانت وسائل الرفض ، نجد أن القضية تختزل مرة أخرى ، ويصبح التقدم رهناً بطاعة وصمت الجيل الجديد .

ومن تجربتى ، نجد فصولاً من الاستبداد الاجتماعى ، فى قصة لم تطل بعد ، وإن كانت دلالتها تفوق زمانها . وهى تجربة خاصة ، وفى جزء منها تجربة مع واقع الكنيسة والأقباط . ولم أجد فى الخاص ، إلا جزءاً من العام ، وجزءاً من الظرف السائد .

وتبدأ فصول التجربة ، مع الإقدام على نقد الأوضاع المسيحية فى

مصر ، من خلال منظور يهدف إلى الرؤية العلمية ، وصولاً للحقيقة . وإذا بالرد السريع القاطع ، يؤكد أنها لا رؤية ، ولا علمية ، ولا علاقة لها بالحقيقة . وكان الاكتشاف الجديد ، أن المعايير مفقودة ، والأوزان ضائعة ، والمفاهيم المشتركة غائبة . ولا أحد يستطيع أن يثبت وجهة نظره ، أو أن يكتشف اللغة المشتركة . ويصبح على الكاتب ، إما أن يستمر رغم الأنواء ، ويغض النظر عن النتائج ، أو يسرع بتبنى وجهة النظر الأخرى ، ويقدم اعتذاره عن هفوة الشباب . ولكن وجهة النظر الأخرى ، تعبر عن آخر ، تعبر عن واقع مأزوم ، يحاول تنميط الجيل الجديد ، ويفرض عليه التبعية الصامتة . وتصبح المواجهة ، حوارا مع استبداد اجتماعى ، لا يعرف معنى الحوار ، ولا يقبل أن يكون مجرد طرف فى الحوار ، وتختزل القضية إلى فكر تتبناه المؤسسة ، وتتبعه الرعية ، وما على الجميع إلا الطاعة .

وقبل أن أقدم فى الفصول التالية ، رؤية لكل موقف ، حسب مصدره ، سواء كان مؤسسة ، أو جماعة ، أو فردا ، سأحاول تلمس الظرف العام ، والمناخ السائد ، داخل الأقلية القبطية ، وفى قلبها الكنيسة . فعمومية الظاهرة ، واضحة ، وتشابه المواقف فى مضمونها ، رغم اختلاف شكلها أو أسلوبها ، يؤكد على إنتماء الأزمة إلى جذور الوضع الاجتماعى الراهن .

ويمكن اكتشاف الظرف العام ، من خلال الحوار ، بين الموقف الفكرى وسياقه ، أى بين كتاباتى والظرف المسيحى العام . وسنجد أن هذا الحوار لم يسفر إلا عن سلسلة من الاتهامات والأخطاء والجرائم ، فقد جاءت الكلمة من منطلق يختلف عن الظرف الراهن ، ويحاول تجاوزه

وتغييره . فأصبح الحوار معها ، حوار طلقات نارية .

ومنذ ثورة ٢٣ يوليو ، ومع قيام الدولة القابضة القوية ، تأثر وضع الكنيسة بالمناخ العام ، فمالت للإنعزال ، وغلق أبوابها أمام الملاحظ . وساد جو من الحوار الشفوى ، والصراع الشفوى ، ولم تعد الكتابات العامة ، تتناول الشأن المسيحى ، ولم تعد الخلافات داخل الكنيسة تجد طريقها إلى الكتابات العامة ، كما كان الحال قبل الثورة .

ومن هذا المناخ ، تكونت التركيبة الاجتماعية للأقباط ، التى تركن إلى العزلة ، وعدم كشف الذات أمام الآخر . وهو ما دفع أيضاً ، إلى انخفاض درجة مواجهة الذات لنفسها . وأمام هذا الوضع ، أصبح الخطاب القبطى المعلن للمجتمع ، خطاباً رسمياً ، موجهاً من طرف إلى آخر ، ويحمل له رسالة محددة . وبالتالى أصبح يختلف عن الخطاب الموجه للذات . فظهر خطاب داخل الكنيسة ، وخطاب خارج الكنيسة . فمثلاً ، عندما قامت مجموعة خريجى الجامعة ، ويرمز لها وليم سليمان قلادة ، بالهجوم على الغرب المسيحى ، ومجلس الكنائس العالمى ، كان خطابها الموجه داخل الكنيسة الأرثوذكسية يحمل هجوماً واضحاً عليها ، لتزايد انخراطها فى نشاط مجلس الكنائس العالمى . أما الخطاب الموجه للمجتمع[1]، فتكلم عن الغرب المسيحى والإرساليات والتبشير والبروتستانت ومجلس الكنائس العالمى ، وإكتفى بذكر إسم لشخص أرثوذكسى ، دون أن يلفت نظر المجتمع للخلاف الحادث داخل الكنيسة الأرثوذكسية

(١) وليم سليمان : الكنيسة تواجه الاستعمار والصهيونية . القاهرة : دار الكاتب العربى ، د . ت .

نفسها ، حول هذا الموضوع . وهنا نجد أن الآخر ، لم يكن هو المسلم أو غير المسيحى فقط ، بل كان أيضاً المسيحى غير الأرثوذكسى .

ولم يكن ذلك ، ملمحاً أرثوذكسياً ، بل كان ملمحاً للأقلية باختلاف طوائفها . فلا نجد خارج أسوار الكنيسة إلا الصمت ، ولا نعرف عن أحوالها ، إلا من داخلها فقط . بهذا تتكرس العزلة ، وفيها تنمو بشدة قوة المؤسسة ، وقوة رموزها ، حتى أصبح الوضع الداخلى الكنسى واقعاً تحت نموذج المؤسسة القابضه ، والرمز المسيطر . وتبقى المعارضة ، أحاديث متفرقة هنا وهناك ، لا يسمعها أحد ، ولا تؤثر ، ولا تستمر . ولكن المعارضة التى اكتسبت القوة الحقيقية ، كانت « الصراع داخل القصر » ، أو صراع الصفوة الحاكمة مع نفسها ، أى صراع العمائم ، صراع الكهنة ، سواءً بحكم المنصب الرسمى (الأرثوذكس) أو بحكم الواقع (البروتستانت) ، ففى غيبة الحوار والنقد والمعارضة ، أصبح نموذج الكاهن / الكاريزما ، هو النموذج السائد والناجح ، والقادر على الاستمرار .

فى تلك الظروف ، أصبحت الصراعات الداخلية ، تجد طريقها العلنى ، بأسلوب مميز . فهى تارة ، كلمات فى عظة لا تكشف عما ورائها من صراع ، إلا لمن يعرف القصة . وتارة أخرى ، هى كلمات فى مقال منشور ، ومتاح للجميع ، ولكن لا أحد يفهم دلالته إلا لمن يعرف القصة كاملة . فأصبح خطاب الصراع ، رمزاً لمن يعايش هذا الصراع ، ولم يعد للتأريخ جدوى ، أو للوثائق معنى ، فالجماعة المنعزلة المنغلقه ، إختارت التاريخ الشفوى ، الذى سرعان ما تفسده الذاكرة . وهكذا ، كان الخطاب

الصراعى ، يصدر ولو مكتوباً ، ولكن بدون أسماء ، وبدون إفصاح ، وبالقدر الكبير من التحايل على الكلمات ، حتى يظل الصراع ، بالهمس لا بالصراخ .

فى ذلك الظرف ، صدر كتابى الأول « الاحتجاج الدينى والصراع الطبقى فى مصر » ، والثانى بعده بحوالى شهر « المسيحية السياسية فى مصر » .

فإذا بالكتابين ، يتجاهلان الظرف تماماً ، ويخرجان عن كل التقاليد المرعية ، وإذا بالحقائق تكتب ، والأسماء تنشر ، والرموز تحاور ، والكاهن/الكاريزى ينقد . فكان لابد للكاتب أن يقتل ، وبدون سلاح ، وما الحاجة للسلاح ، فللقتل وسائل ، منها النفسى والاجتماعى والمعنوى ، والدينى ، والأخير أمضى من كل سلاح .

وعندما قررت أن أكتب ، تصورت أن البحث عن الحقيقة هو الغاية ، فالحقيقة المعلنة الواضحة ، والمحددة المصدر والشخص والجهة ، هى الطريق إلى خلق الوعى بالمشكلة ، والوعى بالأزمه ، والوعى بالذات . فعندما يكون الواقع ، بلا وعى مصاحب له ، يستوعبه ويفهمه ويدركه ، يصبح التحكم فى الواقع ، أمراً صعباً ، وتنقيته عملاً مستحيلاً . وهو حال الأقلية المنعزلة ، الصامتة حتى عن خلافاتها ، وحتى عن مشكلاتها وأزماتها ، ولا أعجب من أن الأخطار التى تهدد المؤسسة نفسها كانت تترك ، إذا ما كانت مواجهتها سوف تكون بالصوت العالى الذى يسمعه الآخرون .

لذلك أصبحت فكرة إخراج الأقلية من العزلة ، أمراً مهماً وضرورياً .

والخروج من العزلة ، لا يتم إلا بمعرفة الآخر للذات . وأيضاً لا يتم ذلك إلا بالمواجهة أمام الآخر ، بالعيوب ، قبل الحسنات ، أى بما يثير ويدفع على التراجع ، قبل ما يثير الإقدام . كذلك فإن مواجهة الأخر ، بالحقيقة الداخلية ، دون الاستمرار فى تكرار الخطاب المعلن الرسمى ، أى المسموح بـه ، يعد عملاً لتبادل المعرفة الحقيقية . ليسمح ذلك ، فى النهاية ، للذات والأخر ، أن يتبادلا الإدراك والفـهم ، فيصبحـا ذاتاً ، بدون أخر .

ولكن إخراج المكتوم ، وإعلان المستور ، كان فى النهاية ، تحريكا عنيفاً لأسس أوضاع راسخة ، فكان هزاً لشرعية المؤسسة ، وشرعية رمـوزها . فبات الجيل الحاكم يدافع عن استمراره ، ضد أى تغير مفاجئ ، قد يؤدى إلى أوضاع جديدة غير محسوبة . ومن هنا بدأت آليات الصراع المؤسسى ، الذى سنتابع فصولها .

ولكن الأمر لم يقف عن حدود المؤسسة ، بل تجاوزها إلى الرعية . فالمشكلة لم تكن فى صاحب السلطة ، أو صاحب الفكرة ، بل فيمن تبع السلطة ، وتبع الفكرة . فللمؤسسة أتباعها ، وهم من اكتسب نمطها وتشرب بفكرها .

هنا أصبحت البديهيات تحتاج إلى دليل ، وتغيير الوضع القائم إنتحار . وكانت القائمة تشمل العديد من الموضوعات ، وكلها تحتاج إلى دلائل من النوع الذى يهبط من السماء . فالجدل لم يكن يبدأ من الحقائق والوقائع ، ولكن من مسلمات لا يمكن مناقشتها ، إلا إذا افترضنا احتمال خطائها ، ولم يكن هذا الافتراض وارداً ، فالمسلمات فى النهاية هى

العرف المطلق للمؤسسة .

ومن إدراك المجتمع القبطى الكنسى ، لما كتب حول الظاهرة المسيحية ، كتحليل اجتماعى وسياسى لها ، يمكن أن نكتشف ملامح الظرف القبطى ، الذى أصبح ومازال ، وضعاً سائداً ، يمتد ليشمل رقعة أوسع من حدود المؤسسة الكنسية ورموزها . ويؤكد على أن عملية التنشئه الاجتماعية الكنسية ، قد خلقت لها نمطها الخاص ، المنتشر فى مجتمعها الفرعى ، الذى تحده حدود الاتصال بالكنيسة ، ويتحدد مداه من مدى الانخراط فيها .

لقد كان أول ما لفت الانتباه ، أن ما كتبته فى دراساتى المنشورة ، لم يتناول موضوع اضطهاد الأقباط ، ولم يراع هذه القضية . وهذه النقطه ، هى التى جعلت من الغضب بركاناً منفلتاً بلا ضابط . وكان السؤال مباشراً وحاسماً : فكيف تكون مسيحياً دون أن تكتب لتدافع عن الأقباط وتكشف ما يلاقونه من اضطهاد ؟ والسؤال الضمنى ، لم يكن سؤالاً ، بل إجابة ، وقاعدة ، فالكتابة عن الشأن المسيحى ، لا يجب أن تكون ، إلا دفاعاً عن الأقباط ، أو تأكيداً على مقولة النسيج الواحد ، وعنصرى الأمة ، والوحدة الوطنية .

ولكن أين الشأن المسيحى نفسه ؟ أى أين ما يحدث بسلبياته وإيجابياته ؟ والرد هنا حاسم أيضاً ، فكل ما يحدث ، إما أمور خاصة لا يجب أن يعرفها الآخر ، خاصة فى هذا الظرف الراهن ، أو أنها مجرد ردود أفعال ، ليس لها أهمية ، فالمهم هو الفعل ، والذى يصدر من الآخر .

فمثلاً ، لا يجب الحديث عن تعصب الأقلية ، لأنه رد فعل على تعصب

الأغلبية ، فإذا زال الفعل ، زال رد الفعل ، وعلى الجميع أن يواجهوا الفعل ، دون رد الفعل . وهى نظرية تكتسب من بساطتها ، ما يجعلها فى حكم المسلمة المطلقة . ولكن إذا فرضنا ، أن تعصب الأقلية ليس فعلاً ، ولا فى جزء منه ، أى أنه مجرد رد فعل ، فسنجد مع ذلك أن مواجهته أصبحت أمراً حتمياً . فالتعصب يتغلغل بلا ضابط ، وينتقل من تعصب ضد الآخر ، ليصبح تعصباً ضد الذات/الآخر ، أى تعصب مسيحى - مسيحى ، يقوم على أساس طائفى ، ثم ينتقل ليصبح تعصباً لاتجاه ضد الآخر ، داخل نفس الطائفة . فهل نترك التعصب ينخر فى عظام الكنيسة ، لأنه رد فعل ؟ أم أن تعصب ضد الآخر الدينى مرفوض ، والتعصب ضد الآخر الطائفى والمشترك فى الدين ، مقبول . وإذا كان رد الفعل التعصبى ، فى الوعى الجمعى ، مبررا ولا يجاز نقده ، فهل لا يؤدى انتشاره إلى خلق ظرف أفضل لنمو التعصب/الفعل ، ويصبح رد الفعل المتعصب يغذى الفعل ، وهكذا ؟!

إن وجهة نظر أخرى ، لم تكن لتجد تربة لها ، فالأمر لم يعد يحتمل البدائل . خاصة وأن الجيل الجديد المسيحى ، إما يهرب من الكنيسة ، أو يقع تحت سيادتها الكاملة ، فلا يظهر منه موقف جديد ، أو تجديد ، أو حتى اجتهاد فى الشأن الاجتماعى ، لا الدينى .

والشباب داخل الكنيسة ، فى جزء غير قليل منه ، أصبح ينافسها إنغلاقاً وتشدداً ، وانعزالاً ، حتى بات يهددها من شدة تطرف موقفه عن موقفها .

إن البديل لم يكن صعباً ، أو مستحيلاً ، على الأقل نظرياً . فالمطروح

هو العزلة والصمت والبكاء ، وإعلان الغضب للأغلبية وللمؤسسات ، وللدولة ، حتى يقدم الآخر ، الحقوق المسلوبة من الذات . بهذا فالبديل المطروح ، هو السلبية فى الفعل ، والايجابية فى إعلان وجود اضطهاد ، والاحتماء بالكنيسة . ولم يفكر أحد ، فى أن يذهب للبديل المقابل ، والمضاد . فتكون البداية بالايجابية فى الفعل ، والبدء بالتسامح ، والتوحد الواقعى مع قيم الحياة المشتركة . وإذا كان ذلك مستحيلاً ، فعلى الأقل يمكن أن تكون البداية هى تبادل المعرفة بين الذات والآخر ، وفقط المعرفة.

ولكن الظرف القبطى العام ، جعل المسيحى يعرف عن المسلم ، والمسلم لا يعرف عن المسيحى ، وتحول ذلك إلى إحساس بالأمان لدى الأقلية . برغم أن ذلك ، أثار الشكوك والمخاوف ، وأحاط الأقلية بالغموض ، وبات الطرف الآخر ، المجتمع عامة ، أو المسلمين ، يشعر بالقلق تجاه هذا الغموض ، ويفسر الغموض بوجود ما يريب . ولكن احتمال إنقاص الفجوة ، بالمعرفة المتبادلة ، لم يكن سياسة مطروحه من المؤسسة ورموزها ، لذلك لم يكن فكرة تجد من يلتصق بها بين جموع الشعب المسيحى .

إن هذا يقودنا إلى رؤية الأقلية عن نفسها ، وكأنها رد فعل ، ليس فى يدها أن تصنع شيئاً . ولكن الغريب ، أن تتصور الأقلية نفسها ، باعتبارها ضحية دائماً ، مظلومه دائماً ، لا يمكن أن تكون جانيا أو ظالماً . وقد يصح ذلك عندما نتكلم عن الظلم من فرد لآخر . بمعنى أن الأقلية لا تستطيع أن تظلم الأغلبية . ولكن عندما نتكلم عن دور الأقلية فى المجتمع ، ودورها فى التاريخ ، وفى الحضارة ، نجد أن ما يكتب ويقال ، وهو الشائع ، أن دورها إما إيجابى أو صامت ، أى لا دور لها . وهكذا ، دون وجود افتراض أو احتمال بأن أى دور لأى جماعة ، يحتمل

النتائج السلبية والنتائج الإيجابية . وهنا تظهر الفجوة ، بين رؤية الذات ، ورؤية الآخر ، باعتبار الذات محلاً لآثار الفعل ، والآخر مصدراً للفعل ، وباعتبار الذات أميل للإيجابية ، والآخر أميل للسلبية ، على الأقل فيما يخص موقفه من الذات . وبهذا يخلق المجتمع الفرعى المنعزل والمختلف عن النمط السائد فى المجتمع العام . وهو مجتمع يعطى للمؤسسة الكنسية قوتها وإزدهارها ، ولكنه يحرم الشعب المسيحى ، من الانخراط النفسى والشعورى الحقيقى ، داخل المجتمع العام .

لهذا أصبحت محاولة إخراج الخاص إلى العام ، محاولة ضد التيار ، تهدد الوضع الكنسى السائد . ولهذا أيضاً ظهر رفض شديد للمقارنة بين الظواهر الإسلامية والمسيحية ، حتى أصبحت المقارنة فى حد ذاتها ، مدحاً فى الظاهرة الإسلامية وذماً فى الظاهرة المسيحية . لأن المقارنة ، واكتشاف التشابه ، قبل الاختلاف ، عمل من شأنه إذابة الخاص فى العام ، والذات فى الآخر ، وضياع الهوة الساحقة المتصورة التى تميز بينهما .

من هذا يتضح ، أن أشد ما أثار الغضب ، كان إخراج خصوصية الجماعة أمام المجتمع العام . وهو ما فسر بأنه سلاح لأعداء الأقلية ، سيستخدم ضدهم . والقصد هنا ، أن ما كتبت سيكون سلاحاً فى يد الجماعات الإسلامية ، تحارب به الأقباط . وهى فكرة تؤدى فى النهاية إلى الامتناع عن الكتابة . فما تكتبه الجماعات الإسلامية ، يستخدم ضدها ، وما يكتبه المسلمون عن هذه الجماعات ، يستخدم ضد الإسلام ، وما تكتبه المعارضة ضد الحكومة ، يستخدم ضد مصر . فهل نعلن عصر الصمت ؟ وندشن عهد القبور ؟!

## ٣

# الأرثوذكس
# البابوية ورداء القداسة

إن الوصول لمرحلة الصدام بين الكاتب والكنيسة ، لم يكن بلا تاريخ أو مراحل ، بل إن تاريخ هذا الصدام ، رغم قصره ، والذى يمثل جوهر التجربة الذاتية ، يعد مفتاحاً مهماً ، للعلاقة الجدلية بين محاولات التغيير وطغيان المؤسسة ، التى تقدم أساليب الاغتيال النفسى والمعنوى ، وتدفع بأصحاب محاولات التغيير ، إما إلى السلبية والصمت ، أو الثورة . وبذلك يغلق باب الإصلاح .

فماذا عن البداية ؟ كانت فكرة بسيطة ، محورها أن البحث العلمى ، يمكن أن يكون وسيلة لاكتشاف الواقع الكنسى بسلبياته وإيجابياته ، ومن ثم يتيح ذلك للكنيسة ، أن تطور من نفسها ، وأن تراجع نفسها . وجاء ذلك فى سياق الفكرة العلمية التقليدية ، ومن خلال أدوات البحث الشائعة .

ولقد بدأت هذه التجربة ، فى عام ١٩٨٢ ، وتحت رعاية الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية . وحدث ذلك ، من خلال مشروع بحثى عن القيم الدينية ، أعقبه مشروع بحثى آخر عن التدين والشخصية ، بدأ فى عام ١٩٨٥ . ومثل كل البحوث العلمية الكبيرة ، فإن فترة الإعداد والكتابة ، تمتد لسنوات طويلة . وفى عام ١٩٨٦ ، بدأ ظهور المرحلة الأولى من هذا العمل ، بصدور كتاب « سيكولوجيه التدين لدى الأقباط : الجزء الأول : القيم الدينية » [1] .

وعند صدور هذا الكتاب ، كان العمل قد انتهى بالنسبة للجزء الثانى « سيكولوجيه التدين لدى الأقباط : القيم الأخلاقية » ، وبعده انتهى العمل

(١) القاهرة : دار الثقافة ، ١٩٨٦ .

في الجزء الثالث تحت نفس العنوان ، وبعنوان فرعي هو « دينامية التدين » . وفي نفس الوقت استمر العمل لإعداد المشروع الثاني ، وهو - كما ذكرت - عن التدين والشخصية .

كان تصوري عندئذ ، أنني أقدم عملاً علمياً تقليدياً ، يفيد الصفوة من قيادات الكنيسة ، حتى يمكنها أن تضع تصورات أفضل لمستقبل العمل الكنسي والمسيحي . وكانت الأبحاث تدور حول تأثير الكنيسة ، والتدين ، والإيمان ، كما يظهر في النتاج السلوكي المميز للمؤمنين والكنسيين . وذلك بهدف إلقاء الضوء على دور الكنيسة كمؤسسة تعليمية تربوية ، تشترك بنصيب وافر في خلق جيل كنسي ، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية .

وبعد ظهور الكتاب الأول ، بدأت ردود الأفعال حوله ، وكانت تنحصر في الإعجاب بهذا العمل ، أو الاعتراض على لغته العلمية التي تلائم الخاصة أكثر مما تلائم المثقف العادي . أما من جانبي ، فكان اهتمامي الأول ، يتركز في كيفية ضمان وصول هذه المعلومات العلمية ، إلى قيادات الكنيسة ، حتى يتحول العمل العلمي ، إلى فعل إصلاحي ، على يد من يملك القرار التنفيذي .

وبعد صدور الكتاب بشهور ، تلقيت دعوة كريمة من معهد الدراسات القبطية لمناقشة الكتاب . وكانت المناقشة إيجابية ، تتناول النتائج والمنهج ، باسلوب علمي . ويقدم فيها المناقشون ، أفكاراً جديرة بالاهتمام ، تفيد الباحث ليطور عمله . وقد تعرض المناقشون لإحدى النتائج ، والتي تشير إلى ارتفاع درجة القيمة الخاصة بالالتزام القومي والاجتماعي لدى البروتستانت عن الأرثوذكسي ، ورأى المناقشون أن مثل هذه النتائج يجب أن توضع في سياقها الاجتماعي التاريخي . كما

وافق المناقشون المؤلف ، فى أن هذه النتيجة قد تكون بسبب إجراء البحث أثناء عزل البابا شنودة .

والحقيقة ، أن هذه النتيجة ، وما أثارته من مشكلات بعد ذلك ، وضعت فى سياق خطأ . حيث أعتبرت نوعاً من المدح لجانب والذم للجانب الآخر ، مما دفع الباحث إلى تقصى دلالتها ، بالأساليب التحليلية العلمية . وبدون الدخول فى تفاصيل ، فإن أحد أبرز أسباب هذه النتيجة وغيرها من النتائج التى وردت فى الأجزاء التالية ، يرجع فى جزء كبير إلى الطبيعة الاجتماعية للطوائف المسيحية ، والتى تظهر فى تميز الكنائس البروتستانتية بكونها مجتمعات صغيرة محدودة ، لصفوة دينية ، تتصف بالتزمت إلى حد ما .أى أن هذه الكنائس ، لا يدخلها ، ويتردد عليها ، إلا من له صفات وسمات قيميه وأخلاقية ، تلائم مضمون خطاب الكنيسة . لذلك فإن الدور الذى تمارسه الكنيسة على هذه النخبة المختارة ، دور ضئيل .

أما الكنيسة الأرثوذكسية ، فتتميز بأنه مجتمع مفتوح ، يتردد عليها الأرثوذكس ، مع اختلاف درجة اهتمامهم بالدين ، دون أن يوضع عرف اجتماعى ، يمنع غير المتدين من دخول الكنيسة ، أو يشعره بالاغتراب فيهرب منها .ولهذا فإن مستويات التدين تتباين بدرجة كبيرة لدى الكنيسة الأرثوذكسية ، عن الكنيسة الأنجيلية . وهذا التباين ، يخلق ميزة مهمة لدى الأرثوذكسى ، تتمثل فى فتح الباب أمام الجميع ، وبالتالى تزايد احتمال تأثير الكنيسة على غير المهتمين بالشئون الدينية . ومن هنا يظهر تزايد

تأثير الكنيسة الأرثوذكسية على من يتردد عليها ، عن تأثير الكنيسة الإنجيلية .

وإذا جرفنا أنفسنا وراء التفسير بالمدح والذم ، يصبح التفسير الأخير للنتيجة ، مدحاً فى الكنيسة الأرثوذكسية التى تفتح بابها للبعيدين عن الإيمان ، وتؤثر عليهم . فى حين تضع الكنيسة الإنجيلية ، وكعرف اجتماعى ، شروطاً على من يتردد عليها ، تمنع من تردد البعيدين عن الإيمان ، وتفرز المترددين عليها ، بحدود قاطعة ، فلا يبقى إلا من يتطابق مع صورة المؤمن كما تُعلم فى الكنيسة .

لذلك ، فإن المعلومة العلمية ، كما نشرت فى الجزء الأول ، أعطت انطباعاً بأن المدح موجه للبروتستانت ، ولكن فى تحليلها الأخير تعطى إنطباع بأن المدح موجه للأرثوذكس . ولكن هل أصبح العلم مدحاً أو ذماً ؟ وأى عقلية هذه التى تختذل محاولة المعرفة إلى بضاعة رديئة من الطائفية الفجة ؟ والأعجب من ذلك ، أن ما حدث منع وصول التحليل العلمى النهائى للقارئ ، وترك له التحليل العلمى الأولى ، فكيف حدث ذلك ؟

فى منتصف عام ١٩٨٧ ، دعى لفيف من القيادات الإنجيلية ، المفكر والكاتب والأرثوذكسى وليم سليمان قلادة ، إلى ندوة فكرية . وقبل الندوة ، بدأ وليم سليمان فى قراءة كتاب « سيكولوجية التدين » ليتعرف على النشاط العلمى البروتستانتى ، ويكتشف أوجه واحتمالات التعاون . وحتى هذه النقطة كانت المبادرات من الطرفين مشجعه . ولكن عندما وصل إلى الجزء الخاص بالمقارنة بين الطوائف فى القيم ، انقلب كل شئ ، لا فى

رأسه فقط ، بل في حياتي أيضاً . وكان صدام الأجيال عنيفاً ، وكان استمرار الصراع لا مهرب منه .

لقد كان رد فعل وليم سليمان ، حاداً وواضحاً ، فاعتذر عن الندوة ، وأعلن حالة الرفض الصارم للبروتستانت ، وأفعالهم ، وبدأ ينقل وجهة نظره إلى الأرثوذكس والكاثوليك ، لتتفاقم المشاكل في سرعة غير عادية ، ويتكتل بعض الأرثوذكس والكاثوليك ، ضد البروتستانت ، وضد الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية ، وكذلك ضد والدي القس صموئيل حبيب ، رئيس الطائفه الإنجيلية في مصر ، ومدير عام الهيئة .

في تلك اللحظة ، بدأت لعبة المؤسسات ، وأغرب ما في القصه أنها بدأت على يد شخص غير مقبول من المؤسسة التي ينتمي لها . فوليم سليمان قلادة ، يمثل نموذجاً للمثقف القبطي ، الذي حاول ربط الانتماء العام بالخاص ، والعمل العام في المجتمع ، مع العمل الخاص في الكنيسة [١] . ولكنه في النهاية لم يستطع حفظ التوازن النظري ، الذي أراد إحداثه ، فتزايدت المسافة بينه وبين المجتمع ، وبينه وبين الكنيسة . فالمؤسسة الكنسية لا تقبل وجود عنصر داخلها ، لا يتبع نمطها تماماً ، ولا يكون ملكها تماماً . فوجود شخص له دور داخل الكنيسة وخارجها ، ويعمل من خلال مبادئ وأفكار عامة تخص المجتمع ، وخاصة تخص الكنيسة ، يؤدي إلى شعور المؤسسة بوجود عنصر داخلها ، لا يخضع لها تماماً . وهكذا عاني وليم سليمان من طغيان المؤسسة . فماذا فعل في حالة كتاب « سيكولوجية التدين » ؟

---

(١) أنظر للمؤلف : المسيحية السياسية في مصر . القاهرة : يافا ، ١٩٩٠ .

لقد قام وبنفسه بلعب دور المؤسسة الطاغية ، أو الإحلال محلها ، والتوحد معها ، فكان يهاجم الكتاب ، بأسلوب يصلح لأن يكون هجوماً من المؤسسة الأرثوذكسية على المؤسسة الإنجيلية ، لا من شخص ليس له صفة سلطوية داخل مؤسسته ، وأيضاً مبعد نسبياً عنها . ويمكن أن نفسر دور وليم سليمان ، بأنه محاولة للدفاع عن المؤسسة الأرثوذكسية تجاه الآخرين ، مما يساعد على إعادة إدماج نفسه مع مؤسسته . ولكن استمرار صراعه مع المؤلف ، دون حدوث تغير فى موقف المؤسسة الأرثوذكسية منه ، يجعل الإحتمال الأكبر ، أنه وصل لمرحلة التوحد مع نمط المؤسسة ، والتصرف بأسلوب المؤسسة ، برغم فردية مواقفه .

واستمر النزاع حول كتاب « سيكولوجية التدين » ، وظهر من يهدد بإبلاغ الفاتيكان ، لأن النتائج لم تكن فى صالح الكاثوليك . وفى نشره داخلية ، تصدر عن الكنيسة الكاثوليكية ، كتب ما يلى : -

« وجدير بالذكر أن هذا البحث الذى قدمه السيد / رفيق حبيب صدر فى ثوب علمى . مما يجعله مرجعا يمكن الاستناد إليه . وترتب عليه ردود فعل قوية على أقل تعبير لدى من اطلع عليه من شخصيات قبطية أرثوذكسية وكاثوليكية ، ولقاءات لتباحث الأمر ، ومحادثتين تليفونيتين بين الأستاذ أمين فهيم [١] من ناحية والسادة رفيق صموئيل ، والدكتور القس صموئيل حبيب من ناحية أخرى . وقد أكد فيها رئيس الطائفه الإنجيلية إنه لم يطلع على الكتاب من قبل ، كما أن السيد جوزيف صابر مدير دار الثقافة مر الكتاب من بين يديه دون أن يطلع على هذا الجزء الجارح ،

---

(١) مدير جمعية الصعيد المسيحية .

وتداركا للموقف كخطوة حاسمة أولى ، قرر الدكتور القس صموئيل حبيب سحب كافة نسخ الكتاب من السوق » .

أعتقد أننى تصورت لحظتها ، أن نشر الكتاب من خلال مؤسسة مسيحية بروتستانتية ، ويديرها والدى ، هو صلب المشكلة ، ومع ذلك فلم أكن لأقبل الأسلوب الذى عالج به بعض الأرثوذكس والكاثوليك هذا الموضوع ، وكان عجبى يزداد ، كلما تذكرت أن هذه الحملة ، بكل مترتباتها الجذرية ، لم تحدث ولم تبدأ ، إلا بفعل شخص واحد فقط هو وليم سليمان قلادة .

ولكن ما حدث نتيجة هذه الحملة ، كان بداية لا تختلف عن النهايات الأخرى ، بل كان بداية تحمل فى طياتها صورة الواقع كاملة ، تلك الصورة التى كشفت عن نفسها فيما بعد . فشخص فرد ، لا تعضده مؤسسة رسمية ، تصرف بجبروت المؤسسة ، وسلطان البابوية . فماذا يكون موقف المؤسسة نفسها ، والبابوية ذاتها، عندما تدخل فى قضية فكرية أو علمية ؟ إن وقائع التجربة الذاتية ، تؤكد أن الاستبداد ليس حالة سياسية فقط ، أو حالة مؤسساتية فقط ، بل هو حالة إجتماعية عامة ، حالة جيل يستبد بجيل . فنجد الاستبداد يظهر ، بدون سياسة أو مؤسسة أو إطار أو سياق ، يظهر كحالة فردية ، داخل الأفراد أنفسهم ، وداخل جيل بأكمله . ولم يبق أمام جيلى إلا الخضوع أو السلبيه والعزلة أو الثورة ، وأية بدائل تلك التى تركت لنا ؟!

هل يظن القارئ أننى أبالغ ؟ لا . لقد سحب الكتاب من السوق ، لفترة طويلة ، ولكن الأهم أن بقية المشروع لم تظهر للنور ، وضاع الجزء الثانى

والجزء الثالث فى متاهة الأدراج . وضاع المشروع الثانى ، عن التدين والشخصية ، قبل أن أبدأ فى كتابة تقريره الأول . وهكذا ، وببساطة ، فقدت جهد وعمل سنوات طويلة . ولكن لماذا ؟ لم أكتب هذه الأبحاث كبروتستانتى ، بل كتبتها كباحث مصرى ، لم تكن الخلافات الطائفية محور اهتمامى ، ولم أكن أتصور أن أكون جزءاً منها ، بل لم أعرف فى حياتى كيف يمكن أن أفرق بين مصرى وآخر ، وكيف يجوز ذلك . وكل ما تصورته أننى أقدم عملاً يفيد الكنيسة ، وأقوم بدور يساهم فى الإصلاح ، ويجعل من وجودى قيمة . فلم أكن أعرف - وما زالت - للإنسان قيمة ، إلا بدوره ورسالته في الحياة . ولكن الأوضاع انقلبت بغير منطق ، ليصبح العمل العلمى التقليدى ، جزءاً من صراع المؤسسات ، وضحية لطغيانها .

وكانت خلاصة التجربة ، أن الاستمرار ضرورة ، والعمل من خلال أجهزة النشر غير الكنسية حتمية ، ومعالجة الوضع المتردى للشأن الكنسى ، اختيار لا بديل له ، ودراسة الظواهر المسيحية ، يجب أن توضع فى سياق المجتمع العام ، كجزء من أزمته ، وفى سياق الظاهرة الإسلامية ، كأوجه لقضية الدين والحياة فى مصر . ولهذا كتبت مرة أخرى ، ونشرت ولكن بعد انقطاع عن النشر دام سنوات ، فالمرحلة الجديدة كانت تحتاج إلى دراسة وتأهيل جيد . وفى عام ١٩٩٠ صدر كتابى « الاحتجاج الدينى والصراع الطبقى فى مصر » (١) وبعده بشهر واحد ظهر كتاب « المسيحية السياسية فى مصر » (٢) .

---

(١) القاهرة : سينا للنشر ، ١٩٩٠ .

(٢) القاهرة : يافا للدراسات ، ١٩٩٠ .

وتبدأ الأمواج تتلاطم ، فى صمت . بين إقدام وإحجام ، بين تأييد محدود ، ورفض محدود . وكأنها تتابع ردود الفعل ، مع استمرار القراءة ، وإدراك الموقف . وظهر قدر من استيعاب الموقف ، من قبل الكنيسة ، وهو ما تأكد من خلال إقامة ندوة عن « الاحتجاج الدينى » من قبل أسقفية الشباب التابعة للكنيسة الأرثوذكسية ، وندوة أخرى عن نفس الكتاب ، من قبل لجنة العدالة والسلام التابعة للكنيسة الكاثوليكية . وعندما عرفت عن وجود نية بعقد الندوة الثانية ، طلبت أن يناقش الكتاب وليم سليمان قلادة ، وذلك بعد تعدد مقابلاتنا ، وقيام حوار بيننا . وكان ذلك ، قبل ظهور كتاب « المسيحية السياسية » .

ولكن الأمواج عرفت طريقها فى النهاية ، فإذا بالرفض يظهر واضحاً ، وتلغى ندوة أسقفية الشباب ، ثم يعتذر وليم سليمان قلادة عن الندوة الثانية . ويعتبر نشرى لهذه الكتب ، دون أن أحدثه عنها خلال مقابلاتنا ، جريمة ، يشترك فيها المجموعة التى حضرت هذه اللقاءات . وتبدأ أحاديث الغضب تتناقل عبر أسلاك الهاتف ، وتتزايد بعد صدور كتاب « المسيحية السياسية » ، ولكن يظل الغضب مكبوتا إلى حين ، والصوت خافضاً نسبياً .

وعندما كتب فهى هويدى عن كتاب المسيحية السياسية فى الأهرام ، فى ١٠ / ٤ / ١٩٩٠ ، كان ذلك شرارة البدء لخروج الغضب وارتفاع الصوت ، وبداية حرب المؤسسات ، وأساليب الضغط والابتزاز ، وكأن الأرض انفتحت عن بركان ظل حبيس الصدور .

وفى هذه المرة ، دخلت المؤسسات بكل ثقلها الرسمى ، ودخل البابا بنفسه . وأصبحت الحرب رسمية ، والهدف منها واضحاً . وبدون تعجل للأمور ، فقد كان الهدف هو منع هذا القلم عن الحديث مرة أخرى ، مع حتمية اعتذاره عما فعل . كانت الحرب ، إذن ، ومنذ البداية ، تهدف إلى وضع نهاية حاسمة لقضية فكرية ، يجب إغلاقها ، وكان الاغتيال بكل الوسائل ، عملية سهلة فى يد مؤسسات قوية . وكان أسلوب ممارسة الاستبداد ، ومنهج فرض الوصاية ، يمثل فى النهاية نوعاً جديداً من محاكم التفتيش ، فى صورة عصرية ، لا تفقد بعض ملامح التجميل .

والصراع مع الكاتب ، من قبل المؤسسة الأرثوذكسية ، تحدد من خلال انتماء الكاتب لطائفه أخرى . وكان من الممكن أن تصل الأمور إلى حدود أخرى ، لو كان الكاتب أرثوذكسياً . فسلاح الحرمان ، يشهر فى تلك المعارك ، ببساطة متناهية . وفى الفصل القادم سنرى الصورة داخل الطائفه التى ينتمى لها الكاتب ، لنعرف إلى أى حد تتشابه طبائع المؤسسات ، رغم اختلاف نظمها .

وفى ١٧ / ٤ / ١٩٩٠ ، وفى جريدة الأهرام ، وفى المكان المخصص لنشر مقالات فهمى هويدى ، نُشر رد من البابا شنودة الثالث ، يرد فيه على مقال فهمى هويدى السابق والذى تناول كتاب المسيحية السياسية ، وكذلك يرد فيه على الكاتب وكتابه .

وأول ما يلفت النظر فى مقال البابا شنودة ، توصيفه لى ولكتابى ، فى جمل محددة . لا تقبل الشك فى مضمونها ، ومنها :-

١ – شاب بروتستانتى ثائر على كل الأوضاع ،
٢ – يتعرض لكل القيادات بالإسم ، ليس فى الكنيسة القبطية وحدها ،
٣ – بل حتى فى كنيسته الإنجيلية ،
٤ – بل يتعرض أيضاً للقيادات الإسلامية وللوعاظ والشيوخ المسلمين .

بهذه الجملة المتتالية ، قدم البابا مقاله ، ولم ينس أن يسبق ذلك بتعبير واضح عن أننا فى وقت نضمد فيه جروح الوحدة الوطنية ، ثم يظهر مقال فهمى هويدى . وبهذا حدد البابا هدفه ، فهو أولاً يحذر الأرثوذكسى من الكاتب ، ويحذر الكنيسة منه لأنه « ثائر على كل الأوضاع » ، وغالباً ما ترفض الكنيسة النزعات الثورية . ثم يؤكد أن الكاتب تجاوز العرف الكنسى ، وتحدث عن قيادات الكنيسة بالإسم . ويأتى بعد ذلك لمحاولة إثارة الغضب البروتستانتى ، ثم إثارة الغضب الإسلامى .

وكان الهدف واضح ، فأولاً يجب أن يغتال الكاتب فى نظر الأرثوذكس ، وإن أمكن فى نظر البروتستانت ، ثم المسلمين إن كان ذلك متاحاً . والسياق فى مجمله . يعرف الكاتب ، بأنه ضد الكنيسة ، وغالباً ضد الدين . وتترك الاتهامات التفصيلية لرجل الشارع البسيط ، خاصة مع دخول البابا بإسمه كطرف فى الحوار/الصراع .

وعبر المقال ، يتضح أن البابا ، يعترض على ثلاث قضايا رئيسية ، هى : –

١– تفسير سلوك الزعامة الدينية ، من خلال مفاهيم الاجتماع السياسى .

٢ – إكساب النشاط الكنسى لمدلول سياسى .

٣ - إعتبـار إبـداء الـرأى فـى أمـور السيـاسـة ، من قبل القيادة الكنسية ، عملاً بالسياسة .

وهذه النقط تدور حول كلمة « سياسى » ، وحول المدلول والتصنيف السياسى ، لأفعال المؤسسة الكنسية ورموزها .

ويتضح من ذلك ، أن تناول القيادة الدينية ، باعتبارها تسلك حسب النواميس الاجتماعية والبشرية ، خلع عنها رداء القداسة ، وحول التفسيرات الدينية المطلقه ، إلى تفسيرات اجتماعية سياسية . والفجوة بين الرؤيتين لازمة ، فالفرد يرى نفسه من خلال صورة الذات ، ومن خلال الصورة التى ترضى الذات ، وهو ما يختلف جذريا عن الرؤية العلمية ، التى تخضع المواقف والسلوك إلى آلياته وتأثيراته الاجتماعية الفاعلة ، دون تبريراته النظرية والفكرية المعلنة .

أما المدلول السياسى للنشاط الكنسى ، فكنت أتصور أنه أوضح من أن يفسر ، ولكن البديهيات تحتاج إلى دليل ، هكذا حالنا الآن . فمدارس الأحد ، على سبيل المثال ، تخلق جيلاً كنسياً ، من خلال عملية التربية والتعليم والتنشئه الاجتماعية . وإذا كانت هذه العملية تقوم على نسق من القيم ، وعلى تصور للإنسان والعالم والحياة المعاصرة ، يختلف عن ذلك الذى تنادى به الأسرة أو وسائل الإعلام أو المدارس أو الدولة ، أدى ذلك إلى خروج جيل مميز عن أقرانه ، ممن لا يتعرضون لتأثير نفس العملية . فإذا تصورنا مثلاً تبنى الكنيسة لرؤى تختلف جذريا عن رؤى المجتمع ، فإن ذلك كفيل بخلق جيل يمثل حضارة فرعيه مميزة ، عن السياق العام السائد فى المجتمع .

والتعليم ، حسب الشائع لدى الباحثين الاجتماعيين ، عمل من أعمال السيادة السياسية ، فأنت تستطيع أن تغير نظام الحكم ، إذا ربيت الجيل الجديد على نسق من المفاهيم والقيم ، يختلف جذرياً عن النمط السائد لدى النظام السياسى . فإذا وصل هذا الجيل إلى ممارسة دوره المجتمعى اختلف مع نظام الحكم وعنه ، ونشر وضعاً إجتماعياً جديداً . وعندما يصل إلى مرحلة القيام بالدور القيادى فى المجتمع ، سوف يقود المجتمع إلى اتجاه آخر ، يختلف عن الوضع السابق .

لذا ، كان للنشاط الكنسى مدلوله السياسى ، فما يتعلمه الطفل والشاب فى الكنيسة ليس عقائد مطلقة لا تؤثر على الحياة ، ولكنها عقائد ومفاهيم وقيم تؤثر على سلوك الفرد ، وحياته ، ومواقفه . وبالتالى ، فإن الانتماء للكنيسة ، وقيام الكنيسة بدور المعلم الأول ، خاصة تجاه المنتمين لها بشدة ، يؤدى إلى تزايد أثر الكنيسة ، فى مقابل أثر المؤسسات الاجتماعية الأخرى ، أو بعضها . فقد يؤدى دور الكنيسة ، إلى خلق فرد ، يختلف فى تكوينه الاجتماعى والفكرى ، عن النمط الذى تبشر به مؤسسات الدولة الإعلامية والتعليمية وغيرها .

فإذا قارنا بين من يملك سلطة الحكم دون سلطة تنشئة جيل جديد ، ومن يملك سلطة تنشئة جيل جديد دون سلطة الحكم ، كان الأول يملك الحاضر ، والثانى يملك المستقبل . وإذا وضعنا فى الاعتبار أن الكنيسة ، تؤثر على الأقلية المسيحية فقط ، سنصل إلى أن للكنيسة دوراً إجتماعياً سياسياً ، يؤثر على وضع الأقلية ودورها ، ومدى انخراطها فى المجتمع .

والغريب أن الكل يتجاهل حقيقة هامة ، وهى ارتباط شيوع السلبية بين الأقباط ، بمرحلة انعزال الكنيسة . مما أدى إلى خلق نمط إنعزالى لدى الاقباط ، من خلال عملية التنشئة الاجتماعيه التى قامت بها الكنيسة . والآن وبعد أن أصبحت الكنيسة تتطلع لدور متعاظم فى المجتمع ، وبين الأقباط ، وبعد أن خرجت من عزلتها المؤقتة ، أصبحت تلوم الأقباط على سلبيتهم ، وفى نفس الوقت أصبحت تربى جيلاً جديداً ، أكثر ميلاً للتعلق والإهتمام بالشأن العام .

فهل أبالغ ، إذا قلت ، إن وضع الأقباط فى المستقبل ، يمكن التنبوء به من خلال تحليل مضمون العملية التربوية التى تقوم بها الكنيسة الآن ، للجيل الجديد . وهل أبالغ ، إذا قلت ، إن هذا يعنى أن للكنيسة دوراً وأدواراً ، هى من أعمال السياسة ، أو الاجتماع السياسى ، أى هى تأثير سياسى ، مباشر أو غير مباشر .

أما عن موقف البابا شنودة من قضية العمل السياسى ، ففى أحاديثه يفرق بين الاشتغال بالسياسة ، وإبداء الرأى السياسى . وهى تفرقة هامة ، فالمشتغل بالسياسة ، وظيفته سياسى ، والذى يبدى رأياً سياسياً يؤثر على جماعة ما ، يمارس دوراً سياسياً . والزعامة الدينية فى مصر ، ومنذ السبعينات ، أصبحت تمارس دوراً سياسياً ، وتأثيراً سياسياً ، سواء من خلال التأثير على أتباعها ، أو تأثيرها على الرأى العام ، وعلى الدولة . وتواكب هذا بالطبع ، مع الظرف التاريخى ، الذى أطلق العنان للتوجيهات الدينية ، كى تعمل بقدر أكبر من الحرية عن ذى قبل .

ولكن هل اقتصر دور المؤسسة الأرثوذكسية ، والقيادة البابوية على نشر هذا المقال . الواقع يؤكد ، أن هذا المقال لم يكن إلا البيان الرسمى المعلن للمؤسسة والبابوية . أما المواقف الأخرى ، فكانت من قبيل الفعل السياسى الكنسى ، الذى يلجأ لأساليب اللعبة السياسية . وفى تفاصيل هذه المواقف ما ينضى بشدة أن المسألة ليست إلا ممارسة دينية روحية عبادية ، فهى فى الواقع ممارسة مؤسساتية بابوية سياسية . ولنتابع وقائع الصراع .

بعد نشر مقال فهى هويدى فى ابريل ١٩٩٠ ، وقبل نشر رد البابا ، بدأت أمواج الغضب تعصف فى المقر البابوى ، وتطايرت الأنباء فى كل اتجاه ، تؤكد أن البابا غاضب جداً ، ويحمل والدى مسئولية ما حدث ، ليس بإعتباره رئيساً للطائفه الإنجيلية فقط ، ولا باعتباره والدى فقط ، بل باعتباره شريكا متضامناً فيما كتبت ونشرت . وبدأ صليل المعركة فى اتجاهين : الضغط الشديد على والدى ، وإعلان الحرب بين المؤسسة الأرثوذكسية والمؤسسة البروتستانتية .

وفجأه وبلا مقدمات ، وجدت نفسى فى قلب صراع مؤسسى ، لا علاقة لى به . وتحولت القضية ، من مجرد رأى منشور يمكن قبوله أو رفضه ، إلى اتهام موجه لى بالتمرد على المؤسسة الأرثوذكسية ، ويشاركنى فى الاتهام والدى ، وكل المؤسسة البروتستانتية . والأعجب من ذلك ، أننى كنت الطرف الذى يصعب الضغط عليه ، ويصعب الوصول له . أما والدى والمؤسسة البروتستانتية ، فكانا الطرف الذى يمكن الضغط عليه ، وإعلان الحرب عليه . وأصبحت فى معظم الأحيان ، مجرد مشاهد

لمعركة تدور دون أن أفعل فيها شيئاً ، وتتلاحق أحداثها وتتغير ، دون أن يكون أساس إلا المشاهدة فقط .

وأصدقكم القول ، إن المعركة كانت تتجه إلى حل واحد يحسم المعركة تماماً . وهو الامتناع عن هذه الكتابة ، ونشر كتاب جديد أنكر فيه كل ما سبق وكتبت . وكان الطلب واضحاً، وتم نقله بين طرفى المعركة ، ووصل لى ، وعرفت أن الامتناع عن المزيد من الكتابة ليس كافياً ، والاعتذار مع الإمتناع ، هو المطلوب ، وبمعنى أدق هو شروط المصالحة ، وهو الحل الوحيد لوقف الحرب بين المؤسسات .

وإذا تصورت أن ما كتبته خطأ ، وأن تحليلاتى لم تكن موفقه ، وأن معلوماتى كانت ضعيفه ، إذا تصورت كل هذا ، فأنا لا أتصور أن يكون رد الفعل الذى حدث منطقياً . فإذا أخطأ الباحث تماماً ، وهى حالة لا تحدث ، فأتصور أن الحل فى تقديم الحقيقه له ، ودعوته للمناقشة ، حتى إذا عرف الحقيقه ، نشرها ، وهو بذلك يحقق لنفسه مكسباً هائلاً ، لأن الباحث الذى يراجع نفسه ، ويصحح أخطاءه ، هو الباحث الحق . وكم كنت أتمنى أن يناقشنى المعترضون ، ويقدموا لى وجهات نظرهم لتسير الأمور فى مجراها الطبيعى ، كقضية فكرية ، وكموضوع حوار . ولكن ما حدث كان شيئاً آخر ، كان حرباً ، تفترض سوء النية ، والخطأ عن عمد ، والمؤامرات فى الظلام ، والدسائس فى كل كلمة .

فى تلك اللحظة ، وجدت أن الحقيقه هى الشئ الوحيد الذى لا يمكن تصديقه ، وأن إقرار الواقع ، وهو أن كتبى كانت عملى وجهدى الفردى

الخاص ، لم يعد أمراً ذى جدوى . فلقد كانت المؤسسة قادرة على فرض الحقيقة التى تفيدها فى معركتها ، مهما كان تباعدها الفعلى عن الواقع.

فى هذا المناخ ، وجد والدى أن العلاقة بين الطوائف المسيحية سوف تشهد اضطراباً حقيقياً . فبادر لنزع فتيل المعركة ، ليعلن رسمياً عدم وجود علاقة بين كتبى وبين المؤسسة البروتستانتية . وهذا ما أعلن فى الأهرام وفى صفحة الاجتماعيات ، فى ابريل ١٩٩٠ ، وكان نص البيان :

## بيان من رئاسة الطائفة الإنجيلية

بشأن كتابى .. الاحتجاج الدينى .. والمسيحية السياسية للدكتور رفيق حبيب أود أن أعلن أنه لا صلة للطائفة الإنجيلية بالكتابين والكاتب يعبر عن رأيه الشخصى وقد نشرها فى دور نشر عامة (دار سينا ويافا) .

وقد قرأت الكتابين بعد ظهورهما فقط ولى أراء وإعتراضات على بعض ما جاء فيهما .

وأود أن أعلن أن العلاقة بين الكنيستين الأرثوذكسية والإنجيلية علاقة طيبة والكنيسة الإنجيلية تعتز بقداسة البابا شنودة الثالث ودوره الرائد فى خدمة الكنيسة والوطن ولا تقبل إطلاقاً المساس بهذه العلاقة .

د . القس صموئيل حبيب

رئيس الطائفه الإنجيلية بمصر

انتهى البيان

وفى جريدة الأهالى ، يوم ١٨ / ٤ / ١٩٩٠ ، وتحت عنوان « الكنيسة الإنجيلية تنفى علاقتها بكتاب المسيحية السياسية ، قالت الجريدة « نفت

الكنيسة الإنجيلية المصرية علاقتها بكتابى « المسيحية السياسية » و« الاحتجاج الدينى والصراع الطبقى » للدكتور رفيق حبيب .. وأكدت الكنيسة أن هذين الكتابين (لم) يصدرا عن دار النشر الخاصة بها وإنهما يعبران عن الرأى الشخصى لمؤلفهما ولا علاقة للطائفة الإنجيلية بهما وأشارت الكنيسة إلى احترامها الكامل للبابا شنودة الثالث بابا وبطريرك الكرازة المرقصية . جاء ذلك فى بيان أصدرته الكنيسة بعد صدور الكتابين . ومن المعروف أن المؤلف هو نجل رئيس الطائفة الإنجيلية القس الدكتور صموئيل حبيب » انتهى الخبر .

ولم أعرف لحظتها ، كم المشاعر التى تتلاطم داخلى ، وتشدنى إلى حيرة شديدة ، فهل وصل الأمر إلى هذه الدرجة . لقد كتبت ما أردت بيدى ، والبديهى أن من يكتب الكتاب هو مؤلفه ، لا والده ، ولا أى مؤسسة ينتمى لها . والأغرب ، أن من يقرأ الكتاب بصدق يعرف أنه لا يعبر عن رأى مؤسسة إنجيلية ، ولا يعبر عن رأى والدى ، هذا إذا تفضل أحد وقرأ وفهم وأدرك .

وأصبحت القضية تدور حول كيف كتبت ؟ وأين كان والدى أثناء الكتابة ؟ ومتى عرف بها ؟ ومتى رأى الكتاب ؟ وماذا كان رأيه ؟ والغريب أننى شعرت أن مؤسسة بأكملها ، بل قل مؤسسات ، تقتحم حياتى الخاصة ، والأسرية ، ولم ينقصها فى ذلك ، إلا عدم امتلاكها لجهاز مخابرات أو تجسس . فجميع الأسئلة كانت بالنسبة لى ، بلا مشروعية ، ولا منطق . ولم يكن أمامى إلا مشاهدة وقائع الحرب ، حرب المؤسسات .

إن الكثيرين ممن تابعوا القضية ، قرأوا البيان المنشور ، ولكن قلة منهم هى التى تعرف حقيقة البيان . فلقد أخذ والدى المبادرة ، بكتابة بيان ، بناءً على ما فهمه من رغبة البابا فى تأكيد انفصاله الشخصى وانفصال المؤسسة البروتستانتية عن الكتابين . وطارت مخطوطة البيان ، إلى البابا شنودة الثالث ، ليبدى رأيه فيها ، ويعدل فى محتواها . وأول ما لفت نظره ، وأثار تحفظه جملة تقول « يضاف إلى ذلك ، أن الكاتب حاصل على درجة الدكتوراه فى علم النفس الاجتماعى ، فهو متخصص فى هذا الإطار » وبالطبع طلب حذف هذه العبارة ، لأنها تعنى إضفاء المشروعية على العمل البحثى الذى قمت به . ووافق والدى على حذفها . وبعد تطاير الرسائل ، تم الاتفاق على الصيغة النهائية التى نشرت .

وكان ذلك بداية المعركة فقط ، فلقد استمر الضغط على والدى ، والضغط على المؤسسة البروتستانتية ، حتى أعتذر عما كتبت ، فلقد كان الطلب واضحاً وصريحاً ، وهو اغتيال قلمى ، بل هو اغتيالى ، فالكاتب الذى يتراجع تحت ضغط المؤسسات ، يصبح فى نظر المجتمع مجرد تابع ذليل ، وبوق بلا فكر ، وكلمات بلا مضمون ، وقلم بلا حبر .

وجاءت الأنباء تعلن عن عزم المؤسسة الأرثوذكسية ، لقطع علاقتها تماماً مع المؤسسة البروتستانتية ، مؤقتاً ، أو لحين تغير الموقف جذرياً . وتثور الاعتراضات على ، من قبل المؤسسة البروتستانتية ، لأننى أفسدت عليها علاقتها مع المؤسسة الأرثوذكسية . أما والدى ، فكان لسان حاله ، يؤكد لى ، أن العلاقة التى قامت بصعوبة ومن خلال طريق طويل تتعرض للخطر ، ويجب أن تعود ، ولكنه لم يتهمنى ولم يطلب منى أن أحمل كفنى

على يدى وأعتذر ، وظل متمسكاً برفضه للاستبداد الدينى أو الأبوى ، رغم قسوة الظروف ، وعنف المواجهة ، وتلك كانت أزمته .

فى تلك اللحظة ، عرفت معنى الحرب ، وعرفت أن على أن أختار بين الموت والحياة ، بين التنازل عن رسالتى أو تحمل ما سيحدث . وكان بداخلى دافع يقوى مع كل الأزمات ، ويزداد مع حدة الصراع ، كنت ومازلت ، أشعر أننى أحمل بداخلى أحلام جيل منكسر ، تلاطمه ظروف الحياة فينجرف ، ويتضاءل أمله كل يوم . كنت ومازلت ، أحمل رغبة قوية فى تغيير الظرف الراهن ، والخروج من الأزمة الحادثة ، وأكدت لى التجربة ، أن رفض الاستبداد ، هو بداية الطريق .

وتدخلت بعض القيادات الإنجيلية ، لفك الصراع المؤسسى ، والحوار مع البابا شنودة . ووصل الحوار إلى مبادرة جديدة بنشر مقال يكتبه القس مكرم نجيب والقس منيس عبد النور . وقد نشر المقال فى جريدة وطنى يوم ١٩ / ٨ / ١٩٩٠ ، ثم نشر فى مجلة الطائفه الإنجيلية (الهدى) . وكان هدف المقال المباشر ، هو التأكيد على أن الطائفه الإنجيلية ، ورموزها ، لها رأى مختلف عن رأيى . ومرة أخرى لم تفلح محاولات فصل كتبى عن الطائفة الإنجيلية وعن والدى ، أى لم تفلح محاولات إثبات الحقيقه ، برغم أنها حقيقة .

وبدأت المواقف المؤسساتية ، فجريدة وطنى تقاطع البروتستانت ، وترفض نشر إعلانات عن كتبهم ، والمتضررون من ذلك يوجهون اللوم لى ، فقد أصبحت السبب فى صراع المؤسسات .

ولكن الأحداث التى يجب أن نتوقف عندها ، كانت تجرى تفاصيلها خارج حدود مصر . فبعد جولات البابا شنودة خارج مصر ، ترددت أنباء عن قيامه بشن حملة ضارية على البروتستانت المصريين ، بدعوى أن إبن رئيس البروتستانت يهاجمه ، ووالده متورط معه ، والبروتستانت فى مصر يفتقدون الروح المسكونية (إقامة علاقات جيدة مع الطوائف الأخرى) .

والقضية هنا واضحة ، واللعبة السياسية أشد وضوحاً ، فقداسة البابا شنودة يستعدى مسيحيى الغرب ، على بروتستانت مصر ، ويشوه صورتهم أمام المجتمع المسيحى الدولى . والأهم ، أنه كان ومازال يستعدى برتستانت الغرب على بروتستانت مصر . مؤكداً بذلك أنه يرفض التعامل مع بروتستانت مصر ، ويقبل التعامل مع بروتستانت الغرب . أى أنه أخذ موقفاً مسكونياً مع مسيحيى الغرب ، وموقفاً طائفياً مع مسيحيى مصر . وكل ذلك تحت فرض أساسى لا يقبل المناقشة ، أن أبى هو الذى يكتب ، وأن الكنيسة الإنجيلية هى التى تفكر لى ، رغم أنه قال فى مقال الأهرام ، اننى أهاجم كنيستى الإنجيلية !

والأمر هنا يحتاج إلى تفسير ، فلماذا يريد البابا تشويه صورة البروتستانت المصريين ، أمام البروتستانت الغربيين ؟ وهل يسمح لى قداسته ، بأن أتجاسر بطرح تفسير سوف يرفضه بالطبع ؟!! إن الواقع يؤكد ، أن التعامل مع بروتستانت مصر ، هو تعامل مع طرف منافس فى الأرضية نفسها ، وهو طرف يمثل أقلية صغيرة ، يراد منها أن تدخل تحت الزعامة الدينية السياسية للبابا ، حتى يصبح الممثل الوحيد لمسيحيى مصر أمام الدولة .

أما التعامل مع بروتستانت الغرب ، فهو تعامل مع طرف يمكن أن

يعطى الدعم المعنوى والدولى والمادى ، لذلك اختلف اسلوب التعامل ، حسب نوع الحاجة واتجاهها . وتحولت حرب المؤسسات داخل مصر ، إلى حرب لاستقطاب الطرف الدولى لصالح فريق دون الآخر . حتى يصبح ما تقدمه الكنائس الغربية من دعم ، من نصيب الكنيسة الأرثوذكسية فقط .

ويفاجأ قيادات الكنيسة الإنجيلية فى رحلاتهم الخارجية ، بقيادات بروتستانتية غربية ، تسألهم عن كتبى ؟ وماذا جاء بها ؟ وهل يوجد منها طبعات بلغة أجنبية . وأصبح على هذه القيادات أن تشرح وجهة نظرها ، وتؤكد مرة أخرى ، انفصال الكنيسة عن كتبى . ولكن الأمر كان سهلاً ، لأن الغربيين لم يستطيعوا تصور القضية باعتبارها مؤامرة بينى وبين والدى والكنيسة ، والأمر عندهم أنها حرية فكر . ولا أريد الدخول فى مزيد من التفاصيل حول العلاقة مع الكنائس الغربية ، فتلك قصة أخرى .

بهذا أصبحت الكنيسة الإنجيلية ، متهمة بأنها كنيسة غير وطنية ، ومتهمة بأن لها دوراً فى كتبى ، بجانب إتهام الكاتب بأن وراءه قوى مسيحية غربية ، وفوق ذلك تقطع العلاقه مع الكنيسة الإنجيلية ، حتى تستطيع إخماد قلمى ودفعى للاعتذار . وفى الغرب ، تتهم الكنيسة الإنجيلية بأنها لا تريد إقامة جسور مع الكنائس المصرية الأخرى ، فى محاولة لحصر علاقة الكنائس الغربية مع الكنائس المصرية ، فى القناة الأرثوذكسية فقط ، برغم أنها فى النهاية كنائس بروتستانتية .

أليس فى ذلك ، كل ملامح لعبة السياسة ، وعلى مستوى عام ودولى ؟! إنها الحرب والسياسة ، ولا أتصور أن لذلك أسباباً روحية ، وتفسيرات عبادية ، وتبريرات مقدسة .

## ٤

# البروتستانت
# الاستبداد ومحاكم التفتيش

اذا كانت المؤسسة الأرثوذكسية ، سلكت هذا الطريق ، فالمؤسسة البروتستانتية ، سلكت طريقاً آخر . والفرق بينهما ، كان فى المسافة التى تفصل بينى وبينهما . فالمؤسسة الأرثوذكسية ، تضغط على المؤسسة البروتستانتية ، ومن ثم على والدى ، وبالتالى على . أما المؤسسة البروتستانتية ، فهى تضغط على والدى ، ثم على مباشرة . ولكن وقائع رد الفعل ، جاءت على مراحل ، الأولى كانت معركة معنوية ، بعد نشر « الاحتجاج الدينى » و « المسيحية السياسية » ، والثانية تحولت إلى معركة رسمية بعد نشر كتاب « المسيحية والحرب : قصة الأصولية الصهيونية الأمريكية والصراع على الشرق الإسلامى »[1] .

بدأت المعركة ، بالتحرك الرافض لما كتبت ، نفياً لما يخص الكنيسة الإنجيلية ، واستنكاراً لما يخص الكنيسة الأرثوذكسية ، بدعوى أننى أفسدت العلاقة معها . وبدأت موجة الغضب بإشاعة قوية تؤكد أن والدى هو مؤلف كتابى « الاحتجاج » و « المسيحية السياسية » . والحق فقد أذهلنى قوة الإشاعة ، وتعلق الناس بها ، وكأنها حقيقة لا تقبل المناقشة . مع أن أبسط قواعد المنطق ترفضها . فمن يكتب شيئاً ، يكتبه من خلال مواقفه وأرائه ، ومن خلال أعماله وأهدافه ، ولكن أن تأتى الكتابة متعارضة مع كل ما سبقها من أحداث ، فهذا أمر يهدم الإشاعة من جذورها . ولكن فى صراع مع طغيان الواقع السائد ، تصبح الإشاعة أقوى من الحجة .

---

(١) القاهرة : يافا للدراسات ، ١٩٩١ .

كانت المشكلة الرئيسية ، فى حجم ما أثارته هذه الكتابات من تحريك للمياه الراكدة ، وطرح قضايا ، بات من المسلم به أنها لا تطرح إلا همساً . وفى هذه المرة ، كان الضغط ينصب على والدى مرة ، وعلى مرة أخرى . فوجودى داخل المؤسسة البروتستانتية ، جعل – صراعها معى يأخذ شكلاً مباشراً .

وسمعت من يهددنى ويخيفنى ، مؤكداً أن بعض المؤسسات المسيحية الغربية ، سوف تتدخل للضغط على والدى ، وإفشال عمله ، بسبب ما كتبت . وأعترض الكثيرون على كتابتى عن بعض الأشخاص ، دون أن أتحاور معهم . ومع ذلك ، فقد كانت لى تجربة هامة ، فى حوار مع شخص كتبت عنه فى « الاحتجاج الدينى » ، تحاورنا حول ما كتبت ، وأوضح وجهة نظره ، فى أن بعض ما كتبته قد تغير الآن ، أو يأخذ طريقه للتغيير . فما كان منى إلا أن أطلب منه أن يعطينى الحقيقه كما يتصورها ، حتى يمكنى نشرها ، إذا اقتنعت بها ، أو نشرها منسوبة إليه ، إن لم أقتنع بها . فكان رده واضحاً ، فهو يرفض نشر الحقيقة ، ويرفض مبدأ النشر فى هذه الأمور !

البعض الآخر ، أكد لى أننى بذلك أضيع فرصة الاشتراك فى نشاط الكنيسة ، أو فى إجراء بحوث للكنيسة ، أى أننى أغلقت على نفسى باب التعامل معى . وكثيرون هم من تساءلوا عن سبب الكتابة ، والأغلبية ترفض الكتابة عن أمور الكنيسة ، وترفض نشر الحقيقة . وفى كل حوار ، يبدأ الحديث بخطأ ما كتبت ، لينتهى بقاعدة تكررت كثيراً ، فحتى إن كان ماكتبت صحيحاً فلا يجوز نشره .

والأمر لم يقف عند هذا الحد ، بل تجاوزه . فبعض الذين اعترضوا على ما كتبت ، كانوا يعترضون على أفكار أو حقائق ، سبق لهم تأكيدها وترديدها . والبعض كان يؤيد ما كتبت ، ويرفض إعلان ذلك . وقلة فى النهاية ، هى التى أعلنت تأييدها واضحاً .

وكان لسان حال الجماعة ، أننى أصبحت مرفوضاً من الكنيسة ، وعلى أن أحاول عقد صلح معها . ومرة أخرى ، كما فى الحالة الأرثوذكسية ، يأتى النبذ أولاً ، وهو تكفير ولكن بدرجات متفاوتة ، والحل الوحيد هو الاعتذار ، وعلى وجه الدقة ، هو أن أقتل قلمى وورقى وعقلى . ولم يترك لى أحد أى إختيار آخر ، وهل الحوار مازال اختياراً مطروحاً ؟ أو هل التعاون للوصول للحقيقة جائزاً ؟ أو هل طرح رؤى أخرى وحقائق جديدة تساعد المؤلف نفسه على تطوير رؤيته ، يعد أمراً ممكناً ؟

كل هذا لم يكن مطروحاً ، فالحل الوحيد فى عودة حالة الصمت والسكون ، وفى نزع فتيل المعرفة . إن أحداً لم يوافق على كتابة رأيه ، وبيان وجه الخطأ فى رأيى ، ونشر ذلك . وكل حوار ينتهى بأن الصمت هو القاعدة الذهبية ، وما يحدث داخل الكنيسة ، يجب ألا يسمع خارجها .

وظل البعض يؤكد ، حتى بعد صدور كتاب « المسيحية والحرب » ، وبعد آخر كتبى المنشوره « الإحياء الدينى : ملف اجتماعى للتيارات المسيحية والإسلامية فى مصر » (١) أننى سلكت الطريق الخطأ ، وهو الكتابة العامة أمام المجتمع ، ولم أسلك طريق الإصلاح من الداخل ، وبدون

---

(١) القاهرة : الدار العربية ، ١٩٩١ .

وجود ملاحظين من الخارج . والحقيقة أننى بدأت بالطريق من الداخل أولاً ، فنشرت كتاب « سيكولوجية التدين » من خلال دار نشر إنجيلية ، وكتبته كمادة موجه إلى قادة الكنيسة المصرية . ولكن التجربة علمتنى أن الواقع أقوى من أن يسمح بالتغيير ، وأن المؤسسة وصلت إلى مرحلة متقدمة من القوة ، ولا أقول الطغيان . لهذا وجدت أن القضية أصبحت أكبر من محاولة إحداث التغيير بالتراضى مع النظام والسلطة . فهى فى النهاية قضية اجتماعيه جوهرية ، تخص جزءاً مهماً من البناء المجتمعى المصرى . ثم هى قضية عن مصر ولمصر ، وتخص كل المصريين ، ولا أعتقد أن فى مصر سوى مصريين .

وفى نهاية عام ١٩٩١ ، وبعد صدور كتاب « المسيحية والحرب » ، تغيرت أشياء كثيرة فى المحيط البروتستانتى . فالكتاب يتكلم عن حركة بروتستانتية ، وإن كانت أمريكية ، وحديثة ، ويتكلم عن علاقتها بالمذاهب البروتستانتية ، ودورها فى مصر ، ومحاولتها لاختراق الكنيسة الإنجيلية فى مصر . وهذه الحركة ، هى حركة اليمين السياسى المسيحى فى أمريكا ، وهى حركة أصولية ذات ميول صهيونية ، وتتعلق بتفسيرات خاصة عن قيام دولة إسرئيل وعودة المسيح لحكم الأرض . ويبدو أن الكتاب كان بمثابة قذيفة ثقيلة عبرت طريقها بجوار جدران الكنيسة الإنجيلية ، والمذاهب البروتستانتية الأخرى . وكان رد الفعل السريع والحاد ، يقوم على أن الشعرة الفاصلة بين ما كتبت وبين إساءة فهمه أو إساءة استخدامه ، منقطعة أصلاً ، أو يصعب اكتشافها ، بمعنى فرضى أن الكتاب لن يفهم ، وسيتحول إلى هجوم على الكنيسة الإنجيلية

المصرية ، وكنت أتصوره دفاعاً عنها ، ضد من يحاول اختراقها أو استغلالها .

من هذا المنطلق بدأت الحرب مع المؤلف ، لتستخدم فيها المؤسسة البروتستانتية ، كل أسلحة السلطة والاستبداد ، معلنة بذلك حالة ، لا أبالغ إن قلت ، إنها عودة محاكم التفتيش .

بدأ سيناريو الأحداث ، عندما كتب أحمد بهجت عن « المسيحية والحرب » فى عموده اليومى صندوق الدنيا ، وعلى يومين متتالين ٢٤/٢٣ نوفمبر ١٩٩١ . وعلينا أن نلاحظ هنا ، أن موقف الكنيسة من أىٍ من كتبى ، كان يبدأ بالرفض فى صمت ، ويستمر الغضب فى الكواليس ، ولا يخرج للنور إلا إذا كُتب عن الكتاب ، فى إحدى الصحف ، ومن كاتب إسلامى . وهو ما حدث بالنسبة لكتاب « الإحياء الدينى » ، حيث الغضب منه كان كامناً ، فلم يكتب عنه من كاتب إسلامى . أما بعد الكتابة من طرف إسلامى ، فيخرج الغضب والصراخ ، ليصم الأذان . وهذه ليست مجرد مصادفة . ولكنها جزء من حقيقة الواقع الذى نعيشه . فكتابة كاتب إسلامى عن الموضوع ، يعنى خروج الموضوع إلى ساحة الصراع الدينى العام . كما أن الكتابة فى جريدة قومية عامة (الأهرام) تعنى أن المجتمع فى جزء كبير منه سمع عن الكتاب ، أما قبل الكتابة فيظل احتمال عدم انتشار الكتاب وأفكاره قائماً . وكأن لسان حال الكنيسة يؤكد ، أن صوتها يجب أن يظل خافضاً ، فربما لم يسمع المجتمع بالكتاب ، فلا يجب أن تلفت نظره ، كذلك لا يجب أن تخرج الصراع خارجها ، ومن تلقاء ذاتها . أما بعد أن يكتب عن الكتاب ، وتظهر بعض أفكاره ، ومن

كاتب إسلامى ، وجريدة قوميه واسعة الانتشار ، هنا يصبح الموقف مبرراً كافياً لظهور الصراع ، كما أنه يصبح موقفاً يجبر على ظهور الصراع ، أى على إعلان الكنيسة ، أو رمز من رموزها ، لرفض الكتاب علانية .

وبعد كتابة أحمد بهجت عن الكتاب ، جاءه تعليق ، نشره على يومين فى عموده بجريدة الأهرام (٢ / ٣ ديسمبر ١٩٩١) . وجاء التعليق من القس مكرم نجيب ، والذى اشترك من قبل مع القس منيس عبد النور فى نشر تعليق على كتابى « الاحتجاج الدينى » و « المسيحية السياسية » كجزء من محاولة لإصلاح العلاقة مع البابا . أما مقاله هذه المرة ، فكان بهدف تهدئة الكنيسة الإنجيلية . بمعنى أن ظهور رد علىّ ، كفيل بتهدئة النفوس . كذلك فإن الرد يحمل فى طياته معنى آخر ، وهو فك الارتباط بين والدى والكتاب ، حيث أن القس مكرم نجيب صديق مقرب له . وقمت بعد ذلك ، بإرسال رد على ما كتبه القس مكرم ، نشر فى نفس المكان .

والحقيقه ، فإن تعليق القس مكرم نجيب ، أصابنى بالدهشة ، فقد بدأ بتأكيد عدد من النقاط ، أتفق فيها معه ، ويتفق معها ماجاء بكتاب « المسيحية والحرب » . ثم تحول الحديث ، فى الجزء الثانى من التعليق ، ومن النقطه الرابعة ، إلى هجوم حاد علىّ ، يتهمنى فيه بالشطط ، والتعميم فى غير محله ، والتجنى على دور الكنيسة ، واثارة جو مشحون ، واللجوء إلى مصادر ووثائق ليس لها مصداقية ، وتجاوز المصلحة العامة وغيرها .

ولقد صدمنى ذلك كثيراً ، وكتبت رداً يتلاءم مع ما كتب ، ولكننى تراجعت عنه ، وكتبت رداً آخر ، أكثر هدوءاً . فلقد أثارتنى هذه

الاتهامات ، وأثارنى جملة كانت فى رد القس مكرم ، وعلمت بطريق الصدفه أن أحمد بهجت حذفها ، وهى ليست إلا اتهاماً شخصياً لى ، بأننى ألعب بالنار بحثاً عن الشهرة .

لقد أصبح الموقف شائكاً ، فأنا أعرف القس مكرم نجيب ، وأعرف اتجاهه الفكرى ، ومعارضته للتيارات الأصولية الوافدة ، ومحاولات اختراقها للكنيسة المصرية . فهو ، مثل غيره ، يقف نفس موقفى الذى اتخذته فى كتاب « المسيحية والحرب » . وغيره كثيرون ، ومنهم من أعرفهم من قيادات الكنيسة الإنجيلية ، وأعرف رأيهم تمام المعرفة . ولكننى فوجئت بأن الكل يعترض ، ويرفض ، ويستنكر ، ويشجب ، ولم أجد فى الساحة غيرى وحيداً .

وعندئذ فهمت أننى ارتكبت الجريمة الكبرى ، فقد كتبت ونشرت علناً ، ولقد كتبت دون إذن من أحد ، ودون تصريح مؤسسى ، ودون المرور على أى جهاز رقابى عُرفى . بهذا أكون قد خرجت على المؤسسة ، وفلت من قبضتها ، وتجاوزت سياستها المرسومة ، وإن كانت غير مكتوبة .

وفجأة تحولت الساحة ، إلى تنافس فى الهجوم علىّ ، وتهديد ووعيد باتخاذ مواقف ضدى . وتبارز فى ذلك الكل ، المستنير قبل المحافظ ، والليبرالى قبل الأصولى . ولكن القوى المحافظة التقليدية ، خرجت فى سنودس النيل الإنجيلى ، بكل قوتها وشراستها ، لتصفى حسابها مع الكل ، مع المستنير والليبرالى والأصولى ، وعلى رأس القائمة مؤلف الكتاب ، وبالتأكيد فإن والدى يحتل مكان الصدارة .

لقد قلبت هذه القوى الموازين ، وغيرت الحسابات ، لتظهر نفسها كمعبر رئيسى ، وممثل للمؤسسة ، بكل عنفوانها وطغيانها ، وأصبح الكثيرون غيرى فى مهب الريح ، وتحت رحمة سيطرة الجمود والتقليدية ، فقد بات التيار المحافظ التقليدى ، يستخدم أساليب المؤسسة ، ويحول القضية إلى أوراق ، وإلى محاكمة . وكأنها كانت اللحظة المناسبة ، بعد أن تراجع دور هذا التيار ، بسبب هبوب رياح التغيير من جانب التيار المستنير ، وبسبب تزايد شعبية التيار المحافظ الحركى (الإحيائى) (١) .

وفى يوم ٦ ديسمبر ١٩٩١ ، وأثناء انعقاد الدورة غير العادية لسنودس النيل الإنجيلى ، وهو المجمع المقدس الأعلى للكنيسة الإنجيلية ، تمت مناقشة كتاب « المسيحية والحرب » ، بناءً على طلب أحد الأعضاء ، وبناءً على رسالة جاءت من أحد أعضاء الكنيسة الإنجيليه فى الكويت . وأصدر السنودس ، القرار رقم ١٦٥ / ١٠١ ، وفيه يستنكر الكتاب الذى اعتبره هجوماً على الكنيسة الإنجيلية (المشيخية) ، ويعتبره ضد الكنيسة وفكرها ، ويطلب نشر الاستنكار فى الصحف القومية والحزبية ، وإرساله إلى الكتاب المهتمين بالمسألة الدينية ، وعلى رأسهم أحمد بهجت وفهمى هويدى . بجانب إعلان القرار فى كل الكنائس الإنجيلية ، وفى مجلات الكنيسة . ثم أصدر السنودس فى نفس اليوم القرار رقم ١٦٦ / ١٠١ ، وفيه يقرر تشكيل لجنة سنوديسية لدراسة الكتاب والرد عليه ، كما تكلف بدراسة الكتب الأخرى التى تتعلق بالكنيسة الإنجيلية والرد عليها . ويصرح القرار بأن « إذا رأت اللجنة إدانة المؤلف فلها أن تتخذ أية

---

(١) راجع عن هذه التيارات ، كتاب « الإحياء الدينى » ، ١٩٩١ .

إجراءات كنسية قانونية ضده » . وهو تعبير يعنى المحاكمة ، التى قد تؤدى إلى القطع من العضوية ، والقطع هو إعلان للكفر ! وهكذا دشن القرار السنودسى ، عصر عودة محاكم التفتيش . فالكتاب ليس عن العقيدة ، ولا يقدم عقيدة بديلة ، أو يرفض عقيدة الكنيسة ، ولكنه عن حركة ، وغربية ، وأصولية صهيونية ، وعقيدتها ضد عقيدة الكنيسة الإنجيلية المشيخية سواء تلك الموجودة فى مصر ، أو خارجها . ومن الواضح أن قرارات السنودس ، وما يتبعها ، قد بنيت على قلب الحقائق وطرح تصورات ، لا علاقة لها بالكتاب ، ولا بالكاتب . ولكن الكتاب كان المناسبة ، لعودة الروح لتيار المحافظة التقليدية ، ليفرض استبداد المؤسسة ، ويستغل أقصى ما فيها من طغيان ، يتحول إلى أوراق وقرارات ومواقف . وما تلى قرارات السنودس ، لم يكن إلا نوعاً من عسكرة الدين والكنيسة معاً .

وقد أرسل رئيس اللجنة القس عبد المسيح إسطفانوس ، وهو رئيس الدورة الحالية للسنودس ، بنص القرارات لوالدى ، وبدأ الحوار بين الطرفين . وكان من الواضح وجود اتجاه لتصدير والدى فى القضية ، والبعد عن النشر العام حسب قرار السنودس . وفى نفس الوقت ، كان لدى والدى رغبة فى غلق الموضوع ، والتصدر نيابة عنى ، حتى لا أقع فريسة لأنياب المؤسسة وقراراتها . وبناء على ذلك ، فقد تم الاتفاق على إرسال قرار السنودس ومعه قرار اللجنة بأن يكون ردها فى صورة بيان من القس صموئيل حبيب ، ويرفق مع ذلك صورة البيان ، وتوزع على كل الكنائس ، وتقرأ يوم الأحد صباحاً ، وهو ما حدث بالفعل ، وكان ذلك فى نهاية شهر يناير ١٩٩٢ .

ولكن هل كانت هذه هى النهاية ، لا بل كانت البداية ، لوقائع أحداث متلاحقة ، لايربط بينها ، إلا استغلال قوة المؤسسة في الفتك بالخصوم . وكان والدى فى نظر التيار المحافظ التقليدى ، والذى يتزعم عملية محاكمة كتاب « المسيحية والحرب » ، خصماً عنيداً ، فى نجاحه وقوته ، لا يترك للآخرين الفرصة التى يريدونها . فأصبح هذا التيار الجمودى ، يضرب الأرض فى كل اتجاه ، ليصفى حساباته مع التيارات الأخرى ، ومع والدى ، ومعى . ولكن كيف يمكن إحداث ذلك ؟ كان القرار سهلاً ، فبعد الفوز ببيان والدى ، عاد كل شئ إلى مجراه ، وبدأ التحقيق ، ولم يكن البيان هو النهاية ، بل كان خطوة تتلوها خطوات . والخطوات التالية سارت فى اتجاهين : الأول مخاطبة الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية والتى أجريت لها بعض الأبحاث لتنظر فى أمرى ، أى أمر التعاون معى . والثانى مخاطبة الكنيسة الإنجيلية الثانية بالمنيا ، والتى أنتمى لعضويتها ، لتحقق معى . حيث ان الكنيسة التى ينتمى لها العضو ، لها الحق فى دراسة ما إذا كان خرج على العقيدة أو رفضها ، وتتحدد عضويته على هذا الأساس . ورفضت الهيئة التدخل فى شئونها ، ولم تجد الكنيسة الإنجيلية الثانية بالمنيا مبرراً للاستمرار فى فتح هذا الموضوع .

ويبدو أن أشياء كثيرة تتغير ، وستتغير ، بعد أن أصبح صوت الطغيان يصم الآذان ، وبعد أن أصبح الكل فى خطر . ولكن المشكلة تظل كما هى ، فالكيان المؤسسى يرفض التغيير ، ويرفض أى واقع جديد ، ولا يبقى لجيلى ، إلا الصمت ، أو التطرف ، أو ترك الكنيسة ، أو الثورة

عليها . ولا يبقى أمام الكنيسة ، إلا أن تجد من يصمد من أجل إصلاحها ، أو تُترك لمصير مجهول .

ولا أعرف كيف تلقى الكنيسة بنفسها إلى هذا المصير ؟ كيف تعود بنفسها إلى عصور التخلف ومحاكم التفتيش ؟ كيف تلقى تراث المصلحين جانبا وتنسى أنها فى عصر لا يصلح معه أسلوب محاكم التفتيش ؟

# ٥

# الأقباط
# المثقف ودور الشرطى

بعد نشر مقالة فهمى هويدى فى الأهرام (١٠ / ٤ / ١٩٩٠) وفى نفس المكان الذى نشر فيه رد البابا شنودة (١٩٩٠/٤/١٧) نشر وليم سليمان قلادة ، رداً على كتاب « المسيحية السياسية » . وفيه يركز على نقطتين : الأولى إننى استخدمت مناهج ومفاهيم غربية . والثانية أننى أكسبت « الدينى » مدلولاً سياسياً . وقد ناقشت النقطة الثانية من قبل ( الفصل الثالث ) . أما عن النقطة الأولى ، فقد أثارت دهشتى ، وذلك لأننى لا ألجأ إلى استخدام نظرية بعينها ، بحيث يكون البحث كله منصباً على التأكيد على صحتها . وكذلك لأن بعض المفاهيم التى اقتبستها من التراث العلمى الغربى ، أوضحت أنها لا تصلح لشرح القضية المصرية . وأيضاً لأنى فى إستخدام المفاهيم تعاملت معها بحيث لا تحد الظاهرة ولا تشكلها ، بل تحددها الظاهرة وتعيد تعريفها . والغريب أنه قبل نشر كتاب الإحتجاج الدينى ، أو وقت نشره ، كنت قد انتهيت من إعداد ورقه عن « العلوم الاجتماعية بين التحديث والتغريب » (يناير ١٩٩٠) . وقد قدمت فى وقت لاحق إلى مؤتمر « إشكالية التحيز : رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد » (فبراير ١٩٩٢) . والمقصود أننى ومنذ وقت مبكر ، كنت واعياً بقضية تحيز المفاهيم الغربية العلمية ، الأمر الذى لا يمنع الاستفادة بها ، ولكن يجعل الباحث حذراً تجاه التمسك بهذه المفاهيم فى صورتها الجامدة ، مما قد يؤثر على فهم الظاهرة .

وبرغم أن مقال وليم سليمان قلادة ، لم يحو هجوماً حاداً ، إلا أنه ومنذ صدور كتابى « سيكولوجية التدين » يحمل لواء الهجوم على بلا كلل أو ملل . ويستوقفنى فى ذلك عدة أمور ، منها :-

١ – هناك رفض واضح لأن يكتب بروتستانتى عن الأرثوذكس ، فى حين أتصور أننى كباحث مصرى ، يمكننى أن أعالج الموضوعات البروتستانتية والأرثوذكسية والإسلامية ، وهو ما حدث بالفعل ، مادامت كتاباتى لا تدخل فى نطاق شرح وتفسير العقائد ، بقدر ما هى عن البعد الاجتماعى السياسى للظواهر الدينية .

٢ – يبدو لى أن الكتابة عن موضوعات أرثوذكسية ، دون الرجوع إلى جهات رسمية ، أو دون الرجوع لوليم سليمان نفسه ، يعد أمراً خارقاً للعرف . وكأن العمل الفكرى العلمى ، ما هو إلا مهمة تؤدى من خلال مؤسسة ، فيأتى فى النهاية لصالحها . وأيضاً ، كأن الفرد فى حد ذاته أصبح مؤسسة لها سلطان على مجال فكرى لا يجوز تجاهله .

٣ – من الواضح أن هناك خطاب علنى يحدد ماهية المؤسسة الأرثوذكسية ، والمسيحية عامة ، ولا يجوز الخروج عنه ، أو الاتيان بأفكار تتعارض معه .

وفى رد وليم سليمان قلادة ، يلاحظ أنه يفرض حتمية بدء أى دراسة عن الأقباط ، من فرضية ما يجب أن يكون ، أو من فرضية أفضل ما كان بالفعل ، مما يجعل الدراسة أقرب إلى التمنى ، منها للواقع ، والعديد من الكلمات التى يستخدمها ، يتكرر استخدامها كثيراً فى الخطاب العام عن الأقباط فى مصر . والأمر لا يخرج عن لغة الخطابة ، وأحاديث الطمأنة . ويغيب هنا الواقع ، وأهمية معرفته فى حد ذاته .

وفـى نفس الرد ، يرى أن مهمة الكنيسة هى « صياغة الإنسان » وهى « صنع الإنسان » وكل نشاط كنسى من « مدارس الأحد » ، حتى « الأسر الجامعية » ، له هذا الهدف . ودون أن أكرر ما سبق وقلته ، فإن صنع أو صياغة الإنسان ، لجماعة كبيرة داخل المجتمع ، ليس إلا عملاً من أعمال السيادة ، والدولة نفسها تفعل ذلك من خلال كل أجهزتها العملاقه ، من إعلام وتعليم وصحافة وغيرها .

ولعل الوقت مناسب ، لتحديد بعض الصور التى تظهر البعد السياسى فى النشاط الدينى ، ومنها :-

١ - إبداء وإعلان رأى سياسى من قبل الكنيسة أو رموزها . وهو فعل سياسى صريح ومباشر .

٢ - اتخـاذ مواقف وإقامة حوارات وعلاقات ، مع أجهزة الدولة ، ومؤسسات المجتمع ، لتمرير مصالح الرعية والمؤسسة . وهو فعل سياسى يندرج تحت ما يعرف بجماعات الضغط أو « اللوبى » .

٣ - توسيع أجهزة التعليم والتربية ، لحد التضخم ، مما يساهم فى إنشاء جيل ، له نمط محدد ، موجه من الكنيسة . وهو فعل تنشئه اجتماعية ، وتربية وتعليم ، يؤدى إلى خلق نمط اجتماعى متميز ، ويؤثر على التركيب السياسى النهائى للمجتمع .

٤ - توسيع دائرة الخدمات الكنسية ، لتشمل مجالات عديدة ، وتغطى الاحتياجات الفردية الخاصة ، الأساسية أو الكمالية ، من خلال ممارسة الأنشطة ، واكتساب المهارات المهنية وغيرها ، مما يؤدى إلى تداخل دور الكنيسة مع الدور التقليدى للدولة ، ومع دور

المؤسسات الخاصة . وهو ما يعطى للكنيسة مساحة أكبر من التأثير ، ويقربها من امتلاك سلطة على الجماعة ، وفى ذلك بعد سياسى واضح .

إن هذه النماذج ، وغيرها ، تطرح المفهوم الاجتماعى للسياسة ، أو مفهوم الاجتماع السياسى . وأعتقد أن القضية الأساسية ، فى الصراع الدائر الآن ، بسبب ما كتبت ، تبدأ من اعتبار تعبير « المسيحية السياسية » اتهاماً . ولكنى لم أفرض ذلك ، ولم أعتبره اتهاماً ، ولا كان فى هدفى أن أتهم أحداً ، أو أن أحدد الجانب المذنب من الظاهرة الدينية فى مصر .

وعندما استخدمت تعبيرات متشابهه عند دراسة الظاهرة المسيحية والإسلامية ، كنت أحاول كشف التشابه ، الناتج لا من العقيدة ، بقدر ما ينتج من التركيب الاجتماعى . ففكرة الحاكمية ، التى يرفض وليم سليمان قلادة وجودها فى المسيحية ، توجد فى التراث المسيحى بتعبيرات مختلفه ، ومعان متنوعة . ولكن صورتها فى الجماعات المسيحية المتشددة ، تتركز فى وجود قائد ، قادر على معرفة إرادة الله ، وإبلاغها لأتباعه لينفذوها . أى أنه يقود ويحكم باسم الله .

ولكنى لاحظت كيف تحول استخدام تعبيرات واحدة ، لبيان أوجه الشبه ، إلى معركة لم تنته بعد . ومن الواضح أن المقارنة بين الجانب الإسلامى ، والجانب المسيحى ، أثارت تحفظ الكثيرين ، وأكثر من ذلك ، أثارت الغضب . وإتهمنى كثيرون بأننى أنسب للجماعات المسيحية استخدام العنف ، برغم أن ما كتبته بالنص الصريح ، كان التأكيد على عدم وجود ظاهرة العنف .

ولكن حتى كلمة التطرف ، أثارت الإعتراض ، وإنزعج الكثيرون من وصفى لبعض المسيحيين بالتطرف . والحقيقة إننى لم أستخدم اصطلاح « التطرف » أصلاً ، برغم أن له دلالة علمية جيدة ، وهى البعد عن الشائع . ولكنى تحاشيت استخدامه لما له من دلالات سياسية فى الواقع الراهن .

والغريب ، أن فى مناقشاتى مع بعض المثقفين الأقباط ، كنت أجد قدراً لا بأس به من الاتفاق فى وجهات النظر ، وعندما كتبت لم أجد منهم إلا الإعتراض جذرياً . ويبدو أنى أرتكبت كل الأخطاء ، بدءا من الخروج من الصمت ، إلى استخدام تعبيرات جديدة ، إلى استنباط التشابه بين المختلفين دينياً ، إلى تطبيق مفاهيم الإجتماع السياسى على الكنيسة والظاهرة الدينية .

ومثال آخر للتناول من جانب مثقفى القبط ، هو غالى شكرى ومقالاته الثلاثة ، تحت عنوان شيق « حصان طروادة المسيحى فى مصر » والتى نشرت فى مجلة الوطن العربى فى ١١ ، ١٨ ، ٢٥ مايو ١٩٩٠ . والواقع أن مقالات غالى شكرى ، ليست إلا صدمة ، ضمن مفاجآت هذا الزمن . ففى كتابه الثورة المضادة فى مصر (١) ، قدم دراسة للكنيسة الأرثوذكسية وحركة مدارس الأحد وجماعة الأمة القبطة ، من منظور الاجتماعى السياسى ، كاشفاً عن بعدها السياسى ، وذلك بجانب تناوله للبابا شنوده نفسه . وفى سلسلة المقالات التى خصصها للهجوم على ، ظهر فى موقف مختلف ، كجزء من المؤسسة الكنسية يفكر بمنطقها الذى يرفض التفسيرات العلمية ، بكل صورها .

---

(١) القاهرة : الأهالى ، ١٩٨٧ .

وفى الحلقه الثانية - على سبيل المثال - أجده يعترض على كتاب « المسيحية السياسية » بشدة ، ويعود للاتفاق مع ما جاء به ، كقوله إن الكتاب يستخدم المفاهيم الغربية ، ثم يؤكد أن مؤلف الكتاب ميز بينها وبين الظاهرة المصرية ، ليعود فيهاجم الكتاب لأنه ذكر هذه المفاهيم ، برغم أنه رفضها . ويبدو لى أن تعبير « المسيحية السياسية » هو محل اعتراضه الرئيسى .

وفى الحلقة الأولى تناول غالى شكرى كتاب « الاحتجاج الدينى » ، ثم فى الحلقة الثالثة ، التى أضيفت للسلسلة بعد أن كان مقرراً لها حلقتان فقط ، يعود إلى كتاب « سيكولوجية التدين » . وعبر الحلقات الثلاث ، يقدم غالى شكرى قائمة من الاتهامات لى ، ولوالدى ، ولأسرتى ، تبدأ من العمالة لجهات مسيحية أجنبية ، حتى العمالة للإسلام السياسى . ثم يقدم اتهاماته لمنهج الدراسة ، فيبدأ من خلط المفاهيم الماركسية ، وتشويه نظرية ماركس ، حتى الاستعانة بمراجع رأسمالية وغربية ، إلخ .

وإذا كان غالى شكرى ، قد فسر رد البابا بأنه يترك انطباعاً بـ « .. استعداد المجتمع على الكاتب صاحب مقال الأهرام ، واستعداد الأقباط على الكاتب مؤلف الكتاب موضع التعليق والرد » (١) ؛ فإن غالى شكرى حاول استعداء المجتمع المصرى بأكمله علىّ ، وعلى أسرتى ، وعلى البروتستانت المصريين جميعاً . وهو بهذا ينقلب من النقيض إلى النقيض ، من مواجهة المؤسسة الأرثوذكسية (الثورة المضادة فى مصر) إلى العمل لحسابها والدفاع عنها بأسلوب مثقفى الأمن والعسكر (حصان طروادة المسيحى فى مصر) .

(١) الوطن العربى ، ١١ / ٥ / ١٩٩٠ ، ص ١٦ .

أما حجم وعدد المؤامرات التى تصورها ، واقترضها ، وراء كتبى ، فهو يثير العجب ، ويضيف إليه اتهامى بأننى استخدم المفهوم التآمرى لتفسير التاريخ . والحقيقه أننى تأثرت ، خاصة فى الاحتجاج الدينى ، بمنهجه هو (أى غالى شكرى) فى تفسير الظاهرة المسيحية فى مصر .

لقد أوردت هنا ، نموذجى وليم سليمان قلادة وغالى شكرى ، لسبب بسيط ، وهو لأننى تأثرت بكتاباتهما الاجتماعية التاريخية السياسية ، فى تحليل الظواهر الدينية ، تلك الكتابات التى تمثل جذوراً فكرية لما كتبت ، خاصة بالنسبه للثورة المضادة لغالى شكرى وعلاقته بكتاب الاحتجاج الدينى ، وكتاب الكنيسة فى مواجهة الاستعمار والصهيونية وعلاقته بكتاب المسيحية والحرب (وحسب معلوماتى ، فإن وليم سليمان غاضب من هذا الكتاب أيضاً) .

إن تلك الوقائع ، كافيه للكشف عن المأساة الفكرية التى نعيشها . وكافيه لإحداث شرخ عميق داخل كاتب مثلى ، أو حتى داخل جيلى . وكثيراً ما قمت بإعادة قراءة ما كتبت ، وقراءة ما كتبه الآخرون ، ثم قراءة سيل الهجوم الموجه لى . وكثيراً ما قرأت ، مقالات غالى شكرى ، كى أرد عليها ، ولكنى دائما ما أتراجع . وكنت أعيد قراءة مقالات « حصان طرواده » ثم قراءة « الثورة المضادة فى مصر » ، المرة تلو الأخرى . وفى كل مرة أتعجب مما يحدث ، وأتعجب من سيل الاتهامات التى يرمينى بها ، وأنا لا أجد لها أى سند فى الواقع ، والمفروض أننى أعرف الحقيقة أكثر منه ، لأنها عنى .

هنا ، يجب أن نتوقف أمام ظاهرة ارتماء المثقف فى أحضان المؤسسة . فطريق مثل طريق غالى شكرى ، يثير علامات استفهام ، أكثر من طرح إجابات . فيبدأ الطريق ، فى الجزء الذى يعنينا ، بالوقوف ضد الدينية السياسية ، عند تحليله لمواقف الكنيسة الأرثوذكسية ممثلة فى البابا شنودة الثالث ، وكان ذلك فى عام ١٩٧٨ فى « الثورة المضادة فى مصر » ، ثم ينقلب إلى تبرير وتجميل الدينية السياسية ، التى سبق أن رفضها ، فى عام ١٩٨٩ فى « بابا المسيحية العربية » (الوطن العربى) . ثم ينقلب جذرياً ، ويستخدم أدوات الدينية السياسية ، وينصب نفسه فارساً فى ميدانها ، ومتحدثاً بإسم الخطاب الأصولى السياسى ، فى عام ١٩٩٠ وفى « حصان طرواده المسيحى فى مصر » (الوطن العربى) . وأياً كان تحليلنا أو توصيفنا لهذه المراحل الثلاث ، فهى – فى النهاية – تعبر عن الاتجاه السريع من المعسكر المستقل عن الكنيسة ، والمضاد لأى دور سياسى لها ، إلى معسكر تبرير هذا الدور ، ثم الدخول فى قلب المؤسسة ، ولعب دور المتحدث بإسمها .

والمراقب ، بدقة ، لمقالات غالى شكرى ، خاصة سلسلة « حصان طروادة » ، يلمح بسهولة أنه دخل مجالاً لا يعرفه ، ولذلك خلط بين المفاهيم والعقائد الدينية ، وخلط بين الطوائف والحركات . مما يؤكد أنه يبارز خارج ميدانه ، ويتحدى خارج تكوينه العقلى .

ولعل البعض يتساءل ، كيف حدث التغير ؟ ورغم أن ذلك قد يكون باباً لمن يريد ، أو يحب ، صياغة وتصور المؤامرات ، وإلقاء الاتهامات ، إلا إن الجواب لدى بسيط ، وأحسبه أقرب إلى الحقيقة . فالتغير ليس نتاج

مؤامرة ، أو محاولة استقطاب من جانب الكنيسة ، بل هو إختيار حر ظاهرياً ، وفى الواقع هو اختيار يفرضه الواقع المأزوم .

لقد بات واضحاً ، أن الكثير من الأقلام ، ضاعت فى متاهة تقلبات الزمان ، وعصف بها تاريخ « الثورة » و « الثورة المضادة » ، وعصر الانفتاح والإحياء ، وتنامى الجهاد الدينى ، فبات العصر بالنسبة لها لغزاً ، وأصبحت الهوية إشكالية ، وسؤالا بلا جواب . وسرعان ما ظهر التغير المفاجئ ، والانقلاب الحاد ، والانفلات بلا ضابط . وبدأ الكثيرون فى إعادة حساباتهم . وكما يحدث فى الغارات الجوية ، حيث الكل يبحث عن ملجأ يختبئ فيه ، هكذا حدث فى حالة الغارة الحضارية ، التى عشناها ونعيشها ، حيث الكل يبحث عن أول وأقرب مؤسسة يرتمى فى أحضانها ، بإختياره ، وإرادته ، رغم أن الحقيقة ، أنه مجبر على ذلك ، فلحظة الخطر تحتم الفرار .

وبسرعة البرق ، يُخرج الشخص من مخزونه التاريخى ، أقرب انتماء يمكن إحياؤه ، ويصلح لهذا الزمان . وهذا ما حدث ، فى حالة غالى شكرى ، إحياء للانتماء الكنسى ، ثم ارتماء فى أحضان المؤسسة . ولكن هذه الحالة ، لم تضف له بعداً جديداً يواكب ما لديه ، ولم تضف للمؤسسة عنصراً جديداً فوق ما لديها . بل أصبح التوحد مع المؤسسة ، رهنا بالحاجة والمصلحة ، وأسير الدور والوظيفة المؤسساتية . والحقيقة ، أن المؤسسة ، فى هذه اللعبة ، تكسب دائماً . فيتحول المثقف « لمخلب قط » ، و « بوق دعاية » يروج للمؤسسة ، ويزود عنها . بل أن غالى شكرى فى مقاله ، ترك انطباعاً ، بأنه يستنكر أن يقحم البابا نفسه فى قضية كتاب « المسيحية السياسية » ، وكأن لسان حاله يؤكد أن على البابا أن

يترك مثل هذا الدور ، لغالى شكرى وأمثاله ، وإلا فأى دور يبقى له ، ليقوم به ؟!

بهذا لم يضف المثقف للمؤسسة ، بعداً تجديدياً ، ولا قيماً فكرية ، بل تقمص دورها ، وأساليبها ، وبات ينافسها فى الاستبداد ، ويسابقها فى خوض المعارك نيابة عنها ، ويقدم نفسه وزيراً لداخليتها ، وشرطياً فى محرابها . وكأن التبارز فى الاستبداد ، هو الذى يحمى الشخص الوافد الجديد ، ويؤكد دوره ، ويثبت مكانته ، فلا تهتز ، ولا تزول . وكأن ذلك يعنى ، أن المثقف يصبح عنصراً هاماً ، يقوم بدور الأمن ، فى الدفاع عن المؤسسة الكنسية ، فلا تستطيع أن تهمله أو تتنازل عنه ، لأنه يرمى نفسه فى المواجهة دفاعاً عنها .

وبذلك ، فإن المثقف العائد إلى حضن المؤسسة الكنسية ، يغذى فيها الإستبداد ، وينمى فيها السلطوية ، ويدفعها إلى غمار اللعبة المؤسساتية . والعجب ، أنه هو نفسه ، الذى نادى المؤسسة من قبل ، بأن ترفع يدها عن حياتنا الاجتماعية والسياسية . وهو نفسه ، الذى أدان موقفها ، باعتباره جزءاً من تحالف الرجعيه ، لكسر مكاسب الثورة . وهو نفسه ، الذى وقف مع الديمقراطية ، وحرية الرأى ، وخرج من مصر فى عهد السادات ، ناقداً لأوضاع الحكم . وهل ينقلب المجنى عليه إلى جان ؟ وينقلب السجين إلى جلاد ؟ أم أنها مجرد واحدة من علامات الزمن الردئ ؟!

ولعلى أفاجئ الجميع ، فأؤكد أنهم لا يعرفون قواعد اللعبة الكنسية . ومن يظن أنه يحتمى بالكنيسة ، أو يتصور أنها تجرى وراءه ، ووراء إسمه

وسمعته ، لتستفيد من مكانته ، ينسى حقيقة هامة ، وهى أن المؤسسة فى النهاية ، هى الأكثر قوة ، وتقدر أن تكون الأكثر طغياناً ، ومن يتحالف معها ، ليس إلا أداة ، و « مخلب قط » . وفى أول معركة مؤسساتية ، تغير فيها المؤسسة اتجاهها ، أو تدخل فى مصالحات وتحالفات جديدة ، سوف تحتاج إلى تبرئة نفسها من المعارك القديمة ، ولن تجد إلا « أدواتها » ، تقدمها ككبش فداء . وأقول لمن لا يعرف ، إن الإرتماء فى حضن المؤسسة ، لا يجعل الشخص جزءاً منها ، بل يقيم علاقة تحالف ، كل طرف فيها يتصور أنه الأقوى ، وفى النهاية يبقى « العنصر الوافد » خارج المؤسسة ، تتبرئ منه ، وتنقلب عليه ، وتطرحه جانباً ، فى أول فرصة قادمة لتغيير التحالف .

بل ان المؤسسة ، وأثناء تحالفها ، تنظر لحليفها ، على أنه وسيلة وأداة ، ليس منها ، تستفيد منه دون أن تفيده ، تظهر له القبول ، وتنفى صلتها به فى كل مناسبة . وفى أحيان كثيرة ، ترفض المؤسسة أن تلعب هذه اللعبة ، مع من بداخلها ، ولكنها لا تشعر أنه منها . إنها لعبة يصعب أن تحدث مع وليم سليمان قلادة ، مثلما تحدث مع غالى شكرى . فالأول من الداخل ، دون أن يقدم فروض الطاعة والولاء ، لذلك فهو على الأقل متمرد محتمل ، أما الثانى فهو من الخارج ، ولا يمثل تهديداً . فيمكن الاستفادة منه ، ثم طرحه جانباً ، دون مخاطرة . والقضية ليس لها علاقة بمن هو المسيحى ؟ بل من هو الكنسى ؟ الذى يعيش داخل عظام البناء الكنسى يصبح من الداخل ، ومن يعيش خارج هذه العظام يصبح من الخارج . ومن يعيش بالداخل ، يعرف قواعد اللعبة ، ويصبح مصدر خطر ، إن لم يقدم الطاعة الكاملة .

هل لى أن أبالغ ، فأقول انه جيل يحكم ، قرر اغتيال جيل يحاول ان يجد طريقه ، جيل لم يولد بعد ، بالمعنى التاريخى . إن من أهم ما أركز عليه ، هو معرفة النقد الموجه لما أكتب ، كى أناقش ما به ، حتى أطور من أعمالى التالية . ولكن فى هذه المعارك الطويلة ، لم أجد نقداً موضوعياً ، يكون هدفه مصلحة الكاتب والقارئ والمجتمع . لم أجد نقداً موضوعياً ، يفيدنى فى تقييم تجربتى الذاتية ، وتجربتى مع الدراسة والبحث . وكنت أتصور أن من كان له سبق دراسة مثل هذه الظواهر ، يكون المبادر بتقديم رد موضوعى .

ولكن فى مقالات غالى شكرى ، على سبيل المثال ، حاولت أن أستخلص نقده فى نقاط محددة ، يمكن إعادة التفكير فيها ، ولكنى لم أستطع استخلاص شئ من زحام الهجوم المتلاحق ، حتى نقده لمنهج الكتابة استخدم فيه تعبيرات مثل « ماركسية مبتسرة » و« ماوية مبتذلة » ولا أعرف إن كان لوقع هذه الكلمات دلالة علمية محددة ، أم لا . والغريب أن غالى شكرى اتهمنى باستعارة مفاهيم وافدة (غربية) ، وأتهمنى فى نفس الوقت أننى غير أمين فى استخدام المفاهيم الوافدة (الماركسية) .

ولكن لماذا هذا الهجوم الحاد والعنيف ، من وليم سليمان قلادة خاصة فى أحاديثه الشفوية ، ومن غالى شكرى فى ثلاثية طروادة ؟ إن رد الفعل منهما ، يماثل رد فعل مؤسسة ، فقدت شرعيتها وسلطتها ، وأصبحت مهددة بالسقوط ، فباتت تدافع عن نفسها باستماته . فماذا حدث ؟ هل توحد المثقف مع المؤسسة ، فأصبح تابعاً لها ؟ أم تحول المثقف إلى مؤسسة بيروقراطية ، أى تحول إلى جملة من الألقاب والمصالح والعلاقات ؟

أتصور أن الفكر والثقافة فى مصر ، تأثرا بالنمط العسكرى البيروقراطي ، لدرجة جعلت المثقف ، صورة من المؤسسة المستبدة ، يعمل بأساليب العسكر والبيروقراطية . وتصبح شرعية وجود المثقف ، فى مصداقيته أمام الآخرين ، وفى أهمية المؤسسة التى ينتمى إليها ، أو يحاول الانتماء لها ، وفى مدى سيطرته على المجال الفكرى الذى تخصص فيه ، بحيث لا يدخله أحد دون استئذان .

الواقع أننى لم أجد ، فى هذا الهجوم من قبل المثقفين الأقباط ، إلا محاولة للتدمير ، أو تقليم الأظافر ، أو الاستقطاب . وذلك من منطلق إما أن تكون تابعاً ، أو لا تكون . والتبعية هنا تكون للمثقف الأكبر أولاً ، ثم تنتهى بالتبعية للمؤسسة . وتصبح كل الأقلام ، أدوات فى الجهاز الإعلامى ، الذى يوظف لعرض الخطاب الرسمى المعلن . وفى زمن المؤسسات القابضة ، والطاغية ، أصبح الإنسان يتطوع ليكون أداة ، وبلا ثمن ، فقط كى يشعر بالأمان .

وإذا عدت لما كتبه أو قاله ، وليم سليمان قلادة وغالى شكرى ، فسأجد نفسى أمام الرد أو الصمت ، ووجدت أن الأخير أفضل . وإن كان هذا الكتاب خروجاً عن الصمت ، فهو خروج من الصمت لكشف ظاهرة ، لا لمجرد الرد على بعض الانتقادات والاتهامات .

لقد اكتشفت أن القضية ليست حواراً ولا إقناعاً ، ولا هى دليل يزيل الشك ، أو معرفة توضح ما التبس أمره ، بل القضية هى صراع وجود ، وصراع شرعية . ولذلك ظهرت فروض كثيرة بعضها شفهى والآخر مكتوب ، حول مؤامرات تحاك ، خلف ما كتبت ، سواء من وليم سليمان

قلادة ، أو من غالى شكرى . وافتراض وجود مؤامرات ، هو نوع من التعامل مع الكتابة ، وكأنها محاولة قلب نظام الحكم ، أو كأنها استعمار أو احتلال ، أو كأنها فعل من أفعال أجهزة المخابرات . وتلك التصورات لم تجعل هناك أى مساحة للحوار ، أو أى مجال للجدل . وقد بنيت هذه الافتراضات ، بسبب أننى بروتستانتى ، أكتب عن الكنيسة الأرثوذكسية . مما يشير بوضوح لوجود مخزون من العداء والتعصب . والغريب ، أننى مازلت أتصور أننى مصرى يكتب عن المصريين ، ولكننا فى زمن تحتاج فيه البديهيات إلى دليل .

٦

# السياق
# الإسلاميون والعلمانيون

كان لهذا الصراع الدائر ، سياق خارجي ، تمثل فى كتابات بعض الإسلاميين والعلمانيين ، عما كتبت . وهذا السياق أظهر صعوبة فهم حيثيات الظاهرة الكنسية من جانب ، ومن جانب آخر : أظهر حدود الموقف السياسى لكل طرف ، مما جعل بعض المعالجات تأتى فى سياق الدور السياسى للكاتب ، أكثر مما تأتى فى سياق نقد الكتاب .

وظل الاحتياج للنقد الموضوعى ، حاجة لا تجد جواباً ملائماً . مع أن التناول الموضوعى كان يمكن أن يساعد على تطوير الحوار باسلوب جيد . ففيما كتبت ، يظهر موقفى واضحاً ، كباحث اجتماعى ، يقدم رؤية جديدة للظاهرة الدينية ، تصيب وتخطئ . ولكن غياب النقد الموضوعى ، الذى يفيد المؤلف حتى يطور من كتاباته ، والقارئ حتى يفهم ما غاب عنه ، والمجتمع حتى يتحقق الهدف من الكتابة ، هذا الغياب ترك الساحة للصراع السياسى الحاد .

فى مقالة بالأهرام ، تحت عنوان « عن المسيحية السياسية » ، فتح فهمى هويدى باب الحوار ، ومن ثم الصراع حول كتاب « المسيحية السياسية » ، وكذلك كتاب « الاحتجاج الدينى » . وأول ما لفت نظر الكثيرين فى هذا المقال ، هو استقبال فهمى هويدى الإيجابى لكتاب « المسيحية السياسية » ، ثم تركه لبعض التساؤلات التى تثير الشك فى المؤلف . وربما يرجع ذلك ، إلى محاولة ترك الباب مفتوحاً ، إذا ما ظهرت معلومات تتعلق بالكتاب لا يعلمها ، أو بسبب عدم معرفة الظرف الكنسى بشكل واضح . ولكن تلك التساؤلات ، حول موعد ظهور الكتاب ، وكيف أنه

كتب بتعجل ملحوظ ، وأن مؤلفه بروتستانتى ، كانت المفتاح الذى بدأ منه الكثيرون هجومهم على فهمى هويدى نفسه ، وعلى الكتاب ومؤلفه بالطبع . بل إن نقطة التعجل الملحوظ ، فهمت منها أنه يقصد أن الموضوع عرض باختصار ومن خلال عناصر محدودة ، وفى كتيب صغير . ولذلك أوضحت فى ردى على فهمى هويدى فى الأهرام (١٧/٤/١٩٩٠) ، أن هدفى لم يكن الإسراع بكتابة الدراسة ، بل كتابة دراسة مباشرة ومختصرة وبسيطة . وكنت أعنى أننى لم أكن الاحق حدثاً أو ظرفاً معيناً ، وكذلك فإنى حاولت الكتابة للمثقف العادى ، فكثيراً ما يؤكد لى بعض القراء أن أسلوبى فى الكتابة معقد وموجه للخاصة . ولكنى فوجئت بمن يتلقف ما كتبه فهمى هويدى ، وما كتبته أنا رداً عليه ، ويحول القضية فى اتجاه آخر . فأجد نفسى متهماً بالاستهتار فى تناول القضية وعدم الجدية أو العلمية (أنطون سيدهم ، وطنى ، ٢٢/٤/١٩٩٠) ومتهماً مرة أخرى ، بإصدار طبعة شعبيه من كتابى السابق له ( الاحتجاج الدينى ) حتى يؤثر الأول على الصفوة والثانى على الجماهير (غالى شكرى ، الوطن العربى ، ١١/٥/١٩٩٠) . وتحولت الكلمات إلى قصص ومؤامرات .

بجانب هذا يلاحظ أن فهمى هويدى ركز على كتاب « المسيحية السياسية » ، برغم رجوعه إلى الإقتباس من كتاب « الاحتجاج الدينى » ، والأمر هنا اختيارى يمارس فيه الكاتب حريته . ولكن الكتابين معاً ، يؤكدن أننى تناولت بالدراسة الظاهرة الإسلامية والأرثوذكسية والبروتستانتية . ورغم تركيز فهمى هويدى على ما يهمه أكثر ، فإن طرح الصورة كاملة ، كان يمكن أن يقف مانعاً ولو نسبياً أمام تصاعد أحداث الصدام التالية للمقال .

وفى جريدة الشعب فى ١٩٩٠/٤/١٧ ، كتب عادل حسين ، مؤكداً أن كتابى « الاحتجاج الدينى » و « المسيحية السياسية » ، يمكن أن يشكلا معاً أساساً للوحدة الوطنية ، لأنهما يقدمان معرفة للمسلمين عن أحوال الكنيسة والأقباط . وإن كان عادل حسين ركز على الجانب المسيحى ، مثل فهمى هويدى ، إلا إنه خرج من الكتاب بفكرة تبدو غريبة للقارئ ، لأنه تصور أن هذه الكتابة يمكن أن تكون أساساً لقيام وحدة وطنية . والغريب أننى أتصور هذا أيضاً ، ولكنى لا أتجاسر لأحوال إقناع الكنيسة / المؤسسة ، أو المثقفين / المؤسسة ، بمثل هذا الأمر ، لأن البديهيات تحتاج إلى دليل ، فما بالنا بالإفتراضات .

ولكن أصدقاء عادل حسين من الأقباط ، أثاروا عليه هجوماً بسبب كتابته عنى ، مما جعله فى ١٩٩٠/٤/٢٤ ، وفى جريدة الشعب يكتب تحت عنوان « سعة الصدر » وكتابا د . رفيق حبيب » مطالباً الأقباط بسعة الصدر أمام الكتابات النقدية ، والتى توجد على الطرف الإسلامى أيضاً . والأهم من ذلك ، أنه يبرز إيجابيات عن النهضة فى الكنيسة الأرثوذكسية، ذكرتها فى كتبى ، ويتساءل عن الضرر من معرفتها . والجديد الذى قدمه ، أنه أثبت أن الكتاب ليس مادة هجوم ، وليس مادة عن السلبيات فقط ، وهى حقيقة ولكنها تاهت فى الزحام .

وكان تقبل الأقباط لما كتب فهمى هويدى وعادل حسين ، عنيفاً ، فقد كان ذلك مجرد دليل أول على أن ما أكتب سوف يصبح سلاحاً فى يد الإسلاميين ضد الكنيسة والأقباط . وأن مصير الكتب - فى النهاية - سيكون الاستخدام السياسى من قبل الإسلاميين .

وإذا كان عرض فهمى هويدى وعادل حسين ، « للاحتجاج الدينى » و « المسيحية السياسية » قد جاء فى سياق الجدل السياسى بين المسلمين والأقباط ؛ فإن عرض أحمد بهجت لكتاب المسيحية والحرب (الأهرام ٢٣ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٩١ ) ، لم يأت فى سياق سياسى ، بل جاء عرضاً مباشراً لفكرة الكتاب الرئيسية ، ودون إقتباس النقاط الساخنة منه . ومع ذلك ، كان رد الفعل ، مماثلاً لما سبق ، لدرجة أن من لم يكن يتابع كتابات أحمد بهجت ، كان يسأل عن إنتمائه وهل هو إسلامى أم لا .

ومن الواضح أن الحساسية بين الطرفين تصل لحد مبالغ فيه ، وتصبح - غالباً - توجساً وشكاً . ونظراً لكتابة بعض المفكرين الإسلاميين عن كتبى ، ونظراً لحالة التوجس القبطى ، أصبح من نافلة القول أن أقول إن إتهاما بالتعاون والتحالف من قبلى مع التيار الإسلامى ، أصبح من الإشاعات الشائعة .

وعلى الجانب الآخر ، من الحياة السياسية المصرية ، يقف العلمانيون باعتبارهم القطب المقابل للإسلاميين . ولقد اهتم بما كتبت ، من العلمانيين ، رفعت السعيد ، الذى قدم عرضاً لكتاب « الاحتجاج الدينى والصراع الطبقى فى مصر » فى جريدة الأهالى بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٢ .

وقبل مناقشة هذا التعليق ، يجب علينا أن نلاحظ ، أن هذا الكتاب أشار له فهمى هويدى ، ثم رفعت السعيد . وإن كان لى أن أفتخر بشئ ، فأنا أفتخر بهذا الحدث . فكلا الكاتبين يقف على طرف النقيض من

الآخر . ومع ذلك كلاهما تقبل ما كتبت ، والقبول مبدئى ، غير الموافقه والاتفاق .

وإذا كان عادل حسين ، قد رأى أن ما أكتب يمثل أرضية للقاء المسيحى والمسلم ، فأتصور أنه يمكن أيضاً أن يكون أرضية للقاء العلمانى والدينى . والحقيقة ، أننى منذ بداية الكتابة تصورت أن على الباحث أن يكتب من أجل المصلحة العامة للمجتمع ، ويكتب ليظهر ويكتشف المشترك العام بين كل فئات المجتمع . فهل ما أتصوره ممكن ؟ أم مستحيل ؟ إن من أهم ما تعلمته من تجربتى ، أن الكتابة من خلال المصلحة العامة ولأجل المشترك العام ، تعنى أن الكاتب يسير على الخط الرفيع الدقيق بين فصائل يصل صراعها إلى حد انقطاع الحوار أو التعاون . ويبدو أن المشى على الخط الرفيع مجازفة ، قد يدفع الكاتب ثمنها ، إذا ما وجد الجميع ضده مرة واحدة . فالمشى على الخط الرفيع ، هو إحجام عن المدح والذم ، وإحجام عن الدخول فى الصراع بين الأطراف المتقابلة . ولكن التكوينات السياسية والاجتماعية ، فى حالة الصراع ، تشعر بالتوتر من الموقف المحايد ، وكأنه عدو محتمل . لذلك نجد أن كل طرف يعرض ما أكتب بالصورة التى تغير اللون الرمادى الوسطى ، ليميل إلى هذا الجانب أو ذاك .

المهم فيما كتب رفعت السعيد ، أنه لم يشر بوضوح إلى الجانب الخاص بالمسيحية والكنيسة ، وركز أكثر على المقولات والاستنتاجات العامة . مما يوضح موقعه السياسى ، باعتبار أن اليسار يتبنى قضية الدفاع عن الأقلية ، وهو ما يستلزم عدم الدخول معها فى مواجهة .

ولكن رفعت السعيد فى تعليقه على كتاب « الاحتجاج الدينى » ، وهو الكاتب اليسارى المحنك ، والباحث العلمى ، لم يشر إطلاقاً إلى ما أسماه غالى شكرى « بالماركسية المبتسرة » و« الماوية المبتذلة » ، والتغريب فى إستخدام المناهج ، والخلط بين التراث اليمينى واليسارى . وأتصور أن هذا دليل كاف ، على أن البعض قرأ كتاباتى بتحيز جعله يرى أشياء لم أكتبها .

وفى جريدة الأهالى أيضاً ، وبتاريخ ٢٢ يناير ١٩٩١ ، كتب رفعت السعيد عن كتاب « الإحياء الدينى : ملف اجتماعى للتيارات المسيحية والإسلامية فى مصر » وركز الحديث على بعض القضايا العامة والإسلامية ، ولم يشر إلى القضايا المسيحية . والسبب ، كما ذكرنا ، له علاقة بموقفه السياسى .

بالطبع لا يستطيع أحد أن يحدد لغيره ما يعلق عليه ، وما كان لى أن أذكر تلك التعليقات ، إلا لأنها كانت السياق المحيط ، بالصراع مع الكنيسة وداخل الكنيسة ، الذى أشرت له فى الفصول السابقة . والمعنى فى ذلك ، أن حدة الاستقطاب السياسى فى السياق المحيط ، لم تساعد على خفض حدة الصراع ، بقدر ما ساعدت على تزايده .

لقد بات واضحاً ، أن مساحة المشترك والوسط والمحايد العام ، أصبحت تضيق كل يوم ، وتتزايد المساحة بين الأطراف المتصارعة . وتضاؤل مساحة الوسط ، فيما أظن ، يؤدى إلى تزايد حدة الصراع ، وتزايد خطورة النتائج . أما العمل على تقوية مساحة الوسط ، فمن شأنه أن يساعد على تماسك المجتمع ، وكشف المشترك العام ، والهدف العام .

ومن الطريف ، أن ناشر كتاب الإحياء الدينى ، وفى مقدمته لهذا الكتاب ، كتب معبراً عن رأيه ، فجاء رأيه فى طريق على غير طريق الكتاب ، بل جاء رأيه في بعض النقاط ضد هدف الكتاب ، وجاء الأسلوب مغايراً تماما لما فى الكتاب .

وطرافة الموضوع ، أن الناشر صديق ، والحوار بيننا مستمر ، ويعرف كل منا رأى الآخر . ومع ذلك فعندما حاول تقديم الكتاب ، لم يستطع كشف واكتشاف الكتاب ، بقدر اكتشافه لأفكاره الخاصة . فجاء خطابه علمانياً تقليدياً ، يعبر عن معسكر سياسى ، بكل حساباته السياسية . فحتى الناشر لم يتحمل أن يقف معى فى منطقة الوسط !!

٧

# النهاية
# الشباب ينافس في الاستبداد

عندما صدرا كتابا « الاحتجاج الدينى » و « المسيحية السياسية » ، كانت تجمعنى الصداقة بنبيل مرقس ومجموعة من الأصدقاء . وقد كتبت عن نبيل مرقس فى كتاب « المسيحية السياسية » . ومن خلال الحوار بيننا كمجموعة أصدقاء ، وقبل صدور الكتابين ، كان من الواضح أننا نتفق أكثر مما نختلف ، برغم أن معظمهم من الجيل السابق علىّ (أكبر ١٠ سنوات أو أكثر قليلاً) . وكنا نجتمع مع وليم سليمان قلادة ، باعتباره الرمز الأكبر للفكر .

وهذه الحوارات ، تمثل تجربة شخصيه وخاصة ، لى ولهم . ولكن ما يهمنا فيها ، التقارب فى الفكر ، الذى تحول بعد صدور الكتب إلى تباعد عنيف . وتصورت وأنا أسمع الحديث ، خاصة بعد مقال فهمى هويدى ورد البابا (ابريل ١٩٩٠) أننى أمام مجموعة لا أعرفها .

ما أستوقفنى ، أنهم تعاملوا مع القضية بمنطق المؤسسة ، وتوحدوا مع المؤسسة ، برغم أنهم بعيدون عنها فكرياً على الأقل . وبدأ الحديث عن الحق فى الكتابة ، والحق فى النشر بدون رقابة ، أقصد مراجعة . وبرغم أن ظاهر الحديث كان يؤكد على حرية الفكر ، إلا إن باطنه يلغى هذه الحرية .

أدهشنى حقاً ، أن من هم فى عمر متوسط ، يتصرفون مثل الشيوخ ، ومن هم بعيدون عن مواقع السلطة ، يكررون أنماط السلطة . ووصل الأمر بيننا ، إلى طلب من قبلهم ، بأن أحاور وليم سليمان قلادة وهم معه ، على شرط تأجيل طبع كتاب « الإحياء الدينى » ، وكان ذلك فى مارس ١٩٩١ ،

على أن يستمر التأجيل ثلاثة أشهر (من ابريل إلى يونيو ١٩٩١) ، وفى المقابل يتوقف وليم سليمان قلادة عن الكتاب الذى يعده عن الهجمة البروتستانتية الثانية ، ويقصد بها كتاباتى ، أما الهجمة الأولى فهى الإرساليات التبشيرية ، والهجوم المقصود - بالطبع - هو على الكنيسة الأرثوذكسية . وفعلاً وافقت ، ووافق الناشر ، وبدأ الحوار ، ولكن سرعان ما انفجر الغضب بداخلى وقررت غلق الحوار المشروط ، فى مايو ١٩٩١ . وأكدت أننى مستعد لكل حوار ولكن بلا شروط ، ومستعد لتصحيح ما يثبت لى أنى أخطأت بشأنه .

ولكن الحوار توقف ، لأنه لم يكن ليستمر بلا شروط !! ولقد كان هذا الإتفاق بيننا ، واتفقنا على عدم إعلانه لأحد ، ولكنى فوجئت بانتشار الخبر ، لذلك أبحت لنفسى الحديث عنه .

تصورت ومازلت ، أن هذه المجموعة تقف فى موضع قريب جداً منى ، وأتصور ومازلت أن هدفهم هو العمل والكتابة والنشر ، ولكنى لم أستوعب أسبابهم وتبريراتهم ، التى قلبت موقفهم إلى التباعد ولا أقول العداء ، بمجرد نشرى لكتبى ، ولم يعد لدى تفسير لما يحدث ، إلا ما أتصوره من سيادة وضع مترد أجهز على احتمالات التجديد ، وأوقف إعمال العقل والإبداع ، وجعل من يملك إمكانية التجديد وفكرته ، يقف عاجزاً عن عبور الصمت إلى المواجهة . ووصل الأمر إلى أن البعض يتقابل مع الإسلاميين ، ويحاورهم ولكنه يرفض وجودى فى الحوار ، ليظل الحوار فى نطاق الخطاب الرسمى المعلن ، دون خطاب الحقيقة .

# الخـاتمـــة

تلك هى كلماتى ، لجيلى ، ليرفض الاستسلام ، ويرفض الانتحار ، ويقاوم الاغتيال ، ويمتنع عن الهروب بالمادية أو الغيبيات . ليصنع مصر المستقبل ، ويكون جيلاً شجاعاً ، قوياً ، صامداً . وإن لم يستطع ، فعليه أن يعلن رأيه ، ولا يساند الاستبداد ، ولا يكرس الأزمة ، ليصبح مجرد صرخة تحذير ، ونداء إنذار ، وليترك لأبنائه الطريق ، حتى لا يلقوا نفس المصير .

لقد قال لى أحدهم ، ذات مرة ، ان معارضة الدولة فى مصر أسهل من معارضة الكنيسة ، ولم أفهم ، ولم أصدق ، وكان قوله حقاً . وإذا كنا نقول ان الديمقراطية المتاحة سياسياً نسبية وغير كاملة ، فماذا نقول عن المؤسسات التى تشكل كياننا الاجتماعى ، والذى يفرز فى النهاية وضعنا السياسى ، ماذا نقول عنها وهى تنشر الاستبداد . وماذا نقول عن المؤسسة الكنسية التى قد تساند الحرية أو الديمقراطية فى المجتمع ، فى حين أنها تربى أجيالاً على الاستبداد .

تلك هى تجربتى الذاتية ، ولا أعرف إن كان من الحكمة كتابتها أم لا ، ولكنى أعرف علم اليقين ، أن حملاً ثقيلاً على كاهلى ، أخرجته كما هو

على الورق ، لم يخرج كله ، ولكن خرج قدر منه ، القدر الذى يسمح لى بأن أتحرك دون هذا الثقل .

وسوف يتزايد القيل والقال ، عن الكتاب وسببه ومن ورائه ، وهكذا . فما حدث من قبل ، سيحدث من بعد . والأمر عندى ، لم يكن سوى إحساس عميق بأن الخبرة المؤلمة التى أعيشها بسبب تجاسرى على قبضة المؤسسة الكنسية ، تنذر بالخطر ، أى خطر . كان إحساساً ومازال ، أن الوقت قد حان لتسجيل هذه التجربة ، قبل أوانها وفى لحظة حدوثها . أما من يتصور أن القضية أصبحت الهجوم على الكنيسة و (المسيحية) ومن يتصور أن هناك مؤامرات خلفى ، وغيرها ، أقول لهم جميعاً أن هذه الصرخة لم تكن إلا دفاعاً عن الكنيسة ، كنيسة المسيحية ، بل قل دفاعاً عن المسيحية نفسها . فالفجوة بين الواقع الحادث ، والرسالة المطلقة ، أصبحت عميقة وسحيقة .

أعرف أننى دخلت عرين الأسد ، ورميت نفسى فى عش الوطاويط ، وسقطت فى عش الدبابير . أعرف أنها مجازفة . ولكننى أعرف أيضاً أن الحياة مغامرة كبرى ، من أجل ما يؤمن به الإنسان . فلن يبقى للإنسان ، إلا رسالته وقيمه . ومهما كانت المحاولة يائسة ، فإن العقبات لا تبرر التقاعس عن المحاولة .

بهذا أختم هذا الفصل من تجربتى الذاتية ، ولا أعلم ما يحمله المستقبل ، ولكن الزمن يدور ، وسيأتى الجيل الذى يحطم قيود الاستبداد .

إن المؤسسة الكنسية ، خلقت - بدون شك - نمطاً من السيطرة الشمولية ، والإرهاب المعنوى الكامن ، أدى إلى تجميد حرية الفكر ، وجعل السلبية والصمت والتراجع ، هى سمات القلة التى تحمل بداخلها الدافع للتجديد .

ولقد تكرر هذا الموقف مع صديق آخر ، تزاملنا فى العمل ، وهو القس أندرية زكى ، وهو ينتمى لجيلى . وكان من الواضح أن توجهه الفكرى يميل إلى الاستنارة والتحرر ، ويميل إلى بعض الأفكار الجذرية فى التغيير والتجديد الكنسى . وأصبح مجال اللقاء وارداً ، وممكناً .

ولكن بعد صدور كتاب « المسيحية والحرب » تغير الموقف ، وأياً كانت المبررات ، فالنتيجة أهم . لقد أصبح القس أندرية زكى ، يقوم بدور المدافع عن المؤسسة ، والمراقب لتصرفاتى ، ووجدته مدفوعاً لتحجيم نشاطى ، فى عملنا المشترك ، ومدفوعاً أيضاً للعب دور الرقيب على فكرى وأفعالى ، ثم مدفوعاً أخيراً للعب دور الشرطى الذى يحفظ أمن المؤسسات ضد تهورى الفكرى .

والحقيقة إن شعورى بالصدمة ، تجاوز كل حد ، فلقد بات واضحاً أننا بصدد كيان مؤسسى طاغ لا يستطيع أحد الانفلات منه . كذلك اتضح أن الشباب ، مثل القس أندرية زكى ، سرعان ما يترك أفكاره وأحلامه ، حتى يتوحد مع المؤسسة ويضمن مصيره ومستقبله ، وتضيع فرصة التجديد ، لأن الخوف من المخاطرة كان عظيماً . وظهر بوضوح الخوف الشديد ، الكامن أو العلنى ، من المؤسسة الكنسية ، من قبل المنتمين لها ، ومن لهم أدوار بها .

# كتب المؤلف

١ - سيكولوجية التدين لدى الأقباط (الجزء الأول : القيم الدينية) . القاهرة : دار الثقافة ، ١٩٨٦ .

٢ - الاحتجاج الدينى والصراع الطبقى فى مصر . القاهرة : سينا للنشر ، ١٩٩٠ .

٣ - المسيحية السياسية فى مصر . القاهرة : يافا للدراسات ، ١٩٩٠ .

٤ - المسيحية والحرب : قصة الأصوليه الصهيونية الأمريكية والصراع على الشرق الإسلامى . القاهرة : يافا للدراسات ، ١٩٩١ .

٥ - الإحياء الدينى : ملف اجتماعى للتيارات المسيحية والإسلامية فى مصر . القاهرة : الدار العربية ، ١٩٩١ .

## تحت الطبع

٦ - تاريخ الكنيسة المصرية . تأليف مشترك مع الدكتور محمد عفيفى ، الدار العربية .

# الوثائق

# الملحق الوثائقى

| | |
|---|---|
| ١ - عن المسيحية السياسية | فهمى هويدى<br>الأهرام ١٩٩٠/٤/١٠ |
| ٢ - المسيحية والسياسة | البابا شنودة الثالث<br>الأهرام ١٩٩٠/٤/١٧ |
| ٣ - لأجل المشروع الوطنى الموحد | دكتور وليم سليمان قلادة<br>الأهرام ١٩٩٠/٤/١٧ |
| ٤ - إيضاح من المؤلف | دكتور رفيق حبيب<br>الأهرام ١٩٩٠/٤/١٧ |
| ٥ - حوار صريح مع الأقباط | عادل حسين<br>الشعب ١٩٩٠/٤/١٧ |
| ٦ - سعة الصدر .. وكتابا د. رفيق حبيب | عادل حسين<br>الشعب ١٩٩٠/٤/٢٤ |
| ٧ - حصان طروادة المسيحى فى مصر | دكتور غالى شكرى<br>الوطن العربى ١٩٩٠/٥/١١ |
| ٨ - تعليق ورأى : الاحتجاج الدينى والمسيحية السياسية | القس مكرم نجيب<br>والقس منيس عبد النور<br>وطنى ١٩٩٠/٨/١٩ |
| ٩ - التدين السياسى والصراع الطبقى | دكتور رفعت السعيد<br>الأهالى ١٩٩٠/١٢/١٢ |

| | |
|---|---|
| ١٠ - الأصولية الأمريكية | أحمد بهجت<br>الأهرام٢٣/١١/١٩٩١ |
| ١١ - كتاب جديد | أحمد بهجت<br>الأهرام ٢٤/١١/١٩٩١ |
| ١٢ - تعليق | القس مكرم نجيب<br>الأهرام ٢ ، ٣/١٢/١٩٩١ |
| ١٣ - توضيح | دكتور رفيق حبيب<br>الأهرام٦/١٢/١٩٩١ |
| ١٤ - الإحياء الدينى | دكتور رفعت السعيد<br>الأهالى٢٢/١/١٩٩٢ |
| ١٥ - قرارات سنودس النيل الإنجيلى | ٦/١٢/١٩٩١ |
| ١٦ - بيان من سنودس النيل الإنجيلى | الهدى فبراير/ مارس ١٩٩٢ |
| ١٧ - العودة إلى عصور الظلام<br>رداً على بيان سنودس النيل الإنجيلى | لم ينشر<br>دكتور رفيق حبيب |
| ١٨ - من التقارير المرفوعة للسنودس<br>دورة الإنعقاد ١٠٢ | ابريل ١٩٩٢ |

( ١ )

# عن المسيحية السياسية !

فهمى هويدى

دعوات التكفير والحاكمية ومفاصلة المجتمع أو مخاصمته ، ليست مقصورة على الجماعات الإسلامية وحدها ، ولكن لها نظائرها فى الجماعات القبطية أيضا . وإذا كان هناك إسلام سياسى ، فثمة مسيحية سياسية برزت فى العقدين الآخيرين . وكما أن الإسلاميين يقولون بأن الإسلام دين ودولة ، فإن قيادة الكنيسة القبطية فى طورها الجديد باتت تتبنى مقولة مماثلة ، فالمسيحية بدورها دين ودولة ! .

هذا الكلام ليس من عندنا ولا هو من إكتشافنا ، ولكنه بعض ما يسجله كتاب لافت للنظر صدر فى القاهرة من أيام بعنوان : « المسيحية السياسية فى مصر » . لأحد الباحثين المسيحيين الواعدين : الدكتور رفيق حبيب .

المسيحية السياسية كما يعرضها الباحث هى التى تتجاوز الروحى إلى المادى ، وتتجاوز العبادى إلى الاجتماعى والاقتصادى والسياسى . والكنيسة فى هذا وذاك لا تمارس سلطة ولا وظيفة ولا تطمع فى حكم ،

ولكنها تؤدى دورا ، فيصبح لها رأى وموقف ، فيما يتعلق بشئون الأقباط ، وفى مختلف القضايا العامة .

عرض المؤلف علاقة الكنيسة بالدولة منذ بداية القرن وإلى الآن ، على النحو التالى :

• فى النصف الأول من القرن فقدت الكنيسة شعبيتها وانحسر دورها تماما وسط الجماهير القبطية ، مما يعنى أن دور الدولة كان الأقوى والأكثر تأثيرا .

• فى نهاية الخمسينات وبداية الستينات كانت الخطوط الفاصلة بين الكنيسة والدولة قد ظهرت لكنها لم تكن متعارضة أو متعاكسة ، الأمر الذى جعل الأقباط ينخرطون فى الكيان العام للدولة .

• فى السبعينات والثمانينات ، برزت الخطوط الفاصلة بين الكنيسة والدولة بشكل أوضح ، وتعارضت معها أحيانا .

المرحلة التى بدأت بالسبعينات هى مرحلة تميز الكنيسة عن الدولة وليس تكاملها معها ، كما كان الحال من قبل . وفسر الباحث ذلك بأسباب أربعة هى :

– تنامى المشاعر الدينية لدى الأقباط ، وإقبالهم على الكنيسة ، بصورة واكبت إلى حد كبير ما اصطلح على تسميته بالصحوة الإسلامية .

– خوف الكنيسة من احتمال فقدانها لشعبيتها ، الأمر الذى دفعها إلى التحرك لإشباع حاجة تلك الجماهير وتلبية رغباتها .

- وجود ازمة هوية حادة فى المجتمع المصرى ، مما دفع كل جماعة إلى تأكيد هويتها الخاصة ، وربما إلى المبالغة فى تأكيد تلك الهوية .

- ظهور مناقشات واطروحات وحلول دينية (أظنه يقصد إسلامية) للمجتمع ، مما دفع المؤسسات الدينية الى الدخول فى معترك المناقشات الدينية السياسية .

غير أن الباحث لم يشر فى هذا الموضع إلى سبب آخر له أهميته ، هو بروز دور الجيل الذى افرزته « مدارس الأحد » فى قيادة الكنيسة ، وفى ساحة الفكر القبطى عامة . وفى المقدمة من ابناء ذلك الجيل « الأنبا شنودة » الذى صار بطريركا للاقباط الارثوذكس فى مستهل عقد السبعينات (عام ١٩٧١) .

وهى نقطة لم يغفلها المؤلف ، وانما اشار إليها فى مواضع أخرى ضمنا فى كتابه المسيحية السياسية ، بينما قالها صراحة فى كتاب « الاحتجاج الدينى » حيث قرر أن « الإحياء المسيحى السياسى » يؤرخ له بتأرخ اعتلاء البابا شنودة الثالث لكرسى مار مرقس الرسول عام ١٩٧١ .(ص - ١٦) .

فى هذا السياق فانه خصص فصلا فى كتابه لموضوع العنف السلبى ، باعتباره واحدا من أهم الاطروحات التى تبنتها الكنيسة منذ بداية السبعينات .

وفى رأى البابا شنودة ان العنف يكون مباحا فى معاقبة الخطاة المستهترين الذين يهددون المجتمع بجرائم تحطمه أو تحطم تراثه وقيمه .

ويضيف « وهنا نذكر قاعدة روحية هامة .. هناك فرق بين الحق العام والحق الخاص .. قد نتساهل فى حقوقنا الخاصة .. اما الحق العام فلا تساهل فيه » .

ويعلق المؤلف على كلام البابا شنودة بقوله : انه يرى أن اللجوء للعنف يتواكب مع وجود خطر على الحق العام . وهذا يعنى أن الظروف التى اعترض عليها تمثل فى وجهة نظره ، الحق القبطى العام ، وايضا الحق المصرى العام . أى انها ظروف تهدد سلامة المجتمع وبنائه . وبالتالى تدفع إلى اتخاذ مواقف حاسمة . (ص ٥٠) .

هذا عن فكر القيادة الكنسية ، أما الصورة فى داخل الجماعة المسيحية فهى حافلة بالتفاصيل المهمة الجديرة بالتأمل .

فقارئ الكتابين - الاحتجاج الدينى والمسيحية السياسية - يخرج بانطباع أن « مدارس الاحد » التى تشكلت فى الأربعينات ، هى بمثابة « التنظيم الأم » ، الذى خرجت منه مختلف الفصائل والنخب القبطية التى لعبت دوراً هاماً فى الجماعة المسيحية . ولا نستطيع أن نجزم بأن مدارس الأحد كانت رد فعل لنشاط جماعة الأخوان المسلمين فى مصر ، لكن الراجح انها ادت بين المسيحيين نفس الدور الذى اداه الأخوان بين المسلمين .

فمن تلك المدارس ، خرجت جماعة « الأمة القبطية » المتطرفة ، التى اختطفت البابا يوساب الثانى فى عام ٥٤ م . لتغير القيادة الكنسية وقوانين انتخاب الباب وهى الجماعة التى دعت إلى تثبيت الهوية الخاصة بالأقباط ، وإلى تعميم اللغة القبطية عليهم .

ومن المعلومات المهمة التى أوردها المؤلف أنه فى بداية السبعينات ، ومع بداية ظهور الجماعات الإسلامية ، ظهر بشكل مواز نظام الأسر الجامعية بين الاقباط ، وجماعات النشاط فى الكنيسة الإنجيلية . ويمقتضى ذلك النظام فإن الطلاب المسيحيين فى كل كلية وجامعة كان لهم اطار تنظيمى يجمعهم ، وكان هؤلاء يعقدون اجتماعات دورية فى الكنائس . أما على صعيد رجال الدين المسيحى ، فثمة تيارات متعددة تتجاذبهم . هناك تيار يصفه المؤلف بأنه « روحى انعزالى » يعتبر ان الكنيسة لا شأن لها بالسياسة ، ولكن التعليم الدينى هو وظيفتها الأساسية . ويعتبر الباحث ان فكر هؤلاء يتجاهل كل عناصر الواقع ويركز على الجوانب الدينية فقط . وهو حريص على التميز وتأكيد اعتزال ظروف الحياة ، للحفاظ على النقاء الدينى . لذلك فهو يرفض المجتمع المصرى بما فيه من مسلمين ومسيحيين مخالفين ، ويقيم نوعاً من المفاصلة تجاه الجميع .

فى الوقت ذاته فهم يخلقون بديلا للحياة والواقع والعالم . وهو عالم الأرواح والأرواح الشريرة والشيطان ، الذى يصبح عالم الجماعة . وفيه تتركز صراعاتها وحروبها . وفى عالمهم الروحى ذاك ، فإنهم يعلنون الحرب على الواقع ، سواء عن طريق تشويه صورة الواقع أو الاحتكاك المباشر به .

يمثل الأب دانيال البراموس ، وهو مهندس ترهبن فى المنيا ، وذاع صيته فى مصر ، ولكنه منع من إلقاء محاضرات بالقاهرة ، احد رموز هذه المدرسة .

هو دائم التركيز على مملكة النور وحربها ضد مملكة الشر . ولكن اتباعه هم وحدهم أهل تلك المملكة ، ومن عداهم من المسيحيين خارجون من دائرة الإيمان ، ويتراوحون فى مدارج الكفر . ويعتبر ان التليفزيون ضمن وسائل مملكة الشر لمحاربة المؤمن ، ولذلك فهو يدعو إلى مقاطعته .

ويسجل الباحث ان بعض المنتمين إلى ذلك التيار الروحى الانعزالى يطورون موقفهم . فمنهم من يخرج من العزلة إلى الصراع والحرب الروحية (مثل سامح موريس فى الكنيسة الانجيلية بالقاهرة) ومنهم من يسعى إلى إقامة الجماعة المؤمنة القوية لحسم صراعاتها مع المجتمع (ومنهم القمص زكريا بطرس الذى كان كاهنا بإحدى كنائس مصر الجديدة ، وقد أثار مشكلات عديدة ، انتهت بتعيينه راعيا لإحدى الكنائس القبطية باستراليا) .

فى نطاق التيار الروحانى أيضا ظهرت فكرة « بيوت التكريس » ، القائمة على افكار الروحانية الإحيائية ، التى يدعو إليها الأب متى المسكين ، وهى التى تفصل الكنيسة عن الصراع السياسى . وتضم فئات من الشباب تنعزل عن الحياة والمجتمع وتتفرغ لخدمة الكنيسة فى ظل نظام متكامل وبناء محدد . وهو موجود داخل الكنيسة ولكنه ليس جزءا منها ، وبالتالى فهو دائم الخلاف معها ، وفى ظل القيادة الكنسية الحالية ، فإن هذا التيار مرفوض ، والقسس الذين ينتمون إليه يعزلون من وظائفهم الكهنوتية .

هناك أيضا جماعات منشقة عن الكنيسة ومتصارعة معها ، يذكر منها المؤلف جماعات تابعة لأشخاص مثل محسن ناظم ومكس ميشيل ونبيل جبور ، وغيرهم .

ومن المعالم الأساسيه لفكر هذه الجماعات انها ترفض الكنيسة المعاصرة ، وتطالب بالكنيسة الحقيقية ، التى يرأسها يسوع المسيح وليس قيادات الكنيسة . ويرى الباحث ان هذه الفكرة هى المقابل المسيحى لفكرة حاكمية الله عند بعض الإسلاميين . واصحابها يعتبرون ان المجتمع المسيحى اصبح تحت سيطرة قادة الكنيسة ، وبالتالى فإن الحكم داخل الكنيسة اصبح للبشر وليس لله (الرب يسوع) .

ذلك كله خارج نطاق المسيحية السياسية . أما فى هذه الدائرة الثانية التى هى الأوسع فإن قيادة الكنيسة القبطية هى المحور والموجه وقد سبق أن اشرنا إلى موقف البابا شنودة ورؤيته للموضوع . لكنه ليس وحده بطبيعة الحال ، ولكنه أهم رموز تلك المدرسة ، التى قلنا إنها تخرجت من وعاء « مدارس الأحد » .

فى داخل تلك الدائرة . حديث يتبنى مقولة أن المسيحية دين ودنيا أو دولة . لكن هناك من يرى انها كذلك بالمفهوم القيمى والأخلاقى ، أى أنها مصدر لقيم الدولة وأسلوب الأداء فيها ، والدكتور وليم سليمان قلادة ، من ابرز مفكرى الأقباط ، فى مقدمة هؤلاء ، وهو بدوره من أبناء مدارس الأحد .

غير أن هناك من يقول بأن الكتاب المقدس دين ودنيا بالمعنى الحقيقى لا المجازى . ويمثل الأنبا غريغوريوس اسقف البحث العلمى فى الكنيسة المصرية هذه المدرسة ، حيث يقرر صراحة بأن الكتاب المقدس ينطوى

على الكثير جداً من حقائق العلوم المادية والإنسانية .. من الفلك والكيمياء إلى القانون والتشريع .

فى داخل دائرة المسيحية السياسية ايضا يقف تيار آخر لبعض مثقفى القبط ، الذين افرزتهم مدارس الأحد ايضا ، ولكن نشاطهم ظل بعيدا عن الكنيسة ، وهم يتبنون طرحا علمانيا يرفض اشتغال الكنيسة بالسياسة ، ويعتبرون أن ممثلى الاقباط لدى الدولة هم النخب السياسية وليس رجال الدين . ومن هؤلاء الدكتور ميلاد حنا ، الذى يرى المؤلف أنه ابتعد عن الكنيسة فى البداية ، لكنه اقترب منها فى السنوات الأخيرة ، بعد التطورات التى شهدتها مصر ، حتى صار يحاول الربط بين جذوره الدينية ورؤيته السياسية .

لا يفاجئنا الكتاب ، وانما يثير انتباهنا . فالصورة التى يرسمها موجودة فى مختلف المجتمعات المسيحية . وهو يثير انتباهنا من حيث أنه محاولة جديدة فى بابها بالنسبة لمصر – فيما نعلم على الأقل – ومن حيث تركيزه على الجانب المتعلق بالمسيحية السياسية ، الذى يطرح عديداً من الأسئلة تحتاج إلى اجابة . منها مثلاً هل يعد هذا الطرح استجابة للظرف التاريخى الذى تمر به مصر . هل هو موقف دفاعى ، أم انه تعبير عن الالتزام العقيدى ، فإن كان الأول فما هى آفاقه وضوابطه واحتمالاته ، وان كان الثانى ، فلماذا ظهرت تلك الدعوة الآن ولم تظهر قبلا فى الكنيسة القبطية ؟

ثم هل هذا التوجه يمثل موقف عموم النخبة القبطية من أهل الحل والعقد ، أم انه اجتهاد وموقف قيادة الكنيسة الحالية ؟

على صيعد آخر . فإن الكتاب قدم لنا تيارات اخرى فى الكنيسة . شبابية بالدرجة الأولى ، لكننا لم نعرف حجم تلك التيارات ومدى انتشارها وسط الجماعة القبطية .

أخيرا فإن توقيت صدور الكتاب الآن له دلالته ، وسط الجدل القائم حول الشأن المسيحى الإسلامى . خصوصاً وان القارئ المدقق يلاحظ انه كتب بقدر من التعجل ملحوظ .

مع ذلك كله ، فالأمر المؤكد ان الكتاب مفيد ومثير للجدل ، اذا صحت المعلومات الواردة فيه بطبيعة الحال . ولا سيما وأن مؤلفه بروتستانتى المذهب ، وليس أرثوذكسيا من اتباع الكنيسة القبطية التى ركز عليها دراسته .

{ الأهرام ١٠ / ٤ / ١٩٩٠ }

( ٢ )

# المسيحية والسياسة !

## البابا شنوده الثالث

فى هذا الوقت الذى تبذل فيه كل الجهود ، لتعميق المحبة بين النفوس ، وترسيخ السلام ، وتضميد جروح الوحدة الوطنية ، نتيجة ما حدث فى المنيا وأبى قرقاص ، طلعت علينا الأهرام بمقال عن (المسيحية السياسية) ، عرضت فيه لأفكار شاب بروتستانتى ثائر على كل الأوضاع ، يلقى الاتهامات بلا حرص وبلا دليل ، ويتعرض لكل القيادات بالاسم ، ليس فى الكنيسة القبطية وحدها ، بل حتى فى كنيسته الانجيلية ، بل يتعرض أيضا للقيادات الإسلامية وللوعاظ والشيوخ المسلمين ، ولما أسماه « الصراع بين المعممين والمطربشين » . ويحلل شخصيات القادة الدينيين ، ويدخل فى نواياهم ومقاصدهم ، يتخيل لهم أهدافا ووسائل . ويعزو كل عمل روحى أو رعوى إلى هدف سياسى ... وكنت أظنه كباحث فى علم الاجتماع ، أو فى علم الانثروبولوجيا ، يلجأ - كشأن العلماء - إلى البحث الميدانى ، ولا يعتمد على مجرد القراءات فى الكتب . فيقابل من حلل شخصياتهم ، ويناقشهم ويتعرف على افكارهم واتجاهاتهم ، حتى يكون بحثه قريبا من الحقيقة بقدر الإمكان ، ولكنه لم

يفعل . إنما قدم استنتاجاته الشخصية كواقع أو حقيقة ... ولم يتورع عن اتهام أى أحد . ونرى فيما نشره فى كتابيه ، وما نشر له فى جريدة الأهرام الغراء ، ما ينافى التاريخ والواقع .

وقد ذكر الاستاذ فهمى هويدى فى ختام ما نشره من كتاب هذا المؤلف « أخيرا فإن توقيت صدور الكتاب الآن له دلالته ، وسط الجدل القائم حول الشأن المسيحى الإسلامى ، خصوصا وان القارئ المدقق يلاحظ أنه كتب بقدر من التعجل ملحوظ » .

هنا واحب ان اذكر بعض تعليقات حول ما نشر .

## تعـريفـــات

بادئ ذى بدء ، أحب أن أقول انه فى كل ما نكتب ، يعوزنا ان نفهم المعنى العميق لكثير من الألفاظ المتداولة ، ونبحث هذه التعريفات . فمثلا ما هو المقصود بكلمة السياسة . وما معنى المسيحية السياسية ؟ وما الفرق بين السياسة الوطنية ؟ وايضا ما معنى التطرف ؟ وهل هو التطرف الفكرى ، أم التطرف الممتزج بالعنف أو بالاعتداء أو بالجريمة ؟ ثم ايضا ما معنى العنف ؟ وما حدوده ؟ ثم مامعنى المسيحية فى المقال ؟ هل هى الارثوذكسية أم المسيحية فى كل الكنائس ؟ .

تقول مقدمة المقال « المسيحية السياسية كما يعرضها الباحث هى التى تتجاوز الروحى إلى المادى ، وتتجاوز العبادى إلى الاجتماعى والاقتصادى والسياسى » فمن قال ان هذا التعريف مقبول ؟! ماهو التعريف الدقيق لعبارة روحى وعبارة مادى ؟ مثال لذلك : هل الشخص الروحى لا يطعم جوعان ، ولا يكسو عريان ، ولا ينقذ شخصا فى ضيقة

مالية ؟ وهل تدخل هذه الامور فى العمل الروحى أم العمل الاجتماعى ام العمل الاقتصادى ؟ ام نقول إن العمل الروحى يشمل هذا كله ؟ فالروحانية تدعونا إلى الشفقة والإحسان . والشفقة تعودنا ان نسند المحتاجين فى أعوازهم المادية ، ونساهم فى حل مشاكلهم الاجتماعية وأزماتهم الاقتصادية ...

فهل إذا ساهمت الكنيسة فى هذه المجالات تكون قد خرجت عن عملها الروحى العبادى ، إلى عمل مادى أو اجتماعى ؟! وهل تستطيع الكنيسة ان تغلق قلبها عن مساعدة المحتاجين ، بحجة أن عملها هو عمل روحى عبادى ؟ وهل يقبل هذا منها ؟! إن السيد المسيح نفسه كان يعلم الشعب ويكرز بالملكوت ، وفى نفس الوقت كان يطعم الجياع ويشفى المرضى ويعصب المنكسرى القلوب .

## الكنيسة والسياسة :

ورد فى المقال « والكنيسة فى هذا وذاك ، لا تمارس سلطة ولا وظيفة ، ولا تطمع فى حكم . ولكنها تؤدى دوراً ، فيصبح لها رأى وموقف » . والسؤال الآن هو : هل نريد كنيسة بلا رأى وبلا موقف ؟ وأن صارت كذلك ، هل تكون نافعة للمجتمع الذى نعيش فيه ؟! وهل تكون ايضا نافعة للدولة ؟! وهنا يتعرض الباحث أو مؤلف الكتاب إلى العلاقة بين الكنيسة والدولة ، ويقسمها إلى مراحل زمنية . ويبدو التحامل على الكنيسة واضحا ...

إن تعاونت الكنيسة مع الدولة ، يصفها بالتدخل فى السياسة ! وان وقفت صامتة مقتصرة على العمل الروحى العبادى يصفها بالانعزال وبالرفض وبالعنف السلبى وإحراج الدولة بابتعادها عنها !!!

ماذا تفعل إذن ؟ هل تندمج الكنيسة فى المجتمع الذى تعيش فيه ، وتفرح لافراحه ، وتتألم لآلامه ، عملا بقول الكتاب « فرحا مع الفرحين ، وبكاء مع الباكين » وان فعلت هذا ، هل تكون قد خرجت عن العمل الروحى العبادى إلى العمل الاجتماعى أو السياسى حسب تعبير المؤلف ؟! وان لم تعمل ، هل يصفها بالانعزال عن المجتمع ، وبرفض المجتمع ؟! انه أمر محير ...

فى ثورة سنة ١٩١٩ يذكر التاريخ بكل اعزاز كيف ان القسوس كانوا يخطبون فى الأزهر ضد الاحتلال الانجليزى . وكيف تعاونت الكنيسة والأزهر فى هذا المجال ... فهل كان ذلك خروجا عن الخط الروحى العبادى ، وتدخلا فى السياسة تلام عليه الكنيسة ؟! .

أم كان ذلك عملا وطنيا ، وهنا نسأل عن الخط الفاصل بين الوطنية والسياسة ؟ وما حدود اشتغال الكنيسة فيهما ؟ وهل يجب أن تكون الكنيسة بلا رأى بلا موقف ؟! وبصراحة نحب أن نسأل : ما هى المواقف التى اتخذتها الكنيسة وتعتبر تدخلا فى السياسة ؟

إن الباحث يرى ان مجرد إبداء الرأى سياسة !! ونحن غالبا لا نبدى الرأى إلا اذا سألونا . فهل إذا سئلنا نصمت ؟ الا يفهم صمتنا عند ذاك اننا تحت ضغوط افقدتنا حريتنا الشخصية ؟

وان صمتنا صمتا كاملا ، الا نسمع أصواتا لائمة من كل ناحية تقول « اين دور الكنيسة فى التوعية ؟! لماذا تقف هكذا سلبية ؟! » هل نجيب بأن المطلوب أن تكون الكنيسة بلا رأى بلا موقف ؟ أننا لا نعمل

بالسياسة ، وليس لدينا وقت لها ، ولا هى من اختصاصنا . ولكن هناك مواقف ان صمتنا فيها ، نلام على صمتنا ، ونوصف بالسلبية .

هنا ويتعرض المؤلف ، وكاتب المقال إلى موضوع ذكر الاستاذ هويدى أن « له أهميته » وهو مدارس الأحد ، وجيل مدارس الأحد ، والرموز التى « تخرجت من وعاء مدارس الأحد » وسنجيب على تساؤلاته فى هذا المجال ...

## مدارس الأحد :

مدارس الأحد هى فصول لتعليم الدين فى كل كنيسة ، ولا هدف لها سوى التعليم الدينى ، وتدريب الأطفال على حضور الكنيسة ، وعلى حياة الفضيلة ومحبة الله والناس . انها جزء من العمل الروحى العبادى . العظة للكبار . اما الصغار فلهم مدارس الأحد . وحاليا نسميها مدارس التربية الكنسية ، وتعقد يوم الجمعة أيضا .

ولم يحدث فى يوم من الأيام ان تدخلت مدارس الاحد فى السياسة بأى أسلوب ، ولا كان لها دور سياسى على الإطلاق . وكل هجوم عليها ، لا مبرر له ولا دليل .

اما جماعة الامة القبطية التى خطفت البابا يوساب الثانى فى بداية الخمسينات فهى ليست من مدارس الأحد . ولا تمت إليها بأية صلة . وما قامت به هو مجرد عمل فردى ، ولم يستمر سوى يوم ، وكان منتقداً من الجميع .

ومدارس الأحد بدأت فى مصر مع بداية القرن العشرين ، وكانت لها جذور فى نظام الكتاتيب التى كانت ملحقة بالكنائس منذ قرون

طويلة ، يقوم فيها (العريف) بتدريس الاطفال الدين والطقوس والألحان .

هى اذن ليست رد فعل لقيام الاخوان المسلمين ، لانها كانت موجودة قبل ذلك بعشرات السنين . وكان عليها ان تستمر فى عملها لتعليم الاطفال سواء قامت جماعات إسلامية من أى نوع أو لم تقم .

والأسر الجامعية لم تنشأ فى بداية السبعينات ، كما قال مؤلف الكتابين لكى يربطها بالبابا شنودة . انما نشأت فى اواخر الخمسينات ، بهدف التعليم الدينى لطلبة الجامعات . وكان امينها العام هو الاستاذ الدكتور شفيق عبد الملك .. وذلك قبل عهد الباب كيرلس بسنوات .. والطلبة فيها يجتمعون لسما ع الوعظ ، فى اقرب كنيسة ثم ينصرف كل منهم إلى حاله . وبهذا لا يكونون تشكيلا معينا .

مدارس الأحد هى جزء من النظام الكنسى العام ، خاضعة للقيادة الكنسية ، وليست جماعة قائمة بذاتها . يحضرها الطلاب والمدرسون كما يحضرون الصلاة فى الكنيسة .

لكل هذا ، كانت لكل مدرس فى مدارس الاحد شخصيته ، ومنهجه الفكرى ، وانتماؤه الخاص فى المجتمع . انهم داخل الكنيسة جامعة تعلم الدين . اما خارجها فهم مجرد افراد . لكل منهم اسلوبه الذى يتفق مع تكوينه النفسى والفكرى وظروفه الاجتماعية .

## التطرف والعنف :

انه سؤال كثيراً ما يسأله البعض : هل يوجد ايضاً تطرف فى الجانب القبطى ؟ وهنا نسأل : أى تطرف هو المقصود ؟ هل هو تطرف فى الفكر

أم تطرف ضد الآخرين ؟ من جهة الفكر ، فى وسط ملايين الناس . نحن لا نضمن ان يكون فكر الكل سليما ، فقد تجنح افكار البعض ، ويكون عمل الكنيسة هو التعليم السليم ، وهداية من تخطئ افكاره .

أما التطرف الممزوج بالعنف والايذاء ، فهو غير موجود عند الأقباط .

وواضح ان المعاقبة على الجرائم . وحماية المجتمع من المجرمين هو عمل الدولة ولكن الباحث - سامحه الله - حاول أن يستنتج من هذا الموافقة على استخدام العنف فى عبارة اضافها من عنده وهى (الحق القبطى العام) وهذا ما لم نذكره مطلقا ولا يتفق مع روح المقال ونسى قول السيد المسيح « طوبى لصانعى السلام ، لانهم ابناء الله يدعون » واتهم الكنيسة بالعنف السلبى الذى قلنا عنه إنه مثل الكآبة المستمرة ، والبكاء الدائم والإضراب عن الطعام ، والصمت الحزين ، والانسحاب » وواضح ان الكنيسة لم تسلك فى أمثال هذه التصرفات التى تحدث احيانا فى المحيط العائلى عند البعض .

## الهوية والشعبية :

حسب الباحث ان كل عمل رعوى تقوم به الكنيسة وتخدم به ابناءها التى هى مسئولة عن روحياتهم امام الله ، انما هو كسب شعبية وتأكيد للهوية .. وبذلك خرج من المفهوم الروحى للرعاية ومسئولية الأبوة الروحية . واعتبر أن الكنيسة تجذب الناس إليها ، بدلا من المفهوم الرعوى فى جذبهم إلى الله . وتحدث فى موضوع « شعبية الكنيسة » بدلا من العمل الرعوى للكنيسة . انه تفكير عجيب لم يستطع ان يصعد إلى المستوى الروحى ، فخرج به إلى السياسة .

اما تأكيد الهوية ، فنحن لسنا فى حاجة إليه مطلقاً . معروف عند الكل اننا اقباط . ولسنا فى حاجة إلى تأكيد اننا اقباط . واننا مصريون وانا ابناء لهذا الوطن المحبوب الذى قلنا عنه « ليست مصر وطنا نعيش فيه ، وانما هى وطن يعيش فينا » .

## ختاما :

احب ان اؤكد للأستاذ فهمى هويدى انه لا توجد جماعات فى المسيحية تنادى بالتكفير ولا بالحالكية . وطول خدمتى فى الكنيسة فى اكثر من خمسين عاما ، لم اسمع عن هاتين العبارتين فى المحيط الكنسى . ولم المح لأى منهما وجودا عمليا . هذه واحدة والنقطة الثانية هى أنه اذا انحرف فرد فى وقت ما عن التفكير الكنسى السليم ، فلا يعتبر هذا اتجاها أو تيارا داخل الكنيسة ، او أنه يمثل مجموعة فيها .

ورأيى فى الكتابين اللذين قدمتهما للجمهور ، انهما مجرد تفكير شخصى لباحث له حرية التفكير . وكنت أود ان حريته لا تتمادى حتى تتعرض لقيادات دينية ، غالبا لم يعرف الكثيرين منهم وليست له بهم خلطة . ونصيحتى له – كباحث – ان يعيد التفكير فيما نشره . فكثير من معلوماته لا تتفق مع التاريخ والواقع . وفى رأيى انها لا تتفق فى شئ مع الصالح العام...

وختاما ارجو لك صوما مقبولا . وعيداً سعيداً .

اعاد الله عليكم هذه الايام بالخير والبركة .

{ الأهرام ١٧ / ٤ / ١٩٩٠ }

( ٣ )

# لأجل المشروع الوطنى الموحد

الدكتور / وليم سليمان قلادة

« المسيحية السياسية » عبارة تنطوى على تناقض بين طرفيها ، فلدى اقباط مصر ليس ثمة الا مسيحية واحدة . ثم ان السياسة فى نظرهم نشاط تساهم فيه جميع مكونات الجماعة فى حركة مشتركة .

أما السبب الذى ادى بالكاتب إلى اختيار هذا العنوان لكتابه ، فهو انه اعتمد نقطة البداية لبحثه المواجهة بين « الأغلبية » و « الأقلية » مفهومتين على أساس المغايرة الدينية . ثم اقام على أساس هذه المواجهة بناء نظريا رجع فى صنعه إلى دراسات أجنبية تعبر عن واقع اجتماعى مختلف – ليست له أعماق الوحدة الجغرافية والعرقية واللغوية والثقافية والتاريخية التى للجماعة المصرية . وهو يعتمد نتائج هذه الدراسات كاطار مرجعى لدراسة الواقع المصرى .

ولكن جمهور الدارسين المصريين يتبعون منهجا مغايراً ، فنقطة البداية لديهم دوما هى المشروع الوطنى والقومى الموحد . فى هذا المشروع يجرى الانصهار بين المكونات الدينية للجماعة ، مع وحدة المصالح العليا ، ورفض التبعية من أى نوع للخارج ، وبالتالى – وحدة المواقف .

ومن المعروف لدارسى الحركة الوطنية والدستورية المصرية أن شعب مصر له منذ بداية هذه الحركة موقف موحد فى شأن الاستقلال الوطنى والنظام السياسى والدستورى . وليس معنى ذلك أن هذا الجمهور من الباحثين يتجاهل التنوع المؤكد فى المصالح داخل الشعب الواحد - ولكن هذا التنوع له عندهم اسباب أخرى غير الانتماء الدينى .

ومن هنا ما يسجله الباحثون من أنه فى مراحل الحركة المصرية فقد مفهوما الأغلبية والأقلية المضمون الدينى ، وصار معيار التفرقة بينهما سياسيا واقتصاديا ، فأصبحت احزاب الأغلبية أو الأقلية السياسية مثلا - تضم اقباطا ومسلمين . وعلى هذا الأساس قامت الشرعية الدستورية - متضمنة مفهوم المواطنة ومبادئ المشاركة والمساواة بين المواطنين والتعددية السياسية وتقييد السلطة .

ومن المسلم به بداهة ان صالح « الأقلية الدينية » هو فى استمرار هذه الشرعية وعدم المساس بها لتحل محلها المواجهة والصراع مع الأغلبية . ومن هنا رفض الأقباط لعبارة « المسيحية السياسية » . لأنها - علاوة على مافيها من تناقض مع معتقدهم الدينى ، تلحق الضرر بمصالحهم لانطوائها ، كما قدمنا ، على أسلوب الصراع .

ونتيجة لذلك فإن المنهج العلمى يفرض على الدارس ان يفهم كل ما يجرى داخل « الأقلية » أو يصدر عنها بدءا من هذه المسلمة البديهية التى تعبر عن صالحها وتضمن مستقبلها . ولو ان المؤلف انطلق من هذه المسلمة وفهم ما عرض له فى اطارها ، واعمل حتمية النتائج التى تترتب

على طبيعة المجتمع المصرى كما يكشف عنها واقعه وتاريخه ومستقبله – لتغيرت رؤيته جملة وتفصيلاً .

وثمة مفهوم آخر غاب عن المؤلف وادى به إلى هذا الكم من الأحكام والتحليلات ، ان مهمة المسيحية كما تفهمها وتمارسها الكنيسة القبطية هى فى المحل الأول صياغة الإنسان – ليخرج من بوتقتها مفعما بالقيم السامية ، يغمره حب الله وخشيته ، ويدفعه حب الإنسان حتى الى بذل النفس فداء له . ثم ان الكنيسة القبطية تنهى أبناءها عن اعتزال المجتمع والظهور – فى الملبس واللغة والسلوك بشكل يغاير الوضع العادى المتبع ، وتأمرهم بالاندماج فى الجماعة والقيام بواجباتهم كمواطنين . فمنهج الكنيسة القبطية يقوم على صنع الانسان من خلال التعليم والممارسات الدينية من صلوات واصوام وخدمات – كى ينطلق أبناؤها إلى الحياة العامة يساهمون فى صنع المجتمع والعالم – كل بحسب امكاناته وكما يمليه عليه ضميره ورؤيته للواقع وللمصلحة العامة ، فى مشاركة أصيلة وحية مع باقى أعضاء الجماعة . وفى هذا المجال تأتى الصلوات التى خصصتها الكنيسة القبطية الأرثوذكسية من أجل مصر – ارضها ونيلها وزرعها وشعبها ، يصلى بها الأقباط حتى اليوم فى كل قداس . ان حب الوطن وخدمته يمثل جزءا هاما من التدين القبطى – فالكنيسة القبطية تعتبر بحق مدرسة للتربية الوطنية ومركزاً لصياغة الوجدان المصرى الأصيل .

وهذه هى المهمة التى تنهض بها كل الأنشطة التى ترعاها الكنيسة وتشرف عليها مثل « مدارس الأحد » و « الأسر الجامعية » . فمن الثابت

أنه لا يوجد فى تعليم هذه المدارس والأسر اى مضمون أو نشاط سياسى . والأمر لا يحتاج إلى كل ما أرهق الكاتب نفسه به من تأويلات واعتساف فى استخراج ما يتوهمه خبيئا ولغزا فى هذه الأنشطة المفتوحة ، والتى تتم علنا وعلى مرأى ومسمع من المجتمع كله .

ومن هنا يصبح خطأ مؤكدا القول بأن مدارس الأحد ادت بين المسيحيين نفس الدور الذى اداه الاخوان بين المسلمين ، ان هذه المشابهة تفتقد الأساس الموضوعى سواء من حيث الأهداف ، أو نوعية النشاط ، أو الامكانات ، أو المسار التاريخى .

بعد هذا تأتى مسألة استخدام المصطلحات ، فمن المقرر علميا أن التعبير مرتبط بالمضمون الذى يفصح عنه ، فلا يسوغ استخدام نفس المصطلح للدلالة على مضمون مختلف . نقصد بذلك استخدام الكاتب لكلمة « الحاكمية » ليقرب بها المفهوم المسيحى لرياسة « الرب يسوع » للكنيسة ، وبين فكرة حاكمية الله عند بعض الإسلاميين . أن هذا اجراء مناقض للضبط العلمى تماما : فمصدر المفهوم المسيحى هو الرسول بولس نفسه منذ القرن الميلادى الأول (على سبيل المثال رسالته إلى أهل أفسس ١ : ٢) وهو مفهوم دينى روحى باطنى لا يمس من قريب أو بعيد أوضاع المجتمع فى أى من مجالاتها . وهو بذلك مفهوم يختلف نوعيا عن مضمون الحاكمية الإسلامى - بما يدعو إليه من رفض للأوضاع السياسية والاقتصادية ومجاهدة لتغيير هذه الأوضاع .

وبعد - فان الحقيقة الأساسية التى ينبغى أن يعتصم بها المصريون جميعاً هى أن نجاة بلادهم لن تتحقق إلا بوقوف جميع مكونات شعبها

صفاً واحداً لإقامة مشروعهم الوطنى الحضارى الموحد والمعاصر ، ولمواجهة التحديات الحالة التى يتعرض لها كيانهم . ويبدو أن السبب الرئيسى لما نشهده من اضطراب على الساحة المصرية هو أن ذاكرة الأجيال الجديدة لم تعد حاضرة فيها تلك المشاركة الرائعة والنادرة التى قام بها المصريون معا لاستخلاص أرضهم وممارسة حقوقهم عليها .

لقد عبرت الحركة المصرية وإنجازاتها الوطنية والدستورية عن القيم الإنسانية التى يضمها التراث المصرى الحضارى المسيحى الإسلامى - اندمج هذا كله فى منظومة رائعة يمكن لكل من مكونات الجماعة ان يجد ذاته فيها وان ينتسب إليها وان تنتسب إليه . والمهمة العاجلة الآن والتى يقع إنجازها على أجهزة الدولة والأحزاب والمؤسسات والهيئات الشعبية - هذه المهمة تتمثل فى العمل على استعادة ثقة كل مصرى ، شخصاً وجماعة ، فى المبادئ الدستورية التى تضمن حقوقه المدنية والسياسية . وبهذا يقف الجميع صفا واحداً لمساندة الشرعية وحمايتها من كل عدوان من أى جانب .

{ الأهرام ١٧ / ٤ / ١٩٩٠ }

( ٤ )

# إيضاح من المؤلف

هناك أمور ثلاثة تحتاج إلى ايضاح فى صدد كتابى « المسيحية السياسية فى مصر » .. والملاحظات التى ابداها الاستاذ فهمى هويدى عليه .

بالنسبة لتوقيت صدوره فأحب أن أوضح أن الكتاب اعد فى العام الماضى . وسلم إلى المطبعة فى اواخر عام ١٩٨٩ ، أى قبل وقوع الاحداث الطائفية فى المنيا ، وابو قرقاص ، ولم يكن مقصودا ولا مخططا ان ينشر الكتاب فى توقيت بذاته .. وبالتالى فإن تزامن الصدور مع احداث الفتنة هو من قبيل الصدفة .

تحدث الاستاذ فهمى عن التعجل فى كتابة الدراسة ، ولعلى أوضح أن هدفى لم يكن الإسراع فى إصدار الكتاب ، وانما كان طرح القضية باختصار ، وبأسلوب بسيط ومباشر ، حتى تصل الرسالة إلى القارئ ، وفى كتابى « الاحتجاج الدينى والصراع الطبقى فى مصر » قدمت دراسة للموضوع بصورة أكثر عمقاً وتحليلاً . أما فى كتاب المسيحية السياسية فاننى اردت تقديم رؤية مباشرة وواضحة .

وفيما يتعلق بانتمائى إلى المذهب البروتستانتى الذى ذكره الأستاذ هويدى ، فانني أحب أن اذكر بأن ذلك لا يتداخل مع وظيفتى كباحث وقد اردت تناول الظاهرة دون أى تحيز ، واتمنى أن أكون قد وفقت فى ذلك . هنا ايضا يهمنى أن اشير إلى أن العلاقة بين الطوائف المسيحية فى مصر الآن ، تمر بمرحلة يسودها جو الحوار الايجابى وهو ما يتمثل بصورة واضحة فى رسالة « الكرمة » التى تصدرها الطوائف الثلاث معا « الارثوذوكس والكاثوليك والبروتستانت » .

الدكتور رفيق حبيب

{ الأهرام ١٧ / ٤ / ١٩٩٠ }

# ( ٥ )

# حوار صريح مع الأقباط

عادل حسين

و .. أستطرد من هذا الى مقال الثلاثاء الماضى للأستاذ فهمى هويدى ، فهذا المقال قدم خدمة سياسية كبرى لقرائه حين عرض كتابى د. رفيق حبيب (الاحتجاج الدينى والصراع الطبقى فى مصر) و (المسيحية السياسية فى مصر) . وقد اسرعت بقراءة الكتابين بعد مقال الاستاذ فهمى ، وأشهد أن د . رفيق مفكر مصرى مسيحى بارز وشجاع ، وأظن أن كتابيه سيكونان ذا نفع كبير فى مواجهة الفتنة الطائفية على أساس سليم . ولا يغير من هذه الشهادة الإيجابية فى حق المؤلف أن نعيب عليه التأثر الملحوظ بمناهج التحليل الغربية ، وبخاصة الماركسية .

أهم ما أدركته من مقال فهمى هويدى ومن الكتابين أننا (مسلمين مصريين) لا نكاد نعرف شيئا عن إخواننا الأقباط الذين يعيشون بيننا .. نحن نعرف عن فئات المجتمع الأمريكى أو الفرنسى أكثر مما نعرف عن أهل بلدنا ! نحن لا نكاد نعرف شيئا عن تطوراتهم الاجتماعية والسياسية ؟ ولا نعرف كيف يفكرون ؟ أو ما هى تياراتهم المعاصرة ؟

أو ما هى تنظيماتهم وطموحاتهم السياسية ؟ ومن هم زعماؤهم ؟ وما هى التطورات الحادثة فى الكنيسة ؟

أزعم أننى من القلائل الذين اهتموا بمتابعة هذه الأمور ، ولكن ما قرأته فى الكتابين أقنعنى بأن ما أجهله أضعاف أضعاف ما كنت أعرفه .. قد تكون ندرة الدراسات المنشورة عذرا لأمثالى ، ولكن أيا كانت الأعذار ، ينبغى أن نقرر أننا لا يمكن أن نقيم وحدة وطنية متماسكة اذا كنا نجهل أحوال أخواننا إلى هذا الحد ، إذا كنا نجهل الادوار المتباينة التى يلعبها الآب دانيال البراموسى والقمص زكريا ، أو اذا كنا نجهل الدور الذى لعبه حبيب جرجس فى تكوين جيل جديد من رجال الدين أكثر ثقافة وملاءمة للعصر ، وهو الجهد الذى أفرز جيلا كاملا يقود الكنيسة الأرثوذوكسية الحالية وعلى رأسه قداسة البابا شنودة الثالث .

نحن نقول ان جهات الأمن لا يمكن أن يناط بها تحقيق الوحدة الوطنية ، ونقول كذلك ان المهرجانات والخطب لا تفيد فى مواجهة ما نحن فيه ، وهذا صحيح ، ولكن إذا كنا نريد حلا للمشاكل من الجذور فإن العملية تبدأ بالمعلومات بأن نعرف الحكاية !

إن الدوائر الأجنبية فعلت ذلك ، جمعت المعلومات عن المسلمين والأقباط ثم عكفت على تحليل هذه المعلومات ، ووضعت خطتها .. وعلينا الآن أن نفعل الشئ ذاته (كمسلمين وأقباط) .. علينا أن نعرف بعضنا بعضاً ، ومن خلال التسلح والانتماء الوطنى ، نعيد تركيب العلاقات على أسس اقوى وأمتن باذن الله .

وغنى عن البيان أن الأقباط يجهلون أيضا ما يدور فى أروقة المسلمين ، وهم لا يعرفون عن الاتجاه الإسلامى السياسى إلا ما يصلهم من الأجانب أو أشباه الأجانب (اى الدنيويين والماركسيين) وهؤلاء ينشرون فى الصحف والكتب أكاذيب وقحة عن التيار الإسلامى . ولكن نادر جدا أن تجد من بين المثقفين الأقباط من قرأ كتابات الإسلاميين بنفسه . حتى يتبين حقيقة ما يجرى .

وما أود أن أؤكده هنا أمام اخواننا الأقباط هو أنه لا يوجد فى عقيدة المسلمين ما يدعوهم لمعاداة المسيحيين الذين يعيشون بيننا ، وهذه نقطة مهمة إذ لو كانت عقيدتنا تحمل هذا المعنى لكان الاحياء الإسلامى مثيرا لخوف مشروع لدى غير المسلمين ، ولكان فى الدعوة إلى العودة لأصول الكتاب والسنة ما يزعجهم .

ومع ذلك نسلم بأن بعض الدعاة الإسلاميين يتحدث بغير هذا الذى نقوله ، فالتيار الإسلامى يحمل خلافا فى وجهات النظر ، وثابت الآن من كتابى د. رفيق ان التيار المسيحى يحمل فى المقابل خلافا فى المفاهيم والمواقف ، وبعض الاتجاهات هنا وهناك تمثل خطرا ينبغى أن نتصدى له .

والمناقشة فى هذه الأمور داخل التيار الإسلامى لا تتوقف ، وقد تحقق بحمد الله تقدم ملحوظ فى تقريب وجهات النظر ، خاصة فيما يتعلق بقضية العلاقة بين المسلمين والأقباط . وليس صحيحا أن ما نعبر عنه يمثل اقلية داخل الصف الإسلامى كما يزعم البعض ، فالتقارب فى النظرة بين حزب العمل والاخوان كبير ، وهذا يعنى ان الغالبية تتجه

اتجاها مخلصا لتمتين علاقات الاخوة والمواطنة بين كل المتدينين المصريين (مسلمين وأقباطاً)

فى هذا الاطار نقول بكل الصدق إنه لا معنى للنظر بقلق إلى المستقبل . وينبغى أن نتيقن من أن تضافر الجهود المخلصة سيقتلع جذور الفتنة بإذن الله وسيحمى الامن ، بدون شرطة وبدون تدخل أجنبى .

{ الشعب ١٧ / ٤ / ١٩٩٠ }

( ٦ )

# سعة الصدر ..

# وكتابا د . رفيق حبيب

عادل حسين

فى مناقشات الأسبوع الماضى ، لاحظت أن الانتقادات كانت حادة جداً ضد كتابى د. رفيق حبيب اللذين أشرنا إليهما فى مقالنا السابق . ورغم كل ما سمعت ، أظل أقول إن فى الكتابين ما يفيدنا جداً من الناحية المعلوماتية .. ويجب أن يتذكر الناقدون أننا لا نجد تحت أيدينا دراسات أخرى عما يجرى داخل المجتمع القبطى .

مفيد جداً أن نعرف مدارس الأحد والدور الذى أدته فى تطوير المجتمع القبطى وفى تجديد الكنيسة . مفيد أن نعرف أساليب التربية للشباب القبطى من خلال نظام الأسر فى الكنائس . مفيد أن نعرف اتجاهات الجيل الحالى من القيادات المسيحية . وما العيب فى أن نعلم أن قداسة البابا شنودة يختلف كثيراً عن أسلافه من حيث سعة الأفق والثقافة ، ما العيب فى أن نتابع النتائج الإيجابية لهذا الاختلاف ، ما العيب فى أن ندرس كذلك بعض الجوانب السلبية ، أن الايجابى

والسلبى فى سلوك الكنيسة الارثوذكسية بالذات يعتبر أمراً قوميا وليس شأنا من شئون الاقباط وحدهم ونحن على سبيل المثال يقلقنا الدور المتزايد الذى يلعبه مسيحيو المهجر (خاصة فى الولايات المتحدة) وتقلقنا أيضاً العلاقات المتنامية مع مجلس الكنائس العالمى والتى قد تؤثر فى استقلال كنيستنا العريقه .

والحقيقه أن كتابى رفيق حبيب لم يكونا أول من تناول هذه الوقائع . ويكفى أن نشير إلى ما جاء فى كتاب الاستاذ محمد حسنين هيكل (خريف الغضب) . ونحن فى كل ما نقرأ نأخذ وندع . ولكن مهم فى كل الأحوال أن نجد ما نقرأه . وأن نحصل على المعلومات الأساسية .

و .. لقد اعتدنا على قراءة عديد من الكتابات النقدية التى تتناول السلبيات والايجابيات على الجانب الإسلامى . وارجو أن يعتاد الأخوة الاقباط على صدور كتابات مشابهة عن شئونهم .

{ الشعب - ١٧ / ٤ / ١٩٩٠ }

## ( ٧ )

# هجوم بروتستانتى على الكنيسة القبطية
# حصان طروادة المسيحى فى مصر (*)

بقلم / د. غالى شكرى

فى خطوة غير مسبوقة قام البابا شنوده الثالث بطريرك الكنيسة القبطية في مصر بنشر مقال عن « المسيحية والسياسة » فى الصفحة السابعة من جريده « الأهرام » (١٧/٤/١٩٩٠) ، أى فى المساحة المخصصة لمقال الثلاثاء الذى يكتبه المفكر الإسلامى المعروف فهمى هويدى .

وليست « الخطوة غير المسبوقة » أن رئيس الكنيسة المصرية قد كتب مقالاً ، فالبابا شنوده مفكر وكاتب منذ نصف قرن ، أى من قبل أن يصير راهباً فبطريركاً بزمن طويل . وهو عضو نقابة الصحفيين المصريين ومؤلف لما يربو على الستين كتاباً .

ولكنها خطوة غير مسبوقة من ثلاث زوايا : فهى المرة الأولى التى يتصدى فيها البابا شخصياً للرد على أحد الكتاب ، وأن يكون الرد علنياً فى صحيفة توزع مليون نسخة فى اليوم الواحد ، وهى أيضاً المرة الأولى

---

(*) نشرت هذه الحلقات فى مجلة الوطن العربى بتاريخ ١١/٥/١٩٩٠ .

التى يتصدى فيها البابا للرد على كاتب له صفته المحددة وهى عنايته أو تخصصه فى الشؤون الإسلامية ، ولكنه تناول فى المقال المقصود بعضاً من شؤون ومعانى المسيحية . وهى كذلك المرة الأولى التى يتصدى فيها البابا شنوده ضمن رده على مقال الكاتب الإسلامى لكتاب اصدره باحث مسيحى عنوانه « المسيحية السياسية فى مصر » .

ومنذ البداية أحب ، بكل تقدير واحترام لمقام البابا ، أن اتحفظ على هذه الخطوة غير المسبوقة من جانبه ، بالرغم من اتفاقى معه بشأن الكثير من النقاط الواردة فى رده . أقول لغبطة البطريرك الانبا شنوده : لا يجمل بك أن تتصدى بنفسك للرد على كاتب أو كتاب ، وكان من الممكن أن يترك الأمر كله لغيرك من أصحاب الأقلام ، وقد حدث ذلك بالفعل حين نشرت إلى جانب مقالك ردود أخرى ، أن الصفة الأولى التى يقرأ فى ضوئها الناس مقالاً لك هى الصفة التمثيلية لمنصبك السامى ، أى أن الناس يقرؤونك بصفتك ممثلاً للكنيسة . وهنا الخطورة ، إذ يجب على الكنيسة أن تظل بمنأى عن المعارك أو الصراعات الفكرية الجانبية والفرعية ، وألا تتدخل إلا فى المعارك الكبرى التى ترتبط بقضايا المصير الوطنى . أما تدخلها – بهذا الثقل – فى شأن مقال أو كتاب فإنه يترك انطباعا لا شك انكم ترفضونه ، وهو استعداء المجتمع على الكاتب صاحب مقال الأهرام ، واستعداء الاقباط على الكاتب مؤلف الكتاب موضع التعليق والرد . ان هيبة الكنيسة الممثلة فى شخصكم يجب أن تصان بالابتعاد عن مناقشة فرد فى قضية فكرية أو سياسية أو حتى دينية .

بعد هذا التحفظ يجئ السؤال : لماذا وجد البابا شنوده نفسه مضطراً للرد على مقال الأهرام ، وضمناً على كتاب « المسيحية السياسية فى مصر » لمؤلفه رفيق حبيب ؟

يجب ان اشير إلى ان الكتاب المذكور لم يكن قد عرف طريقه إلى الأسواق حين صدر مقال فهمى هويدى فى الأهرام . ويجب أن اشير أيضاً إلى أن هذا الكتاب هو الثانى للمؤلف نفسه بعد « الاحتجاج الدينى والصراع الطبقى فى مصر » الذى صدر قبله بوقت قصير جداً ، فهو مؤرخ رسمياً ١٩٩٠ . ومعنى ذلك أن الكتابين كانا قيد الطبع فى وقت واحد . ولكن المقارنة بينهما ، وتحليل أقوال رفيق حبيب فى الرد على فهمى هويدى ، تدفعنا للتفكير بطريقة أخرى .

اختتم هويدى مقال الأهرام بهذه الأسطر « أن توقيت صدور الكتاب الآن له دلالته وسط الجدل القائم حول الشأن المسيحى - الإسلامى ، خصوصاً وأن القارئ المدقق يلاحظ أنه كتب بقدر من التعجل » . وقد جاء فى رد المؤلف على هذه الملاحظة ما يلى : « ان الكتاب اعد فى العام الماضى ، اى قبل وقوع الاحداث الطائفية فى المنيا وأبو قرقاص . ولم يكن مقصوداً ولا مخططاً أن ينشر الكتاب فى توقيت بذاته » (الاهرام ١٩٩٠/٤/١٧) ويضيف « أن هدفى لم يكن الإسراع فى إصدار الكتاب ، وإنما كان طرح القضية باختصار وبأسلوب بسيط ومباشر حتى تصل الرسالة إلى القارئ ، وفى كتابى (الاحتجاج الدينى والصراع الطبقى فى مصر) قدمت دراسة للموضوع بصورة اكثر عمقاً وتحليلاً ، اما فى كتاب المسيحية السياسية فاننى اردت تقديم رؤية مباشرة وواضحة » .

إننى اوافق أولاً على ملاحظة فهمى هويدى ، فكتاب « المسيحية السياسية فى مصر » يقع فى مائة وعشرين صفحة من القطع الصغير ، وهو يردد ما سبق ان قاله صاحبه فى كتابه الأول ولو ان هذا الكتيب قد صدر قبل كتاب « الاحتجاج الدينى » (٢٠٠ صفحة من القطع الكبيرة) لكان الترتيب منطقياً . ولكن صدور كتاب « الاحتجاج » أولاً يلغى أية اهمية لصدور الكتيب الصغير ، إذا كان المؤلف يستهدف العلم والفكر والمعرفة . ولكن رفيق حبيب وصف هدفه بقوله انه يريد توصيل « رسالة » من وسائلها « الاختصار » و « الأسلوب البسيط المباشر » .

وبما ان الكتابين صدرا فى وقت واحد تقريباً ، فإن هذا يدعونا إلى الترجيح بأن المؤلف اصدر احدهما للمثقفين ، والآخر لعامة « الشعب » ، اى للمواطن العادى . وسواء كانت بوادر أحداث المنيا وأبو قرقاص قد بدأت أو كانت قيد الاعداد ، فإن المناخ المعبأ لم يكن بعيداً عن « أنف » المؤلف والناشر ، ومن ثم فالتوقيت لم يكن « صدفة » تماماً .

وإذا كان من حق فهمى هويدى وغيره أن يتناول ما يشاء من مؤلفات وأفكار بالتعليق ، فإن اختيار الناقد أو المعلق لكتاب ما ، فى وقت ما ، ليس من الصدفة فى شئ ، خاصة وان المعلق قد اتخذ من الكتاب موضع التعليق حجة تؤيد القول المأثور « وشهد شاهد من اهلها » .

وإذا كان المطبوع من هذا الكتاب أو غيره لا يتجاوز الثلاثة آلاف نسخة ، بينما يوزع « الأهرام » مليون نسخة ، فإن الرسالة التى ارادها مؤلف الكتاب الصغير قد وصلت ملايين المصريين فى يوم واحد .

وهذا ما دفع البابا شنوده لأن يتنازل عن التقاليد ليقول بأعلى صوت من المنبر نفسه « ليس هذا الشاهد من أهلها وليست شهادته حجة على شئ » .

لماذا ؟

هناك سببان رئيسيان يبدوان فى النهاية وجهين لسبب واحد .

اما السبب الأول فهو ان المؤلف رفيق حبيب يقدم « حجة » للإسلام السياسى مفادها أن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية فى مصر تتبنى نوعاً من المسيحية السياسية « ومفيش حد أحسن من حد » الأمر الذى يمنح الجماعات الإسلامية شرعية من المسيحيين أنفسهم . ومن ثم فهو يضع الدولة ذاتها في موقف حرج . هذا « السبب » يقول ان هناك جماعات مسيحية لا تختلف عن الجماعات الإسلامية إلا فى كونها لا تحتكم للسلاح . ولكنها جماعات متطرفة داخل الكنيسة وخارجها ، لا تفصل الدين عن السياسة ، وتجد تشجيعاً من القيادات الدينية الرسمية . ولأن هذه الجماعات تنتمى إلى « الأقلية » فانها من جهة تتفادى الاحتكاك العنيف بالدولة أو المجتمع ، وتتستر وراء رموز روحية . ولكنها فى حقيقتها الباطنة رموز سياسية ترفض الدولة حينا والمجتمع أحياناً بالاعتزال والرفض السلبى والمقاومة السلمية .

وللتدليل على « سياسة » المسيحية المصرية يقيم المؤلف العديد من المشابهات والمماثلات الإسلامية مثل : التكفير والهجرة والحاكمية .

هذا التشابه أو التماثل أو التطابق بين المسيحية السياسية والإسلام السياسى يبرر انقسام المجتمع بدعوى أن « الدين السياسى » قد حل

مكان الانظمة السياسية الأخرى ، أو انه قد ملأ الفراغ العقائدى الذى تولد عن سقوط أو غياب المشروع القومى الموحد .

والمعنى المضمر والمباشر فى أن واحد لهذا التشخيص : توجيه الاتهام للكنيسة القبطية بتقسيم المجتمع ، ربما تمهيداً لتقسيم الدولة . وهو « الاتهام » الذى لا تخلو منه أدبيات الإسلام السياسى ووثائقه . كما أنه « الاتهام » الذى سبق للسادات أن برر به اعتقال القيادات الدينية المسيحية ، للمرة الأولى فى تاريخ مصر الحديث بما فيها احتجاز البابا شنوده فى دير وادى النطرون .

## ارساليات وافدة

هذا هو السبب الأول الذى دعا البابا شنوده إلى التصدى بنفسه للرد على مقال الاهرام وكتاب رفيق حبيب .

أما السبب الثانى فهو لا يظهر على السطح ، ولا تبدو علاقته مباشرة بالسبب الأول وارتباطهما الوثيق وكأنهما وجهان لعملة واحدة . يبدأ هذا السبب بأن المؤلف ينتمى إلى الطائفة البروتستانتية فى مصر . وقد تعرض فى كتابيه لهذه الطائفة حتى لا نشعر بأى تحيز . والحقيقة أن التعرض للبروتستانت المصريين لا معنى له فى سياق الحديث عن الكنيسة المصرية وعلاقتها بالسياسة ، ذلك ان نسبة ابناء هذه الطائفة سواء فى المجتمع المصرى عموماً أو بين الأقباط خصوصاً لا تصلح « عينة » نموذجية فهى لا تزيد على الواحد فى المائة من عدد المسيحيين المصريين . ولا تحتل هذه النسبة المتواضعة أية مكانة خاصة ذات دلالة فى حركة الأحداث ، بالرغم من ظهور افراد عديدين متميزين فى هذه

الطائفة . ومن ثم لم يكن الباحث بحاجة إلى الاستشهاد فى بحثه بالبروتستانت إلا بهدف تأكيد « وجودهم » كأقلية داخل الأقلية ، وأيضاً بهدف الايحاء بانعدام التحيز لأصله الطائفى . وان كان هذا الايحاء لا يفسر لنا احجامه عن التعرض للكنيسة الكاثوليكية ، بالرغم من انها فى مصر اكثر عدداً وأعلى نسبة من « وجود » الكنيسة الانجيلية .

على أية حال ، فإن مؤلف « الاحتجاج الدينى » و « المسيحية السياسية » بروتستانتى . وليس فى ذلك أى عيب أو مزية . بل أنه – من قبيل الصدف العجيبة – ابن رئيس الطائفة البروتستانتية فى مصر ، القس الدكتور صموئيل حبيب . وليس فى ذلك ايضاً – بطبيعة الحال – اى عيب . ولكننا حين نلاحظ أن مجهود « الابن » قد انصب على اتهام ضمنى للاقباط الارثوذكس وقيادتهم الدينية بإقامة « مسيحية سياسية » من شأنها تغذية الإسلام السياسى والعمل على إنقسام طائفى للبلاد فإن انتماء المؤلف إلى البروتستانت لا يعود مجرداً عن الهوى ، وانتسابه العائلى بالبنوة المباشرة لرئيس الكنيسة البروتستانتية لا يعود منزهاً عن الغرض .

ولست أتكلم هنا عن « مؤامرة » عائلية أو طائفية ، ولكنى اتكلم عن التاريخ الذى لا بد انه قفز إلى مخيلة البابا شنوده ، وهو يقرأ كتاباً يتهم الكنيسة الارثوذكسية راعية الوحدة الوطنية بالعمل العقائدى المنظم ضد هذه الوحدة . و « يتصادف » ان يكون مؤلف الكتاب بروتستانتياً ، و« يتصادف » ايضاً ان يكون والد المؤلف الرئيس الدينى للبروتستانت .

كان البابا شنوده يعلم انه يرأس كنيسة عمرها المتصل يبلغ عشرين قرناً ، بينما لا يبلغ عمر الكنيسة البروتستانتية فى مصر اكثر من قرن ونصف القرن . وكان البابا شنوده يعلم ان كنيسة الاسكندرية التى يقودها جزء لا يتجزأ من النسيج الوطنى المصرى ، فهى من العناصر المحورية لتكوين الوطنية المصرية . اما الكنيسة البروتستانتية فقد وفدت مع ارساليات التبشير الاميركية التى اخفقت فى تنصير المسلمين ونجحت فى سلخ بعض الاقباط من كنيستهم الوطنية . كان التعليم المجانى فى مدارس الارساليات والعلاج المجانى فى مستشفياتها هو الطريق المختصر إلى « كنيستها » . هكذا نشأت الكنيسة الانجيلية فى مصر وعاشت كنيسة وافدة مركزها خارج البلاد . وبالطبع فقد كان الوطنيون المسلمون قبل غيرهم أكثر حرصاً على وطنية الكنيسة الارثوذكسية التى تتخذ لنفسها مركزاً واحداً داخل البلاد . ولذلك كان البطريرك القبطى هو نفسه « البابا » المصرى . ولم تتأثر الكنيسة القبطية الارثوذكسية على طول تاريخها القديم والحديث والمعاصر الا بأحداث وطنها .

اما كنائس الارساليات الاجنبية ، فأياً كانت درجة « الوطنية » عند رعاياها . فلا شك أن قياداتها كانت تمتثل بتوجيهات المركز الاجنبى سواء كان الفاتيكان للكاثوليك أو السنودس الانجيلى فى الولايات المتحدة، أو الكنيسة الانجليكانية فى بريطانيا . ولكن الكنيسة الانجيلية (=البروتستانتية) لم تعد كنيسة واحدة . وصلت مذاهبها إلى سبعماية مذهب وفرقة . وكان هناك دائماً من يقوم بتصدر هذه المذاهب والفرق إلى الخارج . ومصر من ضمن هذا الخارج .

وكان ضابط الاحتياط السابق وأستاذ التاريخ والصحفى نظير جيد (=البابا شنوده حالياً) من المع الرهبان الصاعدين ، حين اصدر جمال عبد الناصر ذات يوم فى منتصف الستينات اوامره باغلاق منتديات وتجمعات « شهود يهوه » وطرد غالبيتهم من الأجانب خارج مصر واعتقال بعضهم . ولابد ان البابا شنوده يذكر ان تقارير اجهزة الامن المصرية قد اتفقت مع « رأى الكنيسة القبطية الارثوذكسية فى أن « شهود يهوه » الذين يقدمون انفسهم إلى الناس بصفتهم مذهباً مسيحياً جديداً قادماً من الولايات المتحدة ليسوا إلا فرقة جديدة من الفرق التى تنفق عليها المخابرات المركزية . وان هذه الفرقة الجديدة لا تستهدف فقط خطف الاقباط من كنيستهم وشق صفوف المسيحيين المصريين وربط ولائهم بمراكز اجنبية ، وانما إلى جانب ذلك تستهدف تحويل هذا الولاء إلى مراكز صهيونية . ومن هنا جاءت التسمية اليهودية « شهود يهوه » .

وكان الاقباط الارثوذكس قد اكتشفوا فرقة اخرى هى « الادفنتست » أو « السبتيين » . وهم ينادون علناً بأن اليوم الانجيلى للعبادة هو يوم « السبت » وقد شعرت الكنيسة القبطية بأن وراء الدعوة فكراً صهيونياً . وهذه هى الفترة التى كتب فيها الأنبا شنوده وغيره من اساقفة ورهبان المؤلفات المسيحية المصرية البارزة ضد الصهيونية .

ثم اكتشفت اجهزة الامن الناصرية حينذاك ان تجمعات « شهود يهوه » و « الادفنتست » وغيرهما من الفرق ذات التشنجات الباكية والاعترافات الهاذية ، تجذب الشبان والشابات باسم الجنس والمال والعبادات الجديدة ، ثم تقوم بتجنيدهم او تسفيرهم . ولم تستطع الاجهزة الامنية ان

تعتقل عناصر هذه التنظيمات جميعها لأنها كانت قد استطاعت ان تتسلل إلى « الجماهير المؤمنة » . وكان الفرز بين المجندين والمؤمنين عملاً صعباً . لذلك تبقت عناصر عديدة بالرغم من حملة الناصرية من جانب والحملة القبطية الارثوذكسية من جانب آخر .

وخلال العقدين الأخيرين .. فى السبعينات والثمانينات – تحركت هذه العناصر من مخابئها ، ونشطت عمليات التجنيد الدينى والسياسى والأمنى تحت شعارات مختلفة ووراء لافتات براقة .

هذه هى « المسيحية .. اليهودية » القادمة من الغرب . وهى المسيحية التى تختلف جذرياً عن المسيحية الشرقية أو المسيحية العربية . وإذا كانت الكاثوليكية والبروتستانتية قد وفدت إلى مصر فى القرن الماضى مثقلة بتاريخها الخاص ( بدءاً من اندماج الكنيسة والدولة فى العصور الوسطى وانتهاء باندماج المسيحية والصهيونية ) ، فإن المذاهب والفرق البروتستانتية الجديدة التى وفدت ومازلت تفد إلى مصر منذ نصف قرن إلى اليوم لا تحمل فقط تاريخاً لا علاقة له بتاريخنا ، ولكنها تحمل ايضاً دعوات سياسية مباشرة لا تخص مبادئ عامة كالدعوة إلى النظام الرأسمالى أو تلميع وجه اميركا مثلاً ، وانما هى تتجاوز ذلك إلى الدعوات النوعية التى تخص ظروفنا ومشكلاتنا ، وفى مقدمتها العلاقة مع « إسرائيل » والموقف من القضية الفلسطينية ، ثم تأتى اخيراً قائمة التعامل مع المنظمات والبرامج والمناهج الاميركية .

هذه هى المسيحية السياسية فى مصر ، ان شاء صاحب هذا العنوان ان يبحث له عن مضمون واقعى وملموس . وتصبح المسيحية فى العنوان

مجرد غطاء لدور تؤديه بعض المؤسسات والاجهزة الغربية ، وفى مقدمتها الاجهزة الاميركية .

ولكن رفيق حبيب لم يتعرض قط لهذه « المسيحية » الصهيونية - الغربية ، وتفرغ « لمسيحية سياسية » وهمية لا وجود لها على ارض الواقع المصرى . وقد كان هذا هو السبب التالى الذى دفع البابا شنوده إلى التصدى للأمر بنفسه ومباشرة .

هذان السببان : استعداء الدولة والمجتمع على الكنيسة القبطية الارثوذكسية ، وتزييف مصطلح المسيحية السياسية لإخفاء الدور الذى تلعبه بعض الفرق « المسيحية » الغربية ، هما فى الواقع سبب واحد ذو وجهين ، كلاهما يكمل الآخر ، إذ انه من مصلحة المذاهب والمنظمات والفرق الاجنبية ان تضرب الكنيسة الوطنية ، ومن خلالها تضرب الوحدة الوطنية .

ودفاعاً عن الوحدة الوطنية رأى البابا شنوده انه من واجب الكنيسة ان تبادر فى شخصه مباشرة إلى الرد على المحاولة .

ماذا قال إذن رفيق حبيب فى كتابيه ؟

قبل ان نفتح الصفحة الاولى من الكتاب الأول ، علينا ان نتقدم بسؤالين . أحدهما : هل يلعب الاقباط دوراً سياسياً ؟

والجواب : نعم ، فقد لعب الاقباط على مر التاريخ المصرى ادوراً سياسية مختلفة اختلاف المواقع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى يحتلونها ، فمن بينهم كان هناك الوفديون والسعديون والناصريون والشيوعيون والساداتيون . ومن بينهم المستقلون ومن لا علاقة لهم

بالسياسة . ولأن قطاعاً منهم لا يستهان بحجمه من رجال المال والأعمال والمهن الحرة ، فإن قاعدته العريضة نسبياً كانت تجد نفسها ومصالحها ومصيرها فى حزب الوفد القديم ، حزب البرجوازية المصرية وحلفائها من الطبقات الشعبية ، حزب الاستقلال الوطنى والديموقراطية الليبرالية والوطنية المصرية والعلمانية دون أى تعارض مع الدين . وكبقية المصريين عانوا فى المرحلة الناصرية من غياب الاحزاب ، وكبقية المصريين كانوا فى « الاتحاد الاشتراكى » وكبقية المصريين كذلك كابدوا اهوال المسافة بين الشعار الليبرالى فى ظل السادات والسلوك المختلف الذى دشن المد السلفى للجماعات الإسلامية . وفى كل هذه المراحل كان الاقباط كالمسلمين يشتغلون بالسياسة فى الحدود التى تسمح للمواطن المصرى – اياً كانت عقيدته – ان يشتغل بها . ولكن التاريخ السياسى للأقباط لم يعرف ما يمكن تسميته تجاوزاً بالمسيحية السياسية . هذه المسيحية التى يمكن القول انها راودت أو مازالت تراود بعض القيادات المارونية فى لبنان ، لم تعرفها مصر .

والسؤال الثانى : هل تلعب الكنيسة (القبطية الارثوذكسية) دوراً أساسياً فى مصر ؟

والجواب : نعم ، فقد كان قدر الكنيسة المصرية منذ ولادتها ان تلعب دوراً سياسياً تاريخياً مجيداً بأن كانت القلعة الوطنية الكبرى لمقاومة الاحتلال الرومانى لمصر ، ويبدأ التقويم القبطى بعصر الشهداء . فالسنة الفلكية القبطية التى يعتمدها الفلاحون المصريون إلى اليوم فى الزراعة والرى والحصاد ( وأسماء شهورها : طوبه وأمشير وبؤونه وبرمهات وبرمودة ... الخ) قد بدأت فى التاريخ منذ سبعة عشر قرناً باستشهاد

مئات الألوف من المصريين فى العصر القبطى على يدى الطاغية الامبراطور الرومانى دقلديانوس . كانت الكنيسة هى قائدة المقاومة . وحين جاء الملك قسطنطين واعتنق المسيحية وقرر اعتمادها ديناً رسمياً للامبراطورية لم يتوقف الاقباط وكنيستهم الارثوذكسية عن المقاومة . كان الهدف بسيطاً وواضحاً هو طرد الرومان من مصر سواء وهم وثنيون أو وهم مسيحيون . وكتا « السبكسار » الذى يُتلى فى صلوات الكنيسة إلى اليوم هو سيرة بعض شهداء الكنيسة . وقد ظلت وطنيتها شرياناً حيوياً فى جسد مصر وروحها ، وانطبع فى المخيلة الشعبية ذلك المشهد الحديث فى ثورة ١٩١٩ حين تعانق الهلال والصليب وخطب القساوسة فى الازهر ورفض الاقباط مبدأ حماية الاقليات من جانب الانجليز ، ورفضوا ايضاً اى تمثيل نسبى فى الدستور يضمن وجودهم فى السلطة التشريعية أو التنفيذية . وكانت الكنيسة القبطية الارثوذكسية هى التى رفضت فى عهد البابا شنوده ان يحج الأقباط إلى القدس طالما ظلت محتلة من إسرائيل .

هذا هو الدور السياسى الذى لعبته ومازالت تلعبه الكنيسة المصرية ، وهو ليس دوراً بل هو احد مقومات وجودها . انه وطنيتها وليس « اشتغالاً بالسياسة » .

## ماذا يقول فى « الاحتجاج » ؟

لنر اذن ماذا يقول رفيق حبيب فى كتابه « الاحتجاج الدينى والصراع الطبقى فى مصر » .

يقول أولاً ان البابا شنوده شخصية مؤهلة « للقيادة الشعبية الجماهيرية . وهذه السمات هى التى اضفت على سلوكه الكثير من ملامح

السياسة » (ص ٥١) . وهو – اى البابا – « مقتنع بأن هذه المكانة القيادية هى الطريق لتحقيق آمال الطبقة الوسطى التى نشأ منها . وعندما حاول تحقيق بعض آمال الطبقة الوسطى كان الطريق لذلك هو تقديم مطالب الشعب القبطى . وهنا كانت النبرة السياسية اعلى من النبرة الاجتماعية ، واصبح الصراع حتمياً » (ص ٥٢) . وفى السبعينات « حاول البابا شنوده والممثلون لاتجاهه ، تغيير وضع الكنيسة وقياداتها لتصبح الممثل الشرعى عن الاقباط لدى الدولة (...) دون وساطة الصفوة القبطية الجديدة . وهكذا دار الصراع بين الطبقة الوسطى الكنسية والطبقة الوسطى العلمانية » (الصفحة نفسها) . و « اصبح الموقف السياسى للبابا شنوده يتبلور فى الصراع بين الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى العليا ، ولم يكن صراعاً بين الكنيسة والدولة (٥٣)

من الواضح ان الكاتب – فى هذه المقتطفات – قد اطلع حديثاً جداً على بعض الافكار الماركسية المجتزاة . ولكنه لم يستوعب على الأرجح إلا نوعاً مشوهاً من « الماوية المبتذلة » وكأنه أمام خريطة اجتماعية شديدة الوضوح ، يتحرك الناس فوقها كأنهم قطع شطرنج يمسك بها لاعبون مهرة . اننا لا نعرف كيف اصبح البابا شنوده ممثلاً للطبقة الوسطى ولا كيف بدأ يصارع الطبقة العليا . وما هى هذه الطبقة العليا ، هذا المصطلح المانع الرجراج الذى لا علاقة له بالعلم ؟ وما معنى ان الطبقة الوسطى قد انقسمت بين رجال الاكليروس والعلمانيين ؟ والمعروف ان البابا شنوده هو الذى اعاد المجلس المللى – الذى يتكون من العلمانيين – إلى الحياة بعد طول احتجاب – والمعروف ايضاً أن الصدام بين السادات

كان بسبب تشجيعه للجماعات الإسلامية وتغاضيه عن تجاوزاتها بحق الاقباط ، وبسبب رفض الكنيسة للتطبيع مع إسرائيل .

ليست هذه اسرارا ، فلم تكن هناك مطالب خاصة للاقباط ولا مصارعة بين الكنيسة والمثقفين ولم يكن هناك صراع طبقي بين الكهنة و « الشعب » ومن الغريب ان الماركسي المستجد يتكلم كثيراً عن « الشعب القبطي » هذا المصطلح الطائفي الذى لا أساس موضوعياً له الا عند من يبنى لا شعورياً أو يتبنى واعياً ما يسميه « المسيحية السياسية » ، فالذى يقول الشعب القبطي يجب ان يدرك او يتركنا نفهم انه يستخدم مصطلحاً سياسياً طائفياً يؤسس مناخاً انفصاليا تقسيميا بين ابناء الشعب الواحد والوطن الواحد . ومن الصعب ان يكون هذا المصطلح زلة لسان ، لأن المؤلف استخدمه العديد من المرات تكررت مثلا ثلاث مرات فى صفحة ٥٤ وحدها . والتكرار الآخر الذى لا يقل اهمية هو مصطلح التماثل أو التشابه الذى يقيمه المؤلف بين الإسلام السياسى وما يستهدف تصويره على أنه المسيحية السياسية انه يقرر هكذا دون اية وثائق أو ادلة أو قرائن أو استشهادات أو عينات اجتماعية أو دراسات ميدانية أو احصاءات :

« الكنيسة الحقيقية فى مفهوم الجماعات المسيحية هى الكنيسة التى يرأسها يسوع المسيح وليس قيادات الكنيسة . وهذه الفكرة هى المقابل المسيحى لفكرة الحاكمية لله ، فالجماعات المسيحية ترى ان المجتمع المسيحى اصبح تحت سيطرة قادة الكنيسة ، اى ان الحكم داخل الكنيسة اصبح للبشر لا لله . ولهذا تطالب باقامة الكنيسة الحقيقية التى يرأسها الله وتصبح السلطة فيها لله من دون البشر » ( ص ١٨١ )

• « إن الجماعات المسيحية تتبع مبدأ التقية ، ولكن على مستوى اللاوعى (...) بمعنى انها لا تخفى افكارها عن المجتمع العام فقط ، ولكن تخفى افكارها عن نفسها ايضاً » (١٢٠)

• « وهذا الافتراض ليس مجرد تخمين ، فالجماعات المسيحية تتبع الافكار التى تتشابه فى دلالتها الاجتماعية مع الافكار التى تتبناها الجماعات الإسلامية ، وعندما تتشابه الافكار ، أى تتشابه المقدمات ، يمكننا ان نفترض بقدر من الثقة ان النتائج تتشابه ايضاً » (ص ١٢٠)

• « إن الجماعات المسيحية تبدأ من خلال تقديم فكر جديد داخل الكنيسة ، وتنتهى بالانشقاق عن الكنيسة نتيجة رفض كل تغيير تطالب به داخل الكنيسة . والفكر الجديد الذى تقدمه معظم هذه الجماعات ، يتمثل فى التيار (...) الذى يركز على الايمان بالمواهب الروحية الخارقة ، اى يؤمن بالقوة الروحية الإيمانية وقدرتها على صنع المعجزات كما يؤمن بأهمية العالم الروحى وما فيه من صراعات روحية مع قوى الشر الروحية » (ص١٨٥)

• « لهذا يمثل اتجاه الجماعات المسيحية اتجاهاً سلفياً متشدداً . ويماثل اتجاه الجماعات الإسلامية » (ص ١٨٧)

• « والجماعات المسيحية المعاصرة ( دون تسمية أو تحديد لمكانها) لم تلجأ إلى استخدام العنف ، ولم تدخل فى اى صدام مع المجتمع أو الكنيسة . ومع هذا تلجأ الجماعات المسيحية ( ايضا دون تحديد ) إلى استخدام العنف السلبى ، فقد (لاحظ فقد) لاتستخدم العنف البدنى ولكنها تلجأ إلى استخدام العنف الاجتماعى والدينى » (ص ١٩٠)

هذه هى الافكار أو المحاور الرئيسية لكتاب « الاحتجاج الدينى والصراع الطبقى فى مصر » لرفيق حبيب . وقد أثرت ان اقتطف من النص ما يدل على الفكرة بلغة الكاتب نفسه .

## ست ملاحظات

وقبل الانتقال إلى الكتاب الثانى نسجل هذه الملاحظات :

١ – يفتقد الكاتب اية ادوات للبحث العلمي وفى مقدمتها مادة البحث ، فالجماعات أو التيارات المسيحية التى يتناولها لا وثائق لها من وقائع أو نصوص أو شخصيات أو احداث مدرجة فى التاريخ الموثق أو فى الدراسات الميدانية أو حتى فى المقابلات الشخصية المسجلة . والكاتب يعترف سلفاً بهذا النقص الذى يعزوه إلى غياب المادة . وإذا كان ذلك صحيحاً فقد كان الاجدى قبل أى تحليل أو تصنيف للفراغ ان يتوفر الباحث على صنع الوثيقة : قراءة تاريخ مدارس الاحد مثلا فى إعداد المجلة المعروفة بهذا الاسم ، ومقابلة رموزها من الاحياء والتحقق من نتائجها فى العائلات القبطية . وفى حادث « جماعة الأمة القبطية » كان يستطيع الحصول على ملف القضية من المحكمة أو من المحامين أو من اطراف الحادث الأحياء ولو ان الكاتب يحترم العلم حقاً لبدأ من البداية ، اى من السؤال . ولكنه بدأ من النهاية بتقرير حافل بالإنشاء السياسى والافتراضات والانطباعات والاحكام .

٢ – يعتمد المؤلف فى صياغة ما تخيله منهجاً للبحث على حوالى اربعين مرجعاً غربياً ، وليس هذا عيباً . ولكن العيب هو ان هذه المراجع فى

مقدماتها تتناقض كلياً مع المفاهيم أو الاطروحات الماركسية المبتسرة والمنثورة هنا وهناك دون ضابط أو رابط . المراجع تناقض بعضها بعضاً وتناقض الرؤية الطبقية التى يتوهم الكاتب انه حريص عليها كما ان هذه المراجع ليست اكثر من خبرات مستخلصة من تجارب مختلفة تماماً عن التاريخ المصرى والمجتمع المصرى . ولكن الكاتب كان يأخذ هذه الخبرة ويقيس عليها ظاهرة مصرية ، الأمر الذى نتج عنه اضطراب شديد فى اللغة والأسلوب لما اصابهما من ارتباك الفكر وغموضه . ان معانى الاقلية والاغلبية الواردة فى المراجع الاجنبية قد تصدق مع المجتمعات التى انبثقت عنها أو قد تصدق مع الفكر الذى يتبناه صاحب المرجع ، ولكنها لم تصدق مع التجربة التاريخية للشعب المصرى الذى لا يعرف الاقليات السلالية على سبيل المثال ، والذى لم يتكون فى الأصل أو فى التطور من أقليات اثنية على سبيل المثال أيضا . هذا الشعب أيضاً أسس مجتمعاً ودولة تاريخيين كان لهما اعمق الاثر فى تكوين وحدته الوطنية . ولكن المراجع الاجنبية المتناقضة مع مادة البحث والطموح الفكرى للمؤلف ومع بعضها البعض حجبت عنه البدهيات .

٣ – اضطربت المصطلحات نتيجة لذلك اضطراباً ساهم فى تركيب الفقرات التى تلغى مضمونها بنفسها بالتعارض أو بالفجوة بين الفكر والكتابة . ان تعبيرات مثل « الحتمية الاجتماعية » أو « الحتمية الفكرية » هى تعبيرات خاوية من اى معنى . ومصطلح مثل الجماعات المسيحية لا يملك اية درجة من الصلابة أو التماسك ومن ثم المصداقية ، فهو مجرد تشبيه يرادف الجماعات الإسلامية . اى

أن الافتراض الوهمى للكاتب هو الذى فرض التعبير ، ولم يحدث العكس ... فهناك جمعيات قبطية عديدة ومشهورة مثل جمعية الايمان أو جمعية المحبة أو جمعية التوفيق ، لم يرهق المؤلف نفسه بدراستها وقراءة مطبوعاتها ، ولم تخطر اصلاً على خياله ، بالرغم من انها مادة خصبة لدراسة الفكر المسيحى فى مصر ، لم يذهب إلى الكلية الاكليريكية أو معهد الكتاب المقدس ليدرس البرامج ويقابل الأساتذة والطلاب ويستخلص النتائج . لذلك جاء تعبير « الجماعات المسيحية » مصطلحاً سياسياً تحريضياً يستدعى التشابه مع الجماعات الإسلامية ، وليس مصطلحاً - اداة للبحث العلمى .

٤ - ونتيجة لذلك ايضاً راح الكاتب يعوض النقص الفادح - وربما الفاضح - بالتفسير التآمرى للتاريخ والتفتيش فى الصدور عن النوايا . كان يبنى من الوهم بديلاً للشخص الذى يحلله ، فاذا به يصنع تمثالاً يحقق معه . يبدأ الأمر بافتراض أو انطباع يتعامل معه كأنه حقيقة ، وبالتسلسل « المنطقى » ينتهى إلى النتيجة التى يريدها ، ولا علاقة لها بأى بحث أو علم . وهو يستغل فى ذلك ما كان يسميه فولتير بالجهل النشيط ، فلا يتورع عن استغلال الجهل العام بتاريخ الكنيسة أو بالمسيحية ذاتها . وربما كان هو نفسه يجهل هذا التاريخ بسبب نشأته العائلية البعيدة عن ثقافة الكنيسة الارثوذكسية بل هو يستغل احياناً الشحنة الانفعالية التى تبثها وتشيعها الجماعات الإسلامية ، فهو يدرى ان المصريين عامة وليس الاقباط وحدهم لا يعرفون « التقية » وهو يدرى غالباً ان رئاسة المسيح للكنيسة لا تتشابه مطلقاً مع فكرة الحاكمية لله ،

فرئاسة المسيح روحية والكنيسة ليست المجتمع . أما الحاكمية فهى حكم الشريعة فى المجتمع دون وساطة الحكام لأن الله صاحب الحق الوحيد فى حكم البشر . وسواء كان الخلط بين المصطلحات الإسلامية السياسية وبين المصطلحات التى يخترعها المؤلف مقصوداً أو غير مقصود ، فإن المؤكد هو ان الرسالة التى اراد توصيلها فى غمرة المحنة المسماة فتنة طائفية هى ان المسؤولية - إذا كانت هناك مسؤولية - تقع على عاتق طرفين احدهما معلوم هو الجماعات الإسلامية . والآخر مجهول هو الجماعات المسيحية . انها مسؤولية بالتساوى بين طرفين متماثلين .

٥ - فإذا تساءلنا كيف كان ذلك رد المؤلف بجسارة مذهلة بأن الروحانيات المسيحية هى اعتزال فرفض فعنف سلبى ومقاومة للضغط على المجتمع حتى يقبل هذه الافكار . وما هى هذه الافكار ؟ إنها الإيمان بالخوارق والمعجزات . والكاتب يعلم - إذا كان باحثاً اجتماعياً - ان هذا الإيمان شائع فى المجتمع ولا يحتاج الى جماعات تنظمه ، فالتنجيم وفتح المندل وأخذ الاثر وحفلات الزار من ناحية والطرق الصوفية من ناحية أخرى لا تحتاج إلى مسيحية سياسية تنظمها ، فهى اعراف وتقاليد اجتماعية وانماط فى السلوك النفسى لا علاقة لها « بالإيمان » أو الروحانيات المسيحية . ولكن الكاتب - وهو ابن رئيس الطائفة البروتستانتية - لا يعرف شيئا فى اللاهوت أو فى الرهبنة . علم اللاهوت يجيبه عن الرموز الروحية ، وتاريخ الكنيسة كان يدله على معنى الرهبنة التى اخترعها المصريون زهداً فى الدنيا وتعبداً فى الوحدة وحفظاً

للتراث من بربرية الرومان . ولا علاقة لهذه الرهبنة بالهجرة عند بعض الجماعات الإسلامية ، فلا رهبنة فى الإسلام .

٦ - ولكن الكاتب الذى يعرف ويتجاهل أو انه يجهل ولا يعرف قد اصطاد افراداً لا يمثلون تيارات أو اتجاهات ، وتصيد منهم بعض الأسطر التى لا تعنى ما اراده ، وراح يفسر الروحى بأنه مادى والمادى بأنه سياسى .

وبالطبع ، فهناك تيارات فى الفكر المسيحى المصرى ، وهناك اقباط يشتغلون بالسياسة ، ولكن الربط العشوائى بينهما للقول بأن هناك مسيحية سياسية فى مصر يدفعنا إلى الترجيح بأن رفيق حبيب قد اختار موضوعاً مزيفاً ليحجب به موضوعاً حقيقياً .

وهذا ما يثيره الكتيب الصغير « المسيحية السياسية فى مصر » . فماذا يقول ؟

(قام الكاتب بنشر حلقات أخرى حول ذات القضية فى مجلة الوطن العربى - ولضيق المساحة نكتفى بهذه الحلقه) .

## ( ٨ )

# تعليق ورأى
# الاحتجاج الدينى والمسيحية السياسية

بعد قراءة كتابى - الاحتجاج الدينى والصراع الطبقى فى مصر - والمسيحية السياسية - للدكتور رفيق حبيب ، وبعد متابعة ردود الافعال التى صدرت عنهما فى كل المجالات ، أصبح من المهم أن نوضح موقف الكنيسة الانجيلية فى بعض النقاط انطلاقا من الحرص الكامل على العلاقات الكنسية داخل الجسد الواحد الكبير .

أولا : هذان الكتابان لا يعبران عن فكر الكنيسة الانجيلية وموقفها ، بل مجرد اجتهاد شخصى للكاتب ، نتفق معه - كأى كاتب - فى بعض أفكاره ونختلف معه فى البعض الآخر ، خاصة ما يتعلق بالكنيسة القبطية الارثوذكسية والكنيسة الانجيلية .

ثانيا : استخدام المؤلف فى كتابيه لبعض العبارات المستخدمة فى مجتمعنا المصرى الآن عن الجماعات والتنظيمات والافكار التى يرفضها المجتمع لانها تهدد الاستقرار وتعيق التنمية ، ووصف بعض الاتجاهات أو القيادات الكنسية بنفس العبارات مثل - انسحاب - و - مناهضة - و - تكفير - ويوحى للقارئ البسيط بأن هذه الاتجاهات والانشطة والقيادات

المسيحية مناظرة وموازنة لتلك التى لا يقبلها المجتمع . وهو أمر يفتقر تماما إلى الصحة ، ويتجنى على الدور الوطنى والعربى ، الكبير للكنيسة القبطية وقياداتها ، وللكنيسة الانجيلية وقياداتها .

ثالثا : مقولة – المسيحية دين ودنيا – نقصد بها الآن الرسالة المسيحية الروحية تشمل علاقة الإنسان الصحيحة بربه ، وعلاقته الصحيحة بالمجتمع من حوله .. فلا فصل بين الالهى والطبيعى أو بين المقدس والدنيوى فى حياتنا .

من هنا تهتم المسيحية ، وبالتالى الكنيسة ، بهذه الرسالة الروحية السامية الشاملة ، رسالة بناء الانسان وبناء المجتمع معاً ، وهكذا تنحصر مهمة كل الانشطة الكنسية ، فى كل الطوائف والمذاهب المسيحية ، سواء فى الاجتماعات العامة أو لقاءات الشباب أو اجتماعات مدارس الاحد أو الأسر الخاصة بالشباب الجامعى .. الخ ، فى هذه الرسالة الروحية المقدسة رسالة البناء للوطن وللمواطن وهى نفس الرسالة التى من اجلها يعمل كل رجال الدين والقيادات والخدام فى كل الكنائس ، وبعض الاسماء التى وردت بالكتابين لها كل التقدير حياة ورسالة ووطنية ، من هنا فالكنيسة المسيحية بطوائفها المختلفة وانشطتها وقياداتها ، تعمل فى اطار العمل الروحى الكبير ، وليس فى نطاق العمل السياسى الضيق فى تمثل صادق بروح سيدها ، روح العطاء والتضحية وانكار الذات ، وليس روح السعى المتواصل لتأكيد الذات واثبات الهوية .

رابعاً : من العبارات الهامة التى استخدمها الكاتب كثيرا ولم يتوقف قدامها ليحلل ويحدد مدلولها بدقة ، عبارة – الكنيسة والسياسة – أو –

المسيحية والسياسة - فى سياق الحديث عن علاقة الكنيسة المسيحية وقياداتها بالعمل السياسى ، مما دفع البعض إلى سوء فهم هذه العلاقة ، أو سوء استخدام البعض الآخر لها ، فكلمة - السياسة - فى مفهومها الضيق تعنى الاشتغال بالسياسة والدخول فى العمل السياسى من خلال الاحزاب والمؤسسات المختلفة للدولة وهو أمر مفتوح ومطروح للمسيحيين كغيرهم من المواطنين بحكم المواطنة والتواجد .. اما - السياسة - فى مفهومها الواسع فتشمل كل جوانب الحياة فى المجتمع الإنسانى .. ولان الرسالة المسيحية - كما ذكرنا آنفاً - تشمل علاقة الإنسان الصحيحة بربه وبمجتمعه من حوله ، إذن فالكنيسة ، من منطلق الرسالة الروحية ، وأمام دورها الوطنى والقومى ، تهتم بالانسان وبالمجتمع معا بكل قضاياه وظروفه ، ولصالح استقراره وتقدمه ، وعلى هذا فالكنيسة القبطية - مثلها مثل باقى الطوائف المسيحية ممثلة فى شخص قداسة البابا شنودة الثالث عندما تنادى أو تعلن رأيا أو موقفا فى قضايا الإنسان والمجتمع ، لا تكون مشتغلة بالسياسة بل تقوم بدورها الروحى الشامل ، لصالح المجتمع ، وكل مواطنيه معا ، والا تكون الكنيسة قد فقدت دورها وبالتالى وجودها ، ويكون المجتمع قد خسر عنصراً فعالاً لبنائه وتنميته .

خامساً : مفهوم التطرف بمعنى تكوين جماعات لها تنظيمات خاصة ، تتطلع إلى الحكم ، وتتبنى افكارا مناهشة للمجتمع أو مكفرة له ، وبالتالى للسلطة والقانون والشرعية فى البلاد ، وتتخذ من العنف المسلح والارهاب ، وسيلة للتعبير ، هذا المفهوم غير موجود فى الواقع الكنسى المصرى سواء على مستوى القيادة الكنسية أو الشعب المسيحى والكتاب المقدس يدعونا دائما إلى صنع الخير والسلام ، وغرس الحب فى

المجتمع ، والوقوف مع الشعب ، والصلاة لاجل الحكام ، اما التنوع فى الآراء والاتجاهات داخل الفكر المسيحى فكلها تدور حول كيفية فهم الكتاب المقدس ، وبالتالى حول فهم ابعاد الرسالة المسيحية ، وكلها تتم فى اطار الحوار الفكرى ، الذى يتوهج دائما بالايمان المستنير . والعلم المتميز ، والحضارة الأصيلة ، والذى يصل دائما بالفرد والمجتمع إلى كل تقدم وابداع .

القس مكرم نجيب
راعى الكنيسة الانجيلية
بمصر الجديدة

الدكتور القس منيسى عبد النور
راعى الكنيسة الانجيلية
بقصر الدوبارة

{جريدة وطنى ١٩ / ٨ / ١٩٩٠}

( ٩ )

# التدين السياسى .. والصراع الطبقى

د . رفعت السعيد

.. ان الربط بين الدين والطبقات أو الصراع الطبقى يثير بلا شك العديد من الاعتراضات ، ففى أذهان البعض قد يعنى ذلك وصم الدين بالتحيز ، أو جعل الدين جزءا من ملامح الطبقة .. لكن دراسة العلاقة بين التدين أو الحركات الدينية والانتماء الطبقى بمثابة دراسة لكيفية تبنى كل طبقة للدين ، والدور الذى يؤديه التدين لهذه الطبقة . ان الدين مطلق ولكن التدين نسبى . فالتدين محكوم بملامح الشخص وتكوينه النفسى والاجتماعى .

هذه العبارة تلخص محاولة جادة لدراسة هذا الموضوع الشائك .. وهى محاولة يقدمها بتأن وتدقيق محاذر الدكتور رفيق حبيب فى كتابه « الاحتجاج الدينى والصراع الطبقى فى مصر »

والكتاب يحاول ان يفسر عملية توظيف الدين سياسيا كأسلوب لافراد من فئة اجتماعية محددة ، هى الطبقة الوسطى المصرية يستهدف التخفى خلف لافتة دينية واستغلالها لتحقيق اهداف سياسية ..

ويحاول الكتاب أن يفسر ظاهرة التستر خلف شعارات دينية تتهم الخصوم السياسيين بالكفر كظاهرة للصراع السياسى فى الوقت الراهن .

.. « فكلما تميز تدين جماعة ما بالتشدد ، تبنت محكات صارمة للفصل بين الايمان والكفر ، ومعظم الحركات الدينية تتميز بالتشدد ، فهى تهدف إلى إحداث تغييرات ثورية ، ولهذا تتبنى مواقف متزمتة تجاه الواقع لتبرر رفضه والمطالبة بتغييره .. فهذا الصراع يعنى حربا بين جماعتين ، جماعة تلجأ إلى تبرير أو إثبات ظلم الجماعة المستهدفة ، وهى فى ذلك تحاول اكتساب حقوق أو مكانة على حساب الجماعة الأخرى ، وهنا يتبلور دور الدين فى اثبات كفر الجماعة المستهدفة ، وايمان الجماعة الثائرة ، مما يعنى احقية الاخيرة فى محاسبة الأولى ومحاكمتها » (ص٢٠)

نحن إذن امام ظاهرة اجتماعية ، سياسية تستخدم الدين فى صراعها ضد خصومها السياسيين ، ولكى تحاول التفوق عليهم فى هذا الصراع تتهمهم بالخروج على تعاليم الدين ، بل بالكفر .

ولكن ما هى الفئات الاجتماعية التى ينبع منها هذا الاتجاه ..

.. انها الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى وهى فئات تتميز بمميزات ثلاث :

١ – الاحباط الاجتماعى .

٢ – طبقات بلا مستقبل .

٣ – الهامشية التاريخية .

.. « فهذه الفئات لا تجد المكانه المتوقعة لها فى المجتمع .. فتتكون رؤيتها المستقبلية من خلال منظور تشاؤمى .. حيث يصبح تأثيرها على التاريخ والمستقبل معدوما ، وتأثيرها على الواقع الشخصى مستحيلا ، هنا يتخذ الدين سلاحا لتغيير هذا الوضع تغييراً جذرياً (ص ١٣٠)

ويؤكد الباحث ان هذه الجماعات الدينية جميعاً من جماعة الاخوان المسلمين إلى جماعة الامة القبطية إلى الجماعات الاخرى تبدأ بمحاولة التغيير بالاسلوب السياسى ثم لا تلبث ان ترتد إلى أسلوب العنف كنتيجة منطقية لرفضها المجتمع القائم وبعجزها عن تغييره بالاساليب السياسية ..

وتمضى بنا هذه الدراسة العميقة والممتعة فى آن واحد لتلمس احد جوانب نشاط هذه الفئات الاجتماعية وهو شركات توظيف الأموال .. وتقول :

« كان هناك عنصران : الدين والمال ، أى الرأسمالية والإسلام ، وتجمع العنصران معاً . لكنهما لم ينصهرا معاً ولم تنشأ رؤية حضارية جديدة تجمع بين التدين والكسب ، أى بين الايمان الحقيقى والانتاج :

وإنما كانت محاولة لجمع المال عن طريق التمسح بالدين .. « ففقد التدين عمقه وفقد المال انجازه الاقتصادى . (ص ٨٧) لكن التستر خلف الدين قد يجبر صاحبه على القيام بدور فعال فى خدمة الصالح العام ، لكن شركات توظيف الأموال لم تفعل ذلك بل اختارت الدافع المادى وتحقيق اكبر ربح لاصحابها ومنظميها على حساب المصلحة العامة ..

.. وبنفس سرعة الصعود ، بدأت عملية الهبوط .

.. ولعل ما فعلت هو محاولة استعراض بدائية ومبتسرة لبحث عميق وجاد .. يحاول تحليل ظاهرة اتخاذ الدين واحداً من ادوات الصراع الطبقى ، تستهدف تحقيق طموحات سياسية واجتماعية لاصحابها مستخدمين الدين كسلاح ضد خصومهم السياسيين .

.. والجهد متميز . والكتاب جاد وهو يستحق الثناء بأمل أن يواصل صاحب هذه الدراسة جهوده البحثية حتى مداها ولعله جدير بذلك ولعلها ايضا جديرة بالاهتمام والمتابعة ..

{ الأهالى ١٢ / ١٢ / ١٩٩٠ }

( ١٠ )

# الأصولية الأمريكية

أحمد بهجت

عنوان الكتاب « المسيحية والحرب » عنوان مثير ويلفت النظر ، إذ المعروف عن عيسى عليه السلام أنه كان من أهل السلام ، ولم يكن داعية حرب ، ولكن الدهشة تزول عندما نقرأ الكتاب ، فهو يتحدث عن قصة الأصولية الصهيونية الأمريكية ، والصراع على الشرق الإسلامى ..

اصدرت الكتاب دار يافا للدراسات ، وكتبه الدكتور رفيق حبيب .. ويعترف مؤلف الكتاب فى بداية كتابه أن دراسته تحاول عبور موضوع شائك ، فهى عن الأصولية المسيحية الأمريكية المعاصرة ، وهذا موضوع شائك ، إلى جوار صعوبته ، لما فيه من تنوع وتداخل مع تيارات وافكار مختلفة ومتنوعة ، ولما له من جذور تاريخية معقدة .. ويتناول د . رفيق حبيب هذا الموضوع ليس من باب دراسة ظاهرة امريكية رغم اهمية ذلك ، وليس لدراسة تيار مسيحى معاصر ، رغم اهمية ذلك ايضا .. ولكنه يتناول الموضوع بسبب العلاقة بين هذا التيار ودول العالم الثالث ، ومن بينها الوطن العربى .. وفى قلبه مصر ..

والكتاب دراسة تهدف لمعرفة الأصولية الأمريكية المعاصرة ، لأن هذه الأصولية شاءت ان تضع نصب أعينها العالم كله كهدف لها ، ومنذ بدايتها وخروجها من دولة المنشأ « أمريكا » وهى تبشر العالم - لا بالمسيحية ، بل بالأصولية الأمريكية ..

وتأخذ القضية بعدا جديداً ، بالنسبة للتيار الصهيونى داخل الحركات الأصولية المسيحية الأمريكية ، فهذا التيار وضع نصب عينيه عددا من الأهداف منها :

١ - حتمية تفوق امريكا فى السلاح حتى تصبح اقوى قوى العالم .

٢ - حتمية عودة اليهود وإقامة دولة إسرائيل فى فلسطين العربية .

٣ - حتمية عودة يهود الشتات جميعا إلى دولة إسرائيل ، وعلى رأسهم بالطبع يهود الاتحاد السوفيتى .

٤ - حتمية هدم المسجد الأقصى ، وإقامة هيكل سليمان فى نفس مكانه .

٥ - ضرورة تصاعد احداث التاريخ ، حتى تقوم قوى الخير وعلى رأسها أمريكا ، بمحاربة كل قوى الشر ، فى معركة هرمجدون فى فلسطين ، حتى يأتى المسيح ليحكم العالم ألف عام سعيد . « للكلام بقية » .

{ الأهرام ٢٣ / ١١ / ١٩٩١ }

## ( ١١ )

# كتـــاب جـــديد

أحمد بهجت

يهدف البحث المتميز الذى يقدمه د . رفيق حبيب فى كتابه « المسيحية والحرب » إلى بيان العلاقة بين الأصولية الأمريكية ودورها الدينى والسياسى فى مصر وغيرها من دول الجنوب الفقير . أن شعار « ويكون العالم كله للمسيح » يتضمن نتيجة حتمية لأن يكون العالم كله لأمريكا ..

ايضا يهدف الكتاب إلى دراسة الأصولية الصهيونية ، عندما تتحول العقيدة من مجرد ايمان شخصى إلى سلاح لإرهاب الآخرين ، وإلى تبرير يستخدم لطرد الشعب الفلسطينى وتشريده .

والكتاب يعرى الاصولية الصهيونية حين تصبح العقيدة برنامج عمل سياسى هدفه هدم المسجد الأقصى ثانى الحرمين الشريفين لحوالى مليار مسلم حول العالم .. ومتى كانت العقيدة تتجاوز مقدسات الآخرين ؟

والكتاب عن الأصولية بكل فروعها ، عندما تكون جدول عمل يجعل مسيحية الشرق مسيحية اطراف أو مسيحية تابعة ، لتلك المراكز المسيحية الأمريكية التى تمثل القوة وتسيطر على الفكر .. ومتى كانت مسيحية

الشرق طرفا ومسيحية الغرب مركزاً ، فى حين أن مسيحية الشرق هى الجذور التاريخية الأصلية للفكر المسيحى ..

ويخلص الكاتب إلى أن الاصولية الامريكية هى امبريالية دينية ، وهى شكل جديد من الاشكال العصرية للرأسمالية العالمية ، وعصر الهيمنة الأمريكية ولقد حذر المجلس الوطنى لكنائس المسيح فى امريكا (وهو الممثل القوى للمسيحية الليبرالية) من سيطرة الفكر الاصولى على امريكا ، وسقوطها تحت يد التيار الدينى الاصولى .. وهو تيار يتعاطف مع الصهيونية .

ويسوق الكاتب تحذيره للمصريين العرب وغيرهما من أبناء العالم الثالث ، أيا كان موقفنا الدينى ، ليبراليا أم اصوليا ، وايا كان موقفنا الفكرى علمانيا أو دينيا فان علينا ان نحذر من هذه الحركة ، ونقف أمامها ، ونعرف دورها ، فلا يوجد مبرر واحد يجعلنا نقبل الاستعمار والهيمنة السياسية ، فهل هناك مبرر لنقبل الهيمنة والاستعمار الدينى ؟

الكتاب بحث عميق كتبه د . حبيب بحياد علمى وأمانه وشجاعة ، والكتاب يستحق التقدير البالغ .

{ الأهرام ٢٤ / ١١ / ١٩٩١ }

## ( ١٢ )

# تعليـــق

وصلتنى الرسالة التالية من القس مكرم نجيب راعى الكنيسة الانجيلية بمصر الجديدة ، ورئيس مجمع القاهرة الانجيلى .. يقول فى رسالته :

« صدر اخيرا كتابان « المسيحية والحرب » للدكتور رفيق حبيب ، و « الاختراق الصهيونى للمسيحية » للقس اكرام لمعى ، وكتاب القس اكرام لمعى لم يصل إلى ايدينا بعد ، وربما احتاج العنوان إلى شئ من المراجعة فى الصياغة بعيدا عن الايحاءات المثيرة التى ربما لا يقصدها المؤلف ، وعلى كل فالكتابان فى النهاية مجرد اجتهادات شخصية .. اما كتاب المسيحية والحرب للدكتور رفيق ، فقد رأيت بعد دراسته انه يحتاج إلى التعليق التالى الذى يضع الحقائق فى اطارها الصحيح .

**أولا** – إن الكنيسة المصرية بكل طوائفها تؤمن أن العهد الجديد فى الكتاب المقدس تفسير وتحقيق لنبوات العهد القديم ، وأن نبوات ووعود العهد قد جسدها مجئ السيد المسيح ، وتكفى نظرة واحدة إلى رسائل العهد الجديد مثل رومية وغلاطيا والعبرانيين لتحديد الاتجاه الصحيح وحسمه ، وبالتالى فإن الصوت الذى يعلل النفس بأن نبوات العهد القديم تكرس الاحتلال الإسرائيلى للأرض العربية ، والتشريد والقمع والحرمان

للشعب الفلسطينى ، هذا الصوت ليس صوتا مسيحيا كتابيا ، بل سياسى صهيونى ، والرد المباشر للسيدة حنان عشراوى المتحدث الرسمى للوفد الفلسطينى فى مؤتمرها الصحفى فى مدريد على السؤال الذى وجه إليها بهذا الخصوص كان ردا واضحا وحاسما .

**ثانيا** – إن التجاه الاصولى الغربى المرتبط بالصهيونية وإسرائيل وفكرة الالف سنة اتجاه تنادى به مجموعة من الانجيليين الغربيين فى أوروبا وامريكا ، وهى هيئات خارج الكنائس الرسمية المؤثرة هناك ، خاصة الكنيسة المشيخية الامريكية التى تقف لاهوتيا وفكريا بقوة ضد هذا الاتجاه فى جميع المحافل الدولية كما قرأنا فى تقاريرها وكتبها وخطاباتها إلى المسئولين فى امريكا والعالم ، كما ان هذه المجموعة التى تؤمن بهذا الاتجاه ليست بالكثرة المبالغ فيها ، ولن تكون لها الغلبة ابداً ، كما نرى هذا فى التحول الهام فى السياسة الامريكية ضد السيطرة الاسرائيلية أخيراً برغم قوة نفوذ اللوبى الصهيونى المتغلغل فى اروقة الكابيتول ووسائل الإعلام الامريكى .

**ثالثا** – إن فكر الكنيسة المسيحية المصرية الوطنية سواء فى الكنيسة القبطية الارثوذكسية أو الكاثوليكية أو البروتستانتية الانجيلية ، يرفض اتجاه هذه المجموعة استنادا إلى لاهوت وتعاليم الكتاب المقدس وانطلاقا من وطنيتنا الأصيلة وارتباطنا العضوى والجوهرى بأمتنا وقضاياها ، وفى قلب هذه القضايا قضية فلسطين والصراع العربى الإسرائيلى ، ولذلك تقف كل الطوائف المسيحية بحزم مع امتها العربية والإسلامية امام هذا الاتجاه سواء على مستوى مجلس كنائس الشرق الاوسط الذى اصدر

تقريراً هاماً فى هذا الاتجاه فى ابريل سنة ١٩٨٨ ، أو فى كل المجالس الدولية ، أو فى المؤلفات والكتب الموجودة بين ايدينا ، والقرارات المجمعية والسنودسية التى توضح فكرنا بالداخل والخارج ، أو بالاجتماع بممثلى هذه المجموعات مع بعض القيادات الكنسية فى الغرب وفى الشرق الاوسط للرد المباشر عليهم . ولدعم القضية الفلسطينية من منظور لاهوتى واضح ، كما حدث فى مجلس كنائس الشرق الأوسط الشهر الماضى .

**رابعا** – بناء على ما سبق ، قد يكون هناك شئ من الشطط الفكرى عند بعض الأفراد فى مصر ، ولكن هذا الشطط شطط فكرى تقوم الكنائس بتقويمه وتصحيحه ، أما أن يعمم الكلام بهذا النهج على المسيحية وعلى الكنيسة فهو فى حد ذاته عبث خطير يتجنى على لاهوت الكنيسة وعلى دورها الوطنى والعربى الكبير ، وأثارة اخطر فى جو مشحون نحاول جميعاً التعاون معا على استقراره من خلال تعميق وحدتنا الوطنية لمصرنا الغالية .

**خامساً** – يتضح من المصادر التى رجع إليها د . رفيق حبيب انها عبارة عن مطبوعات ومجلات وجرائد تابعة لهذه المجموعات التى اشرنا إليها كما يذكر هو فى كتابه ، وهى مصادر لا يعتد بها « كوثائق » عند الكنائس الرسمية الأمريكية نفسها ، بل هى من قبيل النشرات والمقالات الشخصية المتحيزة ، أما الباحث الاكاديمى الموضوعى فيجب أن يعتمد على مراجع يوثق بها ، وقد وقع المؤلف بالتالى فى اخطاء تاريخية وتناقضات لاهوتية واحصاءات غير دقيقة ، بالاضافة إلى الترجمة الحرفية لبعض المصطلحات والعبارات التى حرفتها عن مضمونها تماما ،

ناهيك عن عدم القدرة عن تمييز القرائن والمدلولات السليمة لهذه العبارات والمصطلحات .

سادساً – واخيراً فإن حرية الكتابة والتأليف مكفولة لكل مواطن ، ولكن الحرية الصحيحة هى الحرية المسئولة الواعية التى تميز علامات الأزمنة ، وترتبط بالصالح العام وامانة الكلمة .

أحمد بهجت

{ الأهرام ٢٤ / ١١ / ١٩٩١ }

# ( ١٣ )

# تـوضـيـــح

الأستاذ أحمد بهجت

آثار تعليقكم حول كتاب « المسيحية والحرب » ردود فعل ، منها ما نشر من رد للقس مكرم نجيب ، ومن تعليق القس مكرم يتضح اهتمامه بشرح موقف الكنيسة المصرية ، وأحب أن اوضح أن الكتاب تناول هذا الموقف ، وانني اتفق مع القس مكرم فيما قاله حول هذه النقطة ، ولكن القضية فى مجملها تطرح مشكلات هامة ، فنجد أن ردود الفعل تظهر قدراً من سوء الفهم ، أو الخوف من سوء الفهم ، فتصبح القضية فى النهاية لا حول الموضوع بقدر ما هى حول استخدام الكتاب باسلوب خطأ لا يتفق مع ما جاء به .

وفى هذا الصدد ، أصبح من المهم التأكيد على أن الكتاب ليس هجوما أو حرباً ضد الكنيسة ، بل على العكس من ذلك ، هو نقد لبعض المظاهر التى قد تلحق الضرر بالكنيسة المصرية .. لقد تناول الكتاب تيارا مسيحياً سياسياً نشأ فى أمريكا ، وهذا التيار له اداء سياسى ضار ، وبالتالى فإن الكتاب يهدف إلى مواجهة هذا الاداء السياسى .

ومن جانب آخر ، فإن استخدام الكتاب باسلوب يخرجه عن مضمونه ، ظاهرة خطيرة جداً ، فهى تعنى أن المناخ الحالى لا يسمح بالكتابة ، ولا يسمح بالتفكير ، فقد يحاول البعض استخدام الكتاب للهجوم على الكاتب متهما اياه بالخروج على المسيحية وهذه جريمة ، وقد يحاول البعض استخدام الكتاب للهجوم على المسيحيين والكنيسة ، وهذه ايضا جريمة .

لهذا احب أن اوضح ان الكتاب هو دراسة ، تهدف إلى المعرفة والوعى بما يدور حولنا ، وهى دراسة تنبه لأهمية الوقوف ضد استخدام العقيدة المسيحية لخدمة أهداف سياسية لدولة على حساب أخرى ، كذلك فالكتاب يهدف إلى توعية القارئ بهذه الحركات ، حتى يكتسب المناعة الكافية ضد التأثر بها ، فهذه الحركات تحاول أن تعمل فى مصر ، وإذا كان عملها لا ينجح فى أحيان كثيرة ، فإن هذا لا يمنع من التعرف عليها ومقاومتها .

وفى النهاية اعتقد أن رد القس مكرم نجيب ، وما شمله من تشكيك فى مادة الكتاب ومنهجه ووثائقه وغيرها ، ليس إلا تعبيراً عن القلق السائد من سوء استخدام الكتاب .. واتمنى منك - عزيزى القارئ - أن تكون صبوراً لتصل إلى هدف الكتاب ومضمونه .

د . رفيق حبيب مؤلف الكتاب

أحمد بهجت

{ الأهرام ٦ / ١٢ / ١٩٩١ }

( ١٤ )

# الإحيــاء الديــنى ..

د . رفعت السعيد

ونمسك الآن بالكتاب الذى تحدثنا فى العدد السابق عن مقدمته ..

والاسم الكامل للكتاب « الاحياء الدينى - ملف اجتماعى للتيارات المسحية والإسلامية فى مصر » .. وهو واحد من سلسلة كتب قيمة ومثيرة للاهتمام والجدل ، لواحد من اهم مفكرى وكتاب هذا الموضوع البالغ الحساسية والبالغ التعقيد ..

ولعل حســاسـية الموضـوع ، أو إحساس المؤلف بضرورة الحذر ازاء « الجريمة » التى ارتكبها ولم يزل .. وهى أنه مسيحى يتحدث وبشكل علمى عن « الدين » .. وعن « التطرف الدينى » .. لعل هذا قد دفع المؤلف إلى صياغة افكاره بدقة وتدقيق .. فتقرأ الكلمات وكأنك تسير على خيط رفيع مشدود بعناية .. ومدقق باتقان .

وليس من السهل استعراض كتاب لرفيق حبيب .. ولطالما شكوت من ذلك وأنا اتحدث عن كتاب آخر له .. ولكن .. وبرغم هذه الصعوبة فلنحاول أن نتوقف امام بعض معطيات هذا الكتاب ..

ونقرأ معا .. « تنبع الحركات الاجتماعية عموماً من وجود فجوة بين احتياجات الشعب ، وبين قدرة المجتمع على تلبية هذه الاحتياجات ، سواء بالنسبة للاحتياجات المادية أو المعنوية ، وغالبا ما تنبع الحركات الدينية من فقدان المجتمع للقدرة على تلبية الاحتياجات المعنوية ، وهو ما يدفع إلى قراءة الفكر الدينى قراءة جديدة .

ونقرأ أيضا وكأننا نتحدث عن بعض الأحزاب السياسية التى تصادمت مع واقع مرير ، ومع جماهيرية مفتقدة فحاولت تعويض هذا العجز بارتداء مسوح الدين ، والافراط فى التطرف ، بما أدى إلى التفريط حتى فى منهاجها الاصلى وبرامجها وتوجهاتها .. بل التزاماتها ازاء الوطن ووحدته .. نقرأ عبارة موحية ومتقنة « ان بعض الحركات الدينية تنبع من حركات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية ، حيث يأتى العنصر الدينى فى مرحلة تالية لقيام الحركة ففى بعض الأحيان تنشأ حركة دون ان يكون لها مضمون دينى ، ولكن فى مرحلة ما تتجه الحركة إلى المجال الدينى ، وغالبا ما يكون الدافع وراء ذلك ، هو محاولة تطوير الحركة ، وإكسابها مزيداً من الشعبية .. فالبحث عن المضمون الدينى .. يتواكب مع الإحباط السياسى ، أو محاولة تأمين المكانة السياسية »

وينطبق ذات الشئ مع الانظمة الحاكمة ..

ومن هنا ظهر الخطاب الدينى ، أو العنصر الدينى فى الخطاب السياسى الناصرى فكانت الازمات الخارجية ، كما كانت الهزائم الداخلية دافعا وراء ظهور المحتوى الدينى لخطاب عبد الناصر .. فاللجوء للدين كمصدر للشرعية ، يتواكب غالباً مع محاولة السياسى لاستعادة جذوره

الدينية ، أو إخراج تدينه الشخصى الداخلى بمعنى أن اللجوء للدين فى الأزمات ، هو احتمال قوى لدى الشخص أو الجماعة ، المتميزة بالأصول الدينية التقليدية ، وايضا بالتربية الدينية فى المراحل العمرية الأولى .. »

وهكذا فإن استخدام الخطاب الدينى كسبيل لستر هزيمة او إخفاق ، او تخطى الحاجز بين حركة ما وبين الجماهير .. هو أمر كثير الحدوث .. ويفسر المؤلف ذلك بأنه « فى الاطار الحضارى المصرى تختلف الظروف العامة لمكانة الدين ، فنجد أن هناك حدا ادنى للتدين لدى معظم فئات المجتمع ، مما يؤدى إلى وجود الميل الدينى الشخصى لدى الغالبية وبالتالى يصبح استدعاء العامل الدينى فى الازمات ممكنا »

لَكِنْ هنا فارق هام يمسك به رفيق حبيب بين نظام عبد الناصر ونظام السادات .

« فنجد أن الدين كان عنصرا تعبوياً فى الخطاب الناصرى ، ولكنه كان عنصراً محدداً للهوية فى الخطاب الساداتى مما يشير إلى اختلاف الوظيفة الاجتماعية السياسية للدين لدى كل منهما ، فعند عبد الناصر كان الدين يمثل دافعاً للحركة فى الأزمات ، وعند السادات كان الدين يمثل محددا عاما للهوية خاصة فى لحظات الأزمة » .

« فالخطاب الدينى الناصرى كان يقسم المجتمع إلى مؤمنين لا تغلبهم الهزيمة ، وآخرين بعيدين عن الدين ولذلك يستسلمون ، أما الخطاب الدينى الساداتى فكان يميل إلى تقسيم المجتمع إلى مؤمنين يمينيين (رأسماليين) وغير مؤمنين يساريين (الناصريين الشيوعيين) وبهذا يعيد استخدام الدين

فى الخطاب السياسى تقسيم المجتمع على أساس دينى أو طائفى لتجاوز التقسيم الطبقى والتغلب على الصراعات الطبقية ، كذلك يؤدى الخطاب الدينى إلى تغيير المشكلات التى يهتم بها المجتمع ، كما يؤدى إلى تغيير وعى المجتمع بواقعه »

وارجوك عزيزى القارئ أن تعيد قراءة العبارة السابقة مرات عديدة .. فهى بالغة الاهمية وبالغة الدلالة .. ذلك أن البعض يحاول تقسيم المجتمع إلى مسلم وقبطى لإخفاء التقسيم المفزع بين رأسمالى مستغل فاسد ومفسد وبين كادحين فقراء ويزدادون فقراً ..

وحول هذا الموضوع يقول المؤلف « ان العلاقة بين الاثرياء والفقراء ليست علاقة بسيطة أو ذات احتمال واحد .. وفى احيان معينة تكون العلاقة قائمة على العداء المستمر ، أو تكون قائمة على الانعزال السلبى .. ويوظف الدين لكى يقنع الفقراء بأن يتقبلوا الاغنياء »

ونمضى قدما مع كتاب قيم ، يثير جدلا فى كل عبارة من عباراته المتقنة الصياغة الدقيقة التحديد .. ولا نملك الا أن نكرر الاحساس بصعوبة الحديث الوافى - فى مساحة مهما اتسعت - عن كتاب يصعب تلخيصه ، فكل عبارة لها مكانها ومكانتها بحيث يصعب تجاوزها او اختصارها ..

وأخيرا .. فالكاتب والناشر يكملان بعضهما البعض ليس فقط فى إخراج كتاب مثير لشهية النقاش فى موضوع هام بل وبالغ الاهمية ، وانما يكملان بعضهما البعض فكراً وموقفاً ..

ولا مفر من أن نقرأ الكتاب عزيزى القارئ ، فلا امكانية لأى عرض موجز ، ولا امكانية لاى اختصار او إيجاز .. ولعلها احدى حسنات الاسلوب العلمى الذى عودنا عليه رفيق حبيب .

{ الأهالى ٢٢ / ١ / ١٩٩١ }

# ( ١٥ )

# قرارات سنودس النيل الإنجيلى

## ١٩٩١/١٢/٦

### ١ - القرار ١٠١/١٦٥

اثير موضوع - حول كتاب « المسيحية والحرب » لمؤلفه الدكتور رفيق حبيب - قرر السنودس تناول الموضوع ثم ناقش السنودس هذا الامر - كما تليت رسالة بالفاكس من الكنيسة الانجيلية بالكويت وبعد ان صرف السنودس وقتا فى الصلاة طالباً إرشاد روح الله فى هذا الامر .

بشأن صدور كتاب « المسيحية والحرب » لمؤلفه الدكتور رفيق حبيب الذى فيه يتعرض للكنيسة الانجيلية المشيخية المصرية - بأن سنودس النيل يستنكر كل ما جاء فيه من أفكار غير صحيحه وضد فكر الكنيسة كتابيا ونظاميا على أن ينشر هذا الاستنكار فى : -

جريدة الاهرام - والاخبار - الجمهورية - الوفد - الشعب - فى وقت واحد فوراً .

وإرسال هذا الاستنكار إلى بعض الصحفيين الذين يتعرضون بالكتابه للمسائل الدينية وهم السادة الاساتذة : -

احمد بهجت - فهمى هويدى - فرج فوده - صلاح منتصر .

وأن يعلن هذا صباح ومساء يوم الأحد القادم ١٣ ديسمبر ١٩٩١ كما ينشر بالمجلات الكنسية .

## ٢ - قرار ١٦٦/١٠١

كما يقرر السنودس تكوين لجنة مفوضة لدراسة هذا الكتاب دراسة اكاديمية ولاهوتية ونظامية والرد عليه لاظهار حقيقة موقف الكنيسة الانجيلية بمصر من الصهيونية والاصولية والصراع فى الشرق العربى وتنشره بالطريقة التى تراها مناسبة .

واذا رأت اللجنة إدانة المؤلف فلها أن تتخذ اية إجراءات كنسية وقانونية ضده .

واللجنة برئاسة الدكتور القس عبد المسيح اسطفانوس وعضوية القس حبيب حكيم ، القس عياد زخارى ، والقس مكرم نجيب ، القس اكرام لمعى ، المستشار الشيخ جرجس مسعود ، الشيخ فاروق فاضل ، الشيخ ماهر اخنوخ .

وللجنة ان تستعين بمن ترى ، يكلف السنودس هذه اللجنة ايضا بدراسة كافة الكتب التى ظهرت حديثا وتمس الكنيسة الانجيلية واعداد الردود اللازمة .

# ( ١٦ )

# بيان من(*)
# سنودس النيل الإنجيلى
## (المجمع الأعلى للكنيسة الإنجيلية بمصر)

قرر سنودس النيل الإنجيلى فى شهر ديسمبر ١٩٩١ ما يلى :

قرار ١٦٥/١٠١

أثير موضوع كتاب « المسيحية والحرب » لمؤلفه الدكتور رفيق حبيب .

قرر السنودس تناول الموضوع ثم ناقش السنودس هذا الأمر كما تليت رسالة بالفاكس من الكنيسة الإنجيلية بالكويت . وبعد أن صرف السنودس وقتاً فى الصلاة طالباً إرشاد روح الله فى هذا الأمر .

قرر :

بشأن صدور كتاب « المسيحية والحرب » لمؤلفه الدكتور رفيق حبيب الذى فيه يتعرض للكنيسة الإنجيلية المشيخية المصرية ، فإن سنودس

---

(*) الهدى – فبراير ومارس – ١٩٩٢ .

النيل يستنكر كل ما فيه من أفكار غير صحيحة وضد فكر الكنيسة كتابياً ونظامياً ، على أن ينشر هذا الاستنكار في جرائد : الاهرام ، الاخبار ، الجمهورية ، الوفد ، في وقت واحد فوراً .

وإرسال هذا الاستنكار إلى بعض الصحفيين الذين يتعرضن بالكتابة للمسائل الدينية ..

وقرر أن يعلن هذا صباح ومساء يوم الأحد كما ينشر بالمجلات الكنسية .

إلا أنه بعد الصلاة والروية وبعد التشاور مع أعضاء مكتب السنودس رأينا أنه بدلاً من النشر بالجرائد والاتصال بالصحفيين نرسل إليكم الخطاب المرفق من الدكتور القس صموئيل حبيب والد الدكتور رفيق وعضو السنودس ليقرأ هذا البيان وخطاب الدكتور القس صموئيل من منبر الكنيسة صباح الاحد أو لتقوموا بإعلام شعب الكنيسة بالبيان السنودسى وبالخطاب ، بالوسيلة التى ترونها مناسبة ، تنفيذاً لقرار السنودس .

وأرجو أن نصلى كلنا ليحفظ الرب كنيسته من كل ما يعوق مسيرتها ، وليحفظ بنعمته أبناءنا فى دائرة النعمة ، بلا عثرة ، ليعمل الجميع معاً فى بناء ملكوت الفادى .

ودمتم فى ملء بركة انجيل المسيح ،،

المحب

د . القس عبد المسيح أسطفانوس

السادة الأفاضل رئيس وأعضاء سنودس النيل الإنجيلى

تحية طيبة وبعد

أثارت كتابات د . رفيق حبيب وخاصة كتاب « المسيحية والحرب » غضب الكثيرين من أبناء الكنيسة وقادتها ، فعنوان الكتاب « قصة الأصولية والصراع على الشرق الإسلامى » يعطى صورة غير حقيقية للمسيحية سواء فى مصر أو خارجها .

وفى ضوء قرار السنودس ١٦٥/١٠١ وبناء على مبادرة من رئيس السنودس أعبر عن فكرى بالنسبة لهذا الموضوع كما يلى :

بنى الكاتب الكثير من بحثه على نظرية تزعم أن الصهيونية قد أخترقت المسيحية من منطلق مفهوم خاص لعقيدة الملك الالفى للمسيح . والحقيقة أنه لا علاقة لهذه العقيدة بأى صورة من صورها والحركة الصهيونية . فعقيدة الملك الالفى سابقة للحركة الصهيونية بمئات السنين ، وجدير بالذكر أن كنيستنا الانجيلية المشيخية لا تؤمن بأن المسيح سيملك ملكا أرضيا حرفيا لمدة ألف سنة .

وما حدث فعلا ، أن الحركة الصهيونية – بعد ظهورها – حاولت أن تستغل من ينادون بالحكم الألفى – من المسيحيين – لصالحها . إلا انه من الثابت أنه لا يوجد فى الكنيسة المسيحية فى العالم العربى من يساند

الصهيونية قط . وهناك مسيحيون انجيليون كثيرون فى شرقنا العربى لهم مواقف مشرفة فى المطالبة بحقوق الفلسطينيين كاملة ، وارساء الحق والعدل والسلام .

ومن المعلوم ان الكاتب ليس لاهوتيا . ولكنه حاول أن يستعرض دراسته على أسس اجتماعية وسياسية ، وكان يجب أن يعرض كتابه على لاهوتيين قبل نشره حتى يتفادى الاخطاء اللاهوتية الخطيرة التى وقع فيها .

نتج عن ذلك . أن الكاتب وقع فى خطأ لاهوتى جسيم . فلم يميز بين الفكر الأصولى وأسس الإيمان المسيحى الأصيل . فلا يجوز بأى حال من الاحوال أن تفسر أسس الإيمان المسيحى على أنها أصولية .

وجدير بالذكر أن الكنيسة الانجيلية سمحت لبعض الهيئات للعمل تحت مظلتها وكانت الكنيسة واعية لولاء العاملين بها لرسالة الكنيسة ، ولمصر ، فضلا عن خضوعهم للكنيسة ، وكان يجدر بالكاتب ، لو كانت لديه ملاحظات بشأن هذه الهيئات أن يستجلى الحقائق أولا من الكنيسة قبل النشر حتى لا يسئ إلى أشخاص مخلصين ، خدموا الكنيسة ويخدمونها بأمانة وشرف . إلى جانب أنهم يحفظون الولاء للوطن .

تؤمن الكنيسة الانجيلية بحرية الفكر . وديمقراطية الاداء . وبالنقد الذاتى الجاد .

والكنيسة الانجيلية المصرية لا تحجر على الفكر المسئول الملتزم البناء . ولكن كتاب « المسيحية والحرب » ظهر وبه أخطاء لاهوتية جسيمة . كما أنه تطرق لموضوعات ، قام بعرضها متشابكة ، خلط فيها الاوراق بطريقة غير سليمة ، ومتناقضة أحياناً .

وبالاضافة إلى ذلك فإن الكاتب قام بنشر هذا الكتاب وغيره فى توقيت غير مناسب . إن كنيستنا الانجيلية تسعى دائما لمد جسور المودة والتفاهم بين الجميع دفعا لعجلة السلام فى كل مكان .

هذه وجهة نظرى أقدمها بحرية كاملة وبروح المسئولية أمام السنودس الموقر كأحد أعضائه وكابن من أبناء الكنيسة الانجيلية المخلصين .

دكتور القس صموئيل حبيب

( ١٧ )

# رداً على بيان سنودس النيل الإنجيلى(*)

## « العودة إلى عصور الظلام »

## د . رفيق حبيب

بعد صدور كتابى « المسيحية والحرب » ، شن بعض رجال الكنيسة ، سلاح الإرهاب والتسلط في وجهى . وإذا بسنودس النيل الإنجيلى ، فى دورة ديسمبر ١٩٩١ يخرج علينا بقرارين عن هذا الكتاب ، الأول يستنكر ويشجب ، ويطالب بنشر الاستنكار وإعلانه ، والثانى يشكل لجنة للتحقيق فى الكتاب واتخاذ اللازم ، من رد أو تحقيق قانونى وكنسى . لم يكن من الصعب ، عندئذ ، أن أتبين حجم ومدى الإسراع فى العودة لعصور الظلام . فكيف يدان كتاب من أغلبية لم تقرأه ؟ وكيف تدان دراسة اجتماعية سياسية ، من محفل لاهوتى ؟ بل كيف يفهم من الكتاب أشياء لم يقصدها ، وأشياء قصد بالفعل عكسها ؟ .

إن من اعتبر الكتاب هجوما على الكنيسة المشيخية ، هو إما جاهل لم يقرأ ، أو سيئ النية . وأنا أتجاسر عليكم ، كى أؤكد أن الكتاب يدافع عن

(*) لم تنشر مجلة الهدى هذا الرد ، رغم مخالفة ذلك لقواعد العمل الصحفى .

المسيحية ، لأنه يرفض أن تكون مطية لأطماع سياسية ظالمة ، ويدافع عن الكنيسة ، لأنه يرفض أن تكون مسرحاً لحشد الجماهير وراء زعامات سياسية لها أطماع دولية ، ويدافع عن المشيخية ، لأنه يرفض الفكر الدخيل عليها ، يدافع عن الكنيسة المصرية ، لأنه يرفض كل محاولات اختراقها من جانب الغرب ، ويدافع عن من يؤمنون بالملك الألفى فى مصر ، لأنه يقر بأنه رغم أى مأزق وجدانى يعيشونه ، إلا أنهم يقفون ضد تسييس هذه العقيدة .

ولعلى أتجاسر عليكم مرة أخرى ، فاتحدى من يثبت لى عكس ما قلت ، وأتحدى من يثبت أن هناك كتاباً بالعربية ، دافع عن مسيحيتنا وكنيستنا ووطننا ، مثل كتابى . وهذا التحدى ليس غروراً ، كما قد يتصور البعض ، ولكنه إيمان قوى بالمبدء الذى دفعنى ، والقيم التى وجهتنى ، والأهداف التى أثارت حماسى . وإذا كانت النيات لا ترى ، والسرائر لا تعرف ، فإن فيما كتبت عشرات الأدلة على ما أقول ، بل ان الأهداف الرئيسية ، تظهر وتطل فى كل فصل ، أو كل صفحة . ومن يريد أن يتجادل فى ذلك ، فليقرأ خالص النية ، ليعرف ويفهم ويدرك .

ودعونى أتجاسر عليكم مرة ثالثة ، فأتساءل عن هذه الحمية ، وذلك الحماس ، وتلك القوة الفتية ، التى جعلتكم تخرجون عن صمتكم لتعلنوا دفاعكم البطولى عن الكنيسة ، وضدى ؟! أراكم تتحمسون فى غير موضع ، وتتبارزون فى غير مناسبة ، وتتسابقون فى غير هدف . فإذا كان تصوركم عن كتابى أنه ضد الكنيسة المشيخية ، وهذا إقرار عار من الصحة ، وعار من حسن النية ، فما هو تصوركم لما يحدث فى الكنيسة .

كم من مرة صدر منكم بيان يواجه الفكر الدخيل ؟ كم من مرة صدر منكم رأى يواجه محاولات الانشقاق عن الكنيسة ؟ كم من مرة صدر منكم ولو صوت يواجه من استباحوا الكنيسة وحاولو جذبها إلى غير عقيدتها ؟ بل قل ، كم من مرة وقف احد منكم ضد كتابات من قيادات الكنيسة ، تنادى بعقائد جديدة عن عقيدة الكنيسة ؟!!

إن ما أقوله حدث ويحدث ، محاولات انشقاق واستقطاب وتغيير للعقيدة ، واستعمار عقائدى قادم من الخارج ، وغيرها . وأصدقكم القول ، فإنى أرفض أن تواجه مثل هذه الأمور بقرارات الإدانة ، والشجب والاستنكار ، وأرفض أن تواجه بقرارات الإحالة إلى لجان ، أو إلى التحقيق . ولا أرى وسيلة لمواجهة كل ذلك ، إلا تقديم الفكر أمام الفكر ، والرأى أمام الرأى ، والدفاع عن الكنيسة أمام محاولات الإختراق . أى اللجوء إلى الأساليب الديمقراطية والإنسانية ، وفى النهاية فإن المعركة تحسم لمن يملك الحق ، ويملك الإرادة .

ولكن أن تواجه كل الأخطار التى تحيط الكنيسة ، بالصمت ، ثم تواجه دراسة اجتماعية سياسية ، عن حركة صهيونية أصولية ، بكل هذا الإقدام ، وهذه القرارات ، فإن الأمر عندى لا يحتمل سوى سوء النية .

ولعل الوقت أصبح ملائماً ، كى نكشف الحقائق ، ونخرج عن الصمت . فأنا أعرف أن البعض تصور من كتابى فرصة سانحة للهجوم على والدى ، أو الضغط عليه ، أو تكبيل يديه . وكأن بها فرصة ، لانطلاق قوى الجمود والتحجر التى أغضبتها محاولات الإصلاح ، وإعادة البناء . فإذا بالقرارات تنهال على والدى ، لا علىّ ، والخطابات تتوالى ،

والضغوط تتزايد ، وكلها على والدى ، لا علىّ ، وكأنها تحرمنى شرف التمتع بالغضب السنودسى ، وتخص والدى به .

إن البعض يدعى أنه يفعل ذلك حفاظاً لكرامة والدى ، وله أقول ، إن كرامته فوق أى شبهات ، وتاريخه سجل حافل بالإنجاز ، أما أن تصور القضية وكأنى خارج على الكنيسة ، وخروجى هذا وصمة عار لوالدى ، فأعتقد أن قوى الجمود قد تجاوزت الحد ، فى التصور والافتراض ، فعملى ملكى ويعبر عنى وأحمل مسئوليته بمفردى ، ولكنه الزمن الردئ الذى نعيشه ، الذى جعل الافتراء حقيقة ، والإشاعة أقوى من الواقع .

أما قضية التراجع عن النشر ، فأتصور أنها تحتاج للفهم أو التفسير ؟ فإن كان ذلك خوفاً على الكنيسة ، فأنا أوافق عليه ، أما إذا كان وسيلة للضغط على والدى ، فأنا أرفضه . والحقيقه ، أنى أرى خلف السطور ، إصراراً من البعض كى يواجه والدى الموقف ببيانه المنشور . وأتصور أنه تعرض للضغط ، بل قل للابتزاز . وأنا على يقين أن القضية قد تحولت ، إلى استغلال للموقف ، واستغلال غضب البعض من الكتاب ، للضغط على والدى ، وتصفية حسابات قديمة أو جديدة ، وأنا لا أرى فى ذلك ، إلا تحولاً خطيراً لدور السنودس ومواقف رجاله . إن ما يحدث اليوم ، لهو دليل قاطع على تعاظم قوى الجمود ، التى جعلت من المؤسسة الكنسية ، مسرحاً للصراع حول المصالح والمنافع ، وحولت النظام إلى قوى للاستبداد ، تقوده جماعة استعذبت السلطان والجاه والمصلحة ، وضاع منها أى دافع للإنجاز والتقدم والعمل ، أو للإصلاح والتطوير والتجديد .

إن قرارات السنودس الخاصة بكتابى ، تظهر المؤسسة فى صورة إستبدادية وتعيدها إلى عصور الظلام ، وتدش عودة عصر محاكم التفتيش . بل إنى أتجاسر عليكم مرة أخيرة ، لأؤكد أن تدخل الكنيسة بهذا الاسلوب فى قضية فكرية وعلمية ، تدور حول ظاهرة لها أبعادها الدينية والاجتماعية والسياسية ، هو أمر يخرج الكنيسة عن دورها ، ويفتح لها أبواب الانجراف خلف حسابات السلطة والمصلحة .

إن من يحاول أن يجعل من كتابى دراسة لاهوتية ، حتى يجعل منه طرحاً لعقيدة ضد العقيدة المشيخية ، هو واهم . أما إذا اصر السنودس ، أو بعض الفئات المتكالبة على مصالحها ، أن تستمر فى طرح هذا الموضوع ، فأنا أقول لهم أهلا بمعركتكم ، لتكون الساحة التى نتبارز فيها ، حتى يثبت من معه الحق ، وحتى تظهر الحقيقة كاملة أمام المجتمع ، وحتى تكشف حقيقة ما كتبت ، وحقيقة أهدافى ، والتى تحاولون تشويهها . ولكن فلتكن المعركة بشرف ، دون استغلالها ضد والدى ، أما إذا أصر البعض على استغلال القضية ضد والدى ، فهى الحرب إذن ، فلن أظل مكتوف الأيدى أمام تلك المؤامرات الرخيصة .

# ( ١٨ )

# من التقارير المرفوعه للسنودس

## دورة الإنعقاد ١٠٢

## إبريل ١٩٩٢

## ( أ )

## تقرير اللجنه المعينة بقرار السنودس
## رقم ١٦٦ / ١٠١ الخاص بكتاب
## « المسيحية والحرب »

اجتمعت اللجنة المعينة من السنودس بالقرار السنودسى ١٠١/١١٦ مرتين ، ونص قرار السنودس كما يلى :

قرار ١٠١/١١٦

كما يقرر السنودس تكوين لجنة مفوضة لدراسة هذا الكتاب دراسة اكاديمية ولاهوتية ونظامية والرد عليه لاظهار حقيقة موقف الكنيسة الانجيلية بمصر من الصهيونية والاصولية والصراع فى الشرق العربى وتنشره بالطريقة التى تراها مناسبة .

واذا رأت اللجنة ادانة المؤلف فلها أن تتخذ اية اجراءات كنسية وقانونية ضده .

واللجنة برئاسة الدكتور القس عبد المسيح اسطفانوس وعضوية القس حبيب حكيم ، القس عياد زخارى ، القس مكرم نجيب ، القس اكرام لمعى ، المستشار جرجس مسعود ، الشيخ فاروق فاضل ، الشيخ ماهر اخنوخ .

وللجنة ان تستعين بمن ترى ، يكلف السنودس هذه اللجنة ايضا بدراسة كافة الكتب التى ظهرت حديثا وتمس الكنيسة الانجيلية واعداد الردود اللازمة .

كما حولت اللجنة التنفيذية السنودسية للجنة خطاب من كنيسة منشية الصدر الانجيلية تطالب بموقف اكثر حزما ازاء كتابات الدكتور رفيق صموئيل حبيب .

ورأت اللجنة بالاجماع ان كتاب الدكتور رفيق يمس الكنيسة الانجيلية وسمعتها وعقيدتها مما دفع السنودس لاستنكار كل ما جاء فيه من افكار غير صحيحة وضد فكر الكنيسة كتابيا ونظاميا (قرار السنودس رقم ١٦٥/١٠١).

ومن منطلق اهتمام السنودس خلال السنوات الاخيرة بالوقوف بحزم ازاءا كل ما يمس الكنيسة ورموزها رأت اللجنة ان تكتب الى الدكتور القس فايز فارس راعى الكنيسة الانجيلية الثانية بالمنيا التى ينتمى اليها الدكتور رفيق صموئيل حبيب لتستطلع ما اتخذته الكنيسة من اجراء ازاءه كما تكتب الى الدكتور القس صموئيل حبيب مدير عام الهيئة القبطية

الانجيلية للخدمات الاجتماعية لتتعرف على موقف الهيئة من الدكتور رفيق باعتباره احد موظفى الهيئة .

كما طلبت اللجنة من عضوها القس مكرم نجيب ان يتقابل وديا مع الدكتور رفيق ليقدم له النصح ويستطلع للجنة ان كان الدكتور رفيق يدرك ابعاد ما قام به ومدى استعداده للرجوع عن السبيل الذى سلكه فى كتاباته مما يسئ للكنيسة .

وقد نما الى علم اللجنة ان الشيخ جوزيف صابر اعد بحثا بشأن هذا الكتاب فرأت ان تكتب اليه ايضا وتطلب موافاتها بنسخة من هذا البحث .

ووصل للجنة رد من مجلس الكنيسة الانجيلية الثانية بالمنيا يفيد بأن الدكتور القس فايز فارس راعى الكنيسة تقابل مع الدكتور رفيق وقدم له النصح وأن الدكتور رفيق عبر عن حبه للكنيسة العامة وللكنيسة الانجيلية بصفة خاصة وخلص المجلس الى ابداء الرأى بغلق ملف هذا الموضوع ( خطاب الكنيسة الانجيلية الثانية بالمنيا مرفق ) .

كما كتب الدكتور القس صموئيل حبيب يفيد بأن علاقة الهيئة بمن يعملون فيها علاقة ينظمها عقد العمل الفردى وأن الهيئة لا تتدخل فى الافكار الشخصية للعاملين فيها ، كما قال أنه تحدث مع الدكتور رفيق واكد له نفس ما اشار اليه الدكتور القس فايز فارس باخلاصه للكنيسة العامة وخاصة كنيسته الانجيلية ( خطاب الدكتور القس صموئيل حبيب مرفق ) .

كما وصل للجنة رد الشيخ جوزيف صابر يفيد فيه اللجنة انه أعد بحثا وارسله لمجلة الهدى ويمكن الاتصال بمجلة الهدى للحصول على نسخة منه

وبالاتصال بمجلة الهدى علمت اللجنة أن المجلة لا تسلم ابحاثا قبل نشرها وأن النشر لم يتم بعد .

ومما يجدر ملاحظته ان الكتاب الذى توقف السنودس امامه ( كتاب المسيحية والحرب ) لم يكن الكتاب الأول وليس بالكتاب الاخير للدكتور رفيق صموئيل حبيب فقد سبق ان نشرت له دار الثقافة كتابا بعنوان سيكولوجية التدين لدى الاقباط بمصر ادى الى توتر العلاقات بين الكنيسة الانجيلية والكنيسة الكاثوليكية . وكتاب الاحتجاج الدينى والصراع الطبقى وكتاب المسيحية السياسية وقد تسببا فى توتر العلاقات مع الكنيسة القبطية الارثوذكسية بصفه خاصة . ثم صدر كتاب المسيحية والحرب الذى نحن بصدده وقد استنكر السنودس ما جاء فيه من افكار غير صحيحة وضد فكر الكنيسة كتابيا ونظاميا مما اساء للكنيسة الانجيلية كما صدر بعد الانعقاد الاخير للسنودس كتاب الاحياء الدينى الذى يمس الفكر اللاهوتى للكنيسة الانجيلية وغيرها من الكنائس .

وازاء هذا شعرت اللجنة انه كان يجدر بالكنيسة التى ينتمى اليها المؤلف ( الكنيسة الانجيلية الثانية بالمنيا ) وكذلك الجهة التى يعمل بها ( الهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية ) التى نشأت وترعرعت فى أحضان الكنيسة الانجيلية وتنادى بولائها وانتمائها للكنيسة الانجيلية ، ان يقف كل منهما وقفة جادة ازاء هذا السيل من الكتابات مما كان يمكن ان يجنب الكنيسة المشاكل التى تواجهها اليوم من هذا القبيل .

وما تخشاه اللجنة اليوم هو ان مثل هذه المواقف وعدم الاخذ بنظام الكنيسة التأديبى مأخذ الجد قد يؤدى الى الاستهانة بنظام الكنيسة

التأديبي وعقيدتها خاصة ان استمر سيل مثل هذه الكتابات ، سيما وان اسم الكاتب يرتبط باسم والده الدكتور القس صموئيل حبيب وما له من موقع المسئولية فى الكنيسة .

وترى اللجنة ان يتخذ السنودس موقفا يضع الامور فى نصابها ويحفظ للكنيسة هيبتها فتكون الكنيسة المشرقة المضيئة .

وبناء على تكليف السنودس قامت اللجنة بدراسة كتاب الدكتور رفيق والرد عليه وأعدت اللجنة رداً مركزاً تودعه مع هذا التقرير لدى سكرتارية السنودس .

والرب يحفظ كنيسته لتؤدى رسالتها فى ايجابية دون اية معوقات لمسيرتها ويحفظ أبناء الكنيسة ليعملوا على بنائها وتقدمها .

| سكرتير اللجنة | رئيس اللجنة |
| --- | --- |
| الشيخ ماهر اخنون | دكتور القس عبد المسيح اسطفانوس |

( ب )

# من تقرير اللجنه التنفيذية السنودسية

٢٣) بشأن مكتوب من كنيسة منشية الصدر ويختص بالبيان الخاص بكتاب المسيحية والحرب والذى وصل للكنائس - والخاص بالقرار ١٠١/١٦٥ وفى أثناء المناقشة أتضح أن البيان الذى صدر بشأن ذلك اعتبرته كثير من الكنائس غير كاف ، وبعد مناقشة مستفيضة وبعد فرصة صلاة قررت اللجنة كتابة بيان واضح يشبع انتظارات الكنيسة العامة ويوقع عليه من الدكتور القس صموئيل حبيب وينشر فى الصحافة الانجيلية - وكلفت اللجنة الدكتور القس عبد المسيح اسطفانوس والقس عبد الملك مهنى والقس رضا عدلى والقس يوسف بطرس والدكتور وليم فرج بصياغة هذا البيان وما يتصل به . وترى اللجنة أنه مما يتفق مع طبيعتنا المسيحية أن تحتضن اللجنة الدكتور رفيق صموئيل وتساعد لكى لا تتعرض الكنيسة الى مزيد من الحرج وكلفت بعض أعضائها للقيام بهذا الامر بالطريقة المناسبة واحالة خطاب كنيسة منشية الصدر اللجنة المفوضة المختصة بالقرار رقم ١٠١/١٦٦ .

- كما أبدى القس أديب حبيب اعتراضه على نظر اللجنة فى هذا الخطاب على أن يحال الخطاب الى اللجنة المختصة مباشرة - وأوضح رئيس السنودس أن الخطاب المذكور يتعلق بالقرار ١٠١/١٦٥ وليس بالقرار ١٠١/١٦٦ والذى عين السنودس له لجنة فرعية ( ٥٩ ت ٩٢ ) .

( هـ )

# من تقرير مكتب السنودس

عاشرا :

بشأن كتاب المسيحية والحرب وقرار السنودس ( ١٠١/١٦٥ ) درس المكتب القرار السنودسى وقرر ان يسند معالجة هذا القرار لرئيس السنودس بحكمة خاصة وقد أرسل للكنائس بيان السنودس فى هذا الشأن مرفقا معه خطاب الدكتور القس صموئيل حبيب والد كاتب الكتاب . والمكتب فى انتظار نشر البيان والخطاب بمجلة الهدى .

هذا ونصلى أن الرب يبارك جميع أعمالكم لمجده ،

دكتور القس عبد المسيح اسطفانوس
الرئيس

القس كمال يوسف
السكرتير

# إصـــــدارات
# يافا للدراســـات والابحـــاث

* تفخر بتقديم هذا الأنتاج المتميز من الفكر الحر :

| الكتـــاب | السعر داخل مصر |
|---|---|
| عـــام ١٩٩٠ | جنيهـــات |
| ١ - جماعات الإسلام السياسى ( ترجمة د . رفعت سيد أحمد ) | ٣ |
| ٢ - المسيحية السياسية فى مصر ( د . رفيق حبيب ) | ٣ |
| ٣ - النوبة أرض العطر والذهب ( ابراهيم فهمى ) | ٢,٥ |
| ٤ - مَنْ يحكم فى السعودية ( حسن أبو طالب ) | ٢,٥ |
| ٥ - البابا شنودة : حوار جديد ( د . محمد مورو ) | ١,٥ |
| ٦ - ثورة المسلمين فى الضفة والقطاع ( د . رفعت سيد أحمد ) | ٣ |
| ٧ - خطاب الزمن الرمادى ( تأليف : نبيل عبد الفتاح ) | ٥ |
| ٨ - الإسلام من العقل إلى النهضة ( حسن الملطاوى ) | ٣ |
| عـــام ١٩٩١ | |
| ٩ - اليابان لم تقل لا : صراع المستقبل بين الكبار ( تأليف شنتارو إشهارا ) ( ترجمة : هالة العورى ) | ٦ |

| الكتـــــاب | السعر داخل مصر |
| --- | --- |
| ١٠ - الثورة الإسلامية فى الجزائر : النص الكامل للبرنامج السياسى لجبهة الإنقاذ الإسلامية : إعداد مؤسسة يافا للدراسات | ٢ |
| ١١ - المسيحية والحرب : قصة الأصولية الصهيونية الأمريكية والصـراع على الشـرق الإسلامـــى : ( تأليـف د . رفيق حبيب ) | ٧ |
| **عــام ١٩٩٢** | |
| ١٢ - اغتيال جيل : الكنيسة وعودة محاكـم التفتيش ( د . رفيق حبيب ) | ٩ |

* تطلب كتبنا من مؤسسة الأهرام ، والمكتبات الرئيسية بالقاهـرة .


يافا للدراسات والأبحاث

القاهرة - ص . ب / ٨٠٦ المعادى - رمز بريدى / ١١٧٢٨

فاكسميلى : ٣٩٠٤٢٥٠ / ٢٠٢ . ت : ٣٧٥٦٥٩٦

المراسلات البريدية والفاكسميلى باسم / د. رفعت سيد أحمد

رقم الايداع
٩٢/٤١٤٥

## هذا الكتاب / الوثيقة

تفخر مؤسسة يافا للدراسات والأبحاث أن تقدم هذه الوثيقة التاريخية بالغة الأهمية ، والتى ستثير من ردود الفعل الكثير ، وهو ما نتوقعه ، وننتظره .

فبعد سلسلة إصدارات المؤسسة السابقة والمتميزة وبخاصة كتابى : « المسيحية السياسية فى مصر » و « المسيحية والحرب » للدكتور رفيق حبيب ، قامت الدنيا ولم تقعد داخل كنائس مصر والغرب الأوروبى - دون مبالغة - وكاد القوم أن يعقدوا محاكم التفتيش للمؤلف ، وأن يحاكموه على أمور لم يرتكبها أو أمور فهمت خطأ ، وبسوء نية .

ومن هنا . . .

ومن أجل ايقاف تلك " **المحاكم الجديدة** " التى تفتش عن النوايا وتصادر المواقف الوطنية الواعية الحريصة على مصالح الأمة ومستقبلها : كان هذا الكتاب / الوثيقة الذى بين يدى القارئ ، والذى يكشف بالوثائق والأسرار الخفية حقيقة تلك " **المحاكم الجديدة** " فى كنائس مصر والشرق العربى .

انه كتاب مثير ، وغاضب ، لمؤلف قدير واع ، عن تجربة ذاتية ...

من هنا نرشحه للقراءة ولإثارة الجدل العلمى الواعى من أجل م... مصر و العالم العربى

**الناشر**

